ملك الفقير الى الله
عبد الحق خوجه السقاف

٢٢
قاعم

كتاب تعليق الدرة الشنوانية على شرح
الآجرومية تأليف سيدنا ومولانا شيخ مشايخنا
الاسلام الامام العالم العامل الفاضل الشيخ ابو
بكر الشنوانى نعمه الله تعالى بالرحمة
والرضوان واسكنه فسيح
الجنان بمحمد واله
امين والفنا
به امين
ام

سهاب الدين

مجموع جامع

وعليه ايضا حاشية
الازهرية التابسي
ام

وعليه ايضا حاشية
على شرح احمد الدردير
على شرح القواعد
للشيخ خالد
الازهرى
اهـ

وعليه ايضا حاشية
على شرح محمد الفشني
على شرح القطر المصنف

فحاشية على
الشنوانى على شرح
خالد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق
الحمد لله اهل الحمد ومستحقه • واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
في ابداع خلقه • واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله
واصحابه والشاهدين بصدقه • ما سنح سحاب بوابله وودقه و بعد
فقد كنت علقت على شرح الاجرومية للشيخ خالد الازهري تغمد الله برحمته
حواشي سماة بالفوائد الشنوانية على شرح الاجرومية وذكرت فيها
ما يسره الله ثم جئت في الحجم كبيرة وعلى اقوام المبتدئين عسيرة ثم اختصرتها
في تخويصف حجما لتسهيل على المتعلمين ونفعها للمعلمين وسميتها
تعليق الدرة الشنوانية على شرح الاجرومية في علم العربية وهو من اجل
العلوم رفعة واعلاها عائدة وحكمة واثمرة جمة ومعرفته تفضي الى فهم
العلوم المهمة جعلها الله خالصة لوجهه الكريم وموجبة للفوز بجنات
النعيم وغفر له ولذريته ولوالديه واحسن اليهم واليه امين
قوله بسم الله الرحمن الرحيم لما كان تاليف هذا الكتاب امرا ذا بال
ذا شان يهتم به وكل ما هو كذلك تطلب فيه البداءة بالتسمية لما ورد
في ذلك بدا المصنف والشارح بها فقالا بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل اسم من
اسماء الذات الاقدس المسمى منها بهذا الاسم الانفس لا بشيء من غيره
مطلقا ابتدئ او الف متبركا او مستعينا فان قيل المصنف
والشارح لم يبدا احدهما بالبسملة قلت لعلهما اتيا بها نطقا لا خطا
فان قيل لم يترك المصنف الحمد والتشهد والصلاة والسلام على المبعوث
عليه السلام قلت لامور منها انه ترك ذلك رومانا للاختصار
والبداية لا تقتضي الكتابة وفيه بعد لان العادة جارية بان المصنف
يكتب ما يقوله ومنها حصول الحمد بالبسملة لانه الوصف بالجميل
والظاهر ان خصوص لفظ الحمد غير مراد كما صرح به النووي رحمه الله

تعالى

الكثير الفقر يقال افقره الله افقارا وحكى فقر فقرا الضرب ضربا وفقرا بالكسر
فقرا فهو فقير والجمع فقراء والانثى فقيرة من نسوة فقار وعد له اسما وهو
مشتق من انكسار الفقار وهو الظهر الذى لا يبقى معه قدرة وقيل من الفاقرة
وهى الداهية او الهلاك حكاها فى الكفاية وجزم صاحب المستعذب
بالاول فقال اصله الذى يشتكى فقاره وهى عظام الظهر كانه سبحانه
قطع الظهر واسم المولى يقع على معان كثيرة هو الرب والمالك والسيد
والمنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعقيل
والصهر والعبد والمنعم عليه والمعتق والعاصب القائم بالامر
وناظر اليتيم والشريك والنديم والغنى الغير المحتاج بل كل ما سواه محتاج
اليه وفى جمع الغنى مع الفقير ايهام الطباق وهو الجمع بين متضادين اى
بين معنيين متقابلين فى الجملة وكذا بين العبد والمولى قوله خالد ابن
عبد الله بن ابى بكر الازهرى خالد اسم الشارح وهو بدل من فاعل يقول
وعطف بيان له وبن عبد الله نعت لخالد ويجوز جعله خبر المبتدا
محذوف والجملة مستانفة وكانه قيل من خالد فقال هو ابن عبد
الله او معترضة بين القول ومحكيه وبين الموصوف وصفته وفائدة
اعتراض غير المصنف عنه لما فى اسمه من الاشتراك ويصح جعلها نعتا
لخالد بتقدير تنكيره وابن ابى بكر نعت لعبد الله ويجرى فيه نظير
ما تقدم والازهرى نعت لخالد وهو نسبة الى الازهر لانه كان مستقرا
فيه وكان شافعى المذهب صعيد يا جزجى البلد والازهر هو الجامع
الذى هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة وقد اختص بكثرة العبادة
واكتساب السيادة واستقطاب السعادة فيالله من جامع ما ازهره وما
انوره والجالس فيه يجد راحة من قبل الرحمن ولا ينكر ذلك الا من
ابتلى بالحرمان وقد انتشر فى الافاق علماؤه ونفع الشرق والغرب

صلحاوه ولا عبادة متيسرة في مثله واعلم ان كثيرا مما بين اهله وهن بيته يسير
والافضله سابغ وفخره دايغ ولله الفضل والمنة اذ جعل عمل اهله عمل اهل
الجنة **قوله** عامله الله بلطفه الخفي جبر والمقصود به انشا الدعا بالطف
وفسر بالاقدار على الطاعة فيكون مرادفا للتوفيق كما صرح به الجوهري
وغيره قال السبكي اللطف هو التوفيق خلافا للمعتزلة وقيل الرفق
والرحمة انتهى والخفي الظاهر قال اهل اللغة يقال خفيت الشئ اذا اظهرته
واخفيته اذا سترته وكتمته هذا هو المشهور وقيل هما لغتان فيهما
جميعا اى البين الواضح لكل احد لتناهيه في العظم والكمال او البين كونه
لطفا لعدم وجوبه عليه نعم **قوله** واجراه على عوايد بره الخفي اى استمر
به على عوايد بره اى خيره الكثير الواسع اى اللهم اجره على عوايد بره
الخفي ويجوز في العوايد جمع عايدة ان يراد به الوصف اسم فاعل من العود
اى الرجوع مرة بعد اخرى والاضافة للتخصيص وان يراد بالعايدة
المعروف والصلة والعطف والشفقة كما في القاموس فتكون الاضافة
بيانية والخفي لغة من الحفاوة بضم المهملة وكسرها بلها فا كالبقاية
بالكسر وهي المبالغة في الاكرام وبين جملتي الدعا التجنيس والتصحيف
قوله الحمد لله هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة
او حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا والله اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما
مما يوهم استحقاق الحمد بوصف دون وصف لا يقال المقصود من ذكر
الحمد هنا حصول البداية بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وقد
فاتت البداية به بما سبق اما لانه ليس المراد بالحمد في الحديث الوارد
في ذلك قول الحمد لله فقط بل المفهوم الكلي الذي هو ذكره وهو صادق
بالتسمية وذكر الحمد بلفظه بعد ذلك تاكيد واما لان الابتدا محمول

على العرفي الذي يعتبر مبتدأ الا الحقيقي فجملة البسملة والحمد بل والتشهد معها
والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر اه مبتدأ عرفا لما
يقصد ذكره بعدها واما ان المراد بالابتداء ما يصدق بكل من الحقيقي
والاضافي فالبسملة مبدوء بها حقيقة والحمد مبدوء به بالاضافة لما بعده
والى في الحمد للجنس او الاستغراق او العهد اى جنس الحمد او كل فرد منه او
الحمد المعهود مملوك او مستحق للمعبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال
والجملة انشائية او خبرية كما هو اصلها لحصول الحمد على التقديرين لكن
بطريق اللزوم على الثاني اذ من لازم الاخبار عن الحمد بانه مملوك او مستحق
له تعالى وصفه تعالى بانه مالك او مستحق له وذلك جميل قطعا فيكون
الوصف به حمدا بطريق المطابقة ولعله مراد من دل كلامه على عدم
حصول الحمد على تقدير الاخبار واما ما قيل من انه لابد في تحقق الحمد من الاذ عان
بمدلول الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يتحقق حمد على تقديره فهو في غاية
السقوط اما اولا فلانه انما يأتي على مقتضى كلام السيد وغيره من ان
المراد بالتعظيم الباطني في الحمد ان يعتقد اتصاف المحمود بالمحمودية واما
على ما بيناه فلانه لا وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشاء والاخبار
وقد علم من كلام المحققين من ان المراد بالتعظيم الباطني ان يقصد
التعظيم وان لم يعتقد ما ذكر مع عدم الاذعان بل مع الاذعان العدم واما
ثانيا فلان اعتبار الاذعان وعدم لزومه للاخبار لا يسوغ اطلاق
منع الاخبار وعدم حصول الحمد على تقديره بل وزانه وزان سائر
المعتبرات في الحمد كالتعظيم ظاهرا فغايته الامر توقف تحقق الحمد على
تحققه لغة ان حملت الواو في جملة الصلاة الاتية بناء على انشائيتها
على العطف على ما هو الظاهر لغير الانشاء هنا بناء على منع الجمهور عطف
الانشاء على الخبر مطلقا كما هو ظاهر اطلاقهم او فيما لا محل له من الاعراب

فيد بذلك السيد ونوزع فيه قوله رافع مقام المتصبين لنفع العبيد النفع
ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير فالنفع خير وضده
الضر قال الله تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا والعبيد جمع عبد وله
جموع جمعها ابن مالك رحمه الله تعالى في هذين البيتين
عباد عبيد جمع عبد واعبد وحد عامد معبود امعبد عبد
كذاك عبدان وعبدان ابنا كذاك العبد اوامده ان تبينا
قوله الحاضنين جناحهم للمستفيد اى المنذللين والمتواضعين والملينين
جناحهم له مستعار من خفض الطائر جناحه اذا اراد ان يحط والمستفيد
طالب الفايدة وهي لغة ما استفيد من علم او مال واصطلاحا ما يترتب
على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لاجله الاقدام على
الفعل او كان ما لاجله الاقدام على الفعل وفي تعليق الحمد بكل من الذات
وصفة الرفع اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد لكل منهما بل ولساير الصفات
ايضا اذ هذا الاسم الاقدس يفهم منه جميع صفاته تعالى قوله بان تسهيل
النحو الى العلوم اى تسهيل الجهة والطريق الى العلوم قوله ولا تزديد عطفه
على سابقه تفسيري والمراد بالتزديد التزدد قوله والصلاة والسلام
على سيدنا جملة خبرية لفظا قصد بها انشا الدعا بالصلاة اى الرحمة
عليه والسلامة من النقايص والمطلوب امر زايد على ما حصل له في
كل وقت فان لنعم تعالى لا نهاية لها فعمه حذف او استعمال العام في الخاص
بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول وقيل انه امر نعبدي لاكمال
الطالب وتعظيم المطلوب ولم يقصد معناه وهو تكلف ويجوز بعضهم
كون جملة الصلاة والسلام خبرية معنى ايضا لانشا الدعا فيها سا على جملة
الحمد فاسد اذ الاخبار بالدعا ليس بدعا ولا يتضمن سوال ذلك بخلاف
قول بعضهم انها خبرية معنى والمقصود الثنا فانه صحيح لكنه بعيد واثر

الفصل

الفصل بين جملتي البسملة والحمد نبهنا على استقلال كل بالمقصودية والوصل
في جملة الصلاة نبهنا على تميز ما يتعلق به تعالى بالمتبوعية والمقصودية
الذاتية وفي كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى ويشهد له ما جاء في الكتاب
والسنة وحكى بعضهم ثلاثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى
غيره وامتناع اطلاقه على الله تعالى حكاية عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه
وامتناع اطلاقه الا على الله تمسكا بما روى من انه صلى الله عليه وسلم
قالوا له يا سيد فقال السيد هو الله تع وقد عرفت ان في الكتاب والسنة
ما يدل على خلاف ذلك ونقل النووي في الاذكار عن النحاس انه جوز اطلاقه
على غير الله تع الا ان يعرف بال ثم قال والاظهر جوازه بالالف واللام
لغير الله تع والسيد المتولي للسواد اي الجماعة الكثيرة وينسب ذلك اليه
فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الثوب وسيد الفرس ويقال ساد القوم
يسودهم ولما كان من شرط المتولي للجماعة الكثيرة ان يكون مهذب النفس
قيل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع
قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضب وعلى الكريم وعلى المالك
قوله محمد بدل من سيدنا او بيان له لا صفة لان العلم لا ينعت ولا ينعت
به ولكن الاظهر ان المقصود الاصلي ها هنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير
النسبة بتبع والبدلية تستدعي العكس ويجوز ان يكون فائدة عطف
البيان ها هنا المدح كما ذكره الزمخشري في قوله تع جعل الله الكعبة البيت الحرام
ان البيت عطف بيان جيء به للمدح كما جيء بالصفة لذلك قوله المعرب
باللسان الفصيح عما في ضميره اي المبين باللفظ الفصيح عما في نفسه نعت
لمحمد لا لسيدنا فلا لقدم على عطف البيان او البدل ويجوز ان يراد باللسان
الجارحة المخصوصة ومعنى فصاحته على هذا خلوصه من الملكنة والعجز
عن النطق قوله من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد الغرابة كون الكلمة

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال وتنافر الحروف وصف في الكلمة
يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو الظخ وتنافر الكلمات كونها
ثقيلة على اللسان كقوله ٭ وليس قرب قبر حرب قبره ٭ والتعقيد كون الكلام
معقدا اي لا يظهر معناه بسهولة قوله على انه المشهور ان اصله اهل فقلبت
الهاء الفا وفي القاموس همزة ثم الفا فقيل فلا يلزم شذوذ وفيه نظر
لتصريح بعض المحققين بشذوذ وبناء من موه وتصغيره على اهيل دليل
على ما ذكر لما هو مقرر من ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وقيل اول
تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتصغيره على اويل دليل على ما ذكر
لما تقدم وفي القاموس يصغر على اهيل واويل ومنه يعلم انه لا دليل
في التصغير على تعيين احدهما وقد يقال يجوز ان يكون له اصلان
اهل واول فباعتبار احدهما صغر على اهيل وباعتبار الاخر صغر
على اويل فاندفع الاشكال في المقام وصح الاستدلال على ان اصله
اهل باهيل لظهور ان مجيء اهيل يدل على ان اصله اهل ولكن ذلك
لا ينافي ان له اصل اخر باعتباره صغر على اويل واختلفوا في ال النبي
صلى الله عليه وسلم والاكثرون على انهم من حرم عليهم الزكاة وهم بنو هاشم
عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وبنو هاشم وبنو المطلب عند امامنا
الشافعي رضي الله تعالى عنه وقيل بنو غالب وقيل ذريته وازواجه وقيل
اتباعه وقيل اتقياء امته قوله واصحابه قال الجلال الدواني جمع
صحب جمع صاحب او جمع صاحب تخفيف صحب بمعنى صاحب وقال
في المطول كالزمخشري انه صاحب واورد عليه ان الجوهري متع جمع
فاعل على فعال ولهذا قال السعد في حواشي الكشاف في الحق عدم ثبوته
حتى قيل ان اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر تخفيف صحب
والمراد بالصاحب هنا الصحابي وهو هنا من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه

جمع م

وسلم

وسلم وصلى على ذلك قوله اولى الفصاحة والبلاغة والتجريد اعلم ان الفصاحة
في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
وتقدم معنى التنافر والغرابة ومخالفة القياس اللغوي ان تكون الكلمة
على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة بان تكون على خلاف ما ثبت
عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس
الاجل وفي الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها فالضعف ان يكون تاليف الكلام على خلاف القانون النحوي
المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب
غلامه زيدا وتقدم معنى تنافر الكلمات ومعنى التعقيد وفي المتكلم ملكة
يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال مع فصاحته والحال هو الامر الداعي للمتكلم الى ان يعبر مع
الكلام الذي يودي به اصل المراد خصوصية ما ومقتضى الحال هو الكلام
الكلي المنكيف بكيفية مخصوصة ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان
من جزئيات ذاك الكلام الذي يقتضيه الحال مثلا الانكار حال يقتضي
كلاما موكدا وقولك ان زيدا في الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال
الذي هو الكلام الموكد بمعنى انه من جزئياته وان ذلك الكلام الموكد صادق
عليه وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ واما التجريد فهو
ان ينتزع من امر ذي صفة لامر اخر مثله في تلك الصفة لكماله فيها قوله
وبعد ظرف منقطع عن الاضافة اي بعد ما تقدم وهو تقدير افوك
وحروف الغايات زايدة على نوعين اما اشعار بلزوم ما بعدها اي ما بعد
الغاية لما قبلها وقبل الاصل اما بعد محذوف اما عوض عنها الواو تحقيقا
لدلالة الغاية عليها وعلى هذا لا محال لتوهم الجمع بين الواو واما على ان الجمع
بحسب التقدير غير مضر كما صرح به نجم الائمة الرضي لكن ينبادر من كلامه

بقتنه

الحمد لله وحده لعبده ومواليه فتشرع من زيد بوصفه بالسخاء وكما في قوله تعالى فاسيلم تميرا

ان اما انما تحذف اذا كان الجزا امرا او نهيا فلا يقال زيدا فضربت فلا تفعل
واما هذه محرده عن معنى التفصيل لمجرد اللزوم فلم يجئ الى ذكرا ما معها وفي القاموس
واما للتاكيد كقولك اما زيد فذاهب اذا اردت انه لا محالة ذاهب والمقصود
لزوم تحقق مدخول الفا بعد ما تقدم فان المعنى لزوم وجوده لعدمها
لوجود شيء ما او لزوم وجوده لوجود شيء ما بعدهما ووجود شيء ما مطلقا
وبعدهما معلوم ضرورة فكذا الجزا او تقييد الملزوم بالمعدية قرينة
تامة على ان اللازم بعدها كما لا يخفى وعلى التقديرين يحصل المقصود
الا ان تقييد الجزا اصرح فان قيل مضمون الجزا ثابت وجدي بعد
ما تقدم ما لم يوجد فما المراد بكونه بعد قلنا انه ضد للاخبار والاعلام
فان القيود قد تتعلق به كما نص عليه ابن الحاجب فكانه قال فاقول
او فاعلم هذا سرح الخ او المعدية قرينة قوله هذا اشارة الى العلم
المرتب الحاضر في الذهن سواء كان وضع الخطبة قبل التصنيف او بعد
لانه لا حضور للالفاظ المرتبة والمعانيها في الخارج فاقيل امكان كان
وضع الخطبة بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر في الخارج ليس بمستقيم
الا ان يراد بها الاشارة الى نفوس الكتاب بدون الالفاظ ودون معانيها
ودون المركب من الثلاثة او الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب هذا
المقام وفيه بعد ايضا لا يخفى على المستفيد لان الحاضر من النفوس
لا يكون الا شخصا ومن البين ان ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسميته
ذلك الشخص باسم الذي ذكر بل الغرض وصف نوعه وتسميته وهو
نفوس الكتابة الدالة على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعة بآزا المعاني
المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص وغيره مما يشاركه في ذلك المعهود
ولا شك في انه لا حضور لهذا الكلي في الخارج فالاشارة الى الحاضر في الذهن
على جميع التقديرات احسن قوله سرح اي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا

باعتبار

باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من
ان اسامي الكتب وعناوينها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من
حيث دلالتها على معان مخصوصة قوله لطيف من اللطافة وهي في الاصطلاح
رقة القوام او كونه شفافا اي لا يحجب المبصر عن ادراك ما وراءه والمراد
تصوير بديع الصنع قوله لالفاظ الاخروميه يحتمل ان من اضافة
المسمى الى الاسم وانه من اضافة البيان اي الفاظ هي الاجرومية وسواء
هو الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم
بهمزة ممدودة بعدها الف ثم جيم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة وعناه
باسان البربر الفقير الصوفي وكان عالما صالحا حكي عنه انه صنف هذه
المقدمة تجاه البيت الشريف واعلم ان اسما العلوم كاسما الكتب اعلام اجناس
عند المحققين وصيغ لانواع اعراض تتعدد افرادها بتعدد المحل كالقيام
بزيد وبعمرو وقد تجعل اعلاما شخصية باعتبار ان المتعدد باعتبار المحل
يعد عرفا واحدا وهذا انما يتم ان لم تكن موضوعة للمفهوم الاجمالي
فان سيد المحققين صرح بان اسم كل علم موضوع بازاء مفهوم اجمالي هو حد
الاسمي قوله في اصول علم العربية اي في بيان ذلك والمشهور ان الظرفية
في امثال هذا على التشبيه من حيث ان البيان يمكن بغير هذه الالفاظ
فكان البيان محيطا بها فجعل الشمول العمومي كالشمول الظرفي وقال
السعد التفتازاني ظرفية المعنى للفظ لكونه حاصرا له اخذا بجوانبه فلا يخرج
طرف من اللفظ عن طرف من المعاني انتهى اي اولكونه يتعقل اولا ثم
يؤتى باللفظ على قدره لا ازيد كما ان المظروف يحصل بعد الظرف على قدره
لا ازيد وقيل ونعم ما قيل ان الظرفية مجاز عن الدالية لعلاقة ان المظروف
دال على الظرف او في معنى اللام والمعنى انه دال عليه وعلى عنوانه المشهور
من الوجوه لا حاجة الى تقدير البيان وعلى التشبيه اما استعارة بالكناية

ان شبه الدال والمدلول بالمظروف والظرف او بالشبيه ان شبه الحالة
التي بينهما بالحالة التي بين الظرف والمظروف او تمثيلية ان شبه الصورة
المنتزعة بالصورة او تشبيه بليغ اي كانه فيه والمراد بكونه في كذا عرفا
انه المقصود بالذات منه فلا يضر اشتمال الشرح على الخطبة ونحوها
مما ليس في اصول علم العربية او المراد فيها وفيما يناسبها عرفا والاصول
جمع اصل وهو لغة ما يبنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف
منها احكام جزئيات موضوعها ويراد فيها القاعدة والضابط والقانون
ويقال في الاصطلاح ايضا للراجح وللمستصحب وللدليل يقال الاصل في
هذه المسئلة الكتاب والسنة اي الدليل واضافة اصول الى ما بعده
لتعريف العهد الخارجي اي الاصول المعينة المعلومة عند اهل هذا
الفن والتحقيق ان المعاني المذكورة في المعرف باللام تجري في المعرف
بالاضافة والمراد جنس الاصول واسما العلوم والنحو يطلق على ثلاثة
معان على المشهور المسايل وادراكاتها اي التصديقات المتعلقة بها
وملكة استحضارها اي قوة حاصلة من تكرر ادراك القواعد المتعددة
بها على استحضارها كذا قرره والحق ان كونه من التكرر غالبي
واللازم حصولها بعد الادراك او معه وعلى المعنى الاخير اضافة
اصول الى علم من اضافة العام مطلقا الى الخاص وعلم العربية علم يحترز
به عن الخلل في كلام العرب لفظا وكتابة وينقسم الى ثمانية صرف اللغة
والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية
والخط وقرض الشعر وانشا الرسايل والخطب والمحاضرات ومنه
التواريخ واما البديع فقد حجلوه ذيلا لاقسامه راسه وقد يطلق علم
العربية ويراد به النحو كما هنا والعربية علم واضافة العلم اليه من اضافة
العام مطلقا الى الخاص للتنبيه على شرف الادراك وبيها البيانيون بيانية

ومقتضى

ومقتضى كلامهم انها بمعنى من البيانية ومقتضى كلام النحاة انها بمعنى اللام
وبه صرح بعض المتاخرين وعن عمر رضى الله عنه انه قال تعلموا الفرائض
فانها تزيدكم فى العقل والمروءة ويروى عن على رضى الله عنه انه قال النحو يصلح
النحو يصلح من لسان الالكن ، والمرء تعظمه اذا الحق بلحن ،
واذا اردت من العلوم اجلها ، فاجلها منها يقيم الالسن ،
لحن الشريف يحطه عن قدره ، فتراه يسقط عن لحاظ الاعين ،
وترى الدنى اذا تكلم معربا ، حاز المناهة بالبيان المعلن ،
ماورث الاباء اشرف منهم ، ابناء مثل العلوم فاتقن ،
وقال رجل لبنيه يا بنى اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيحب
ان يجمل فيها فيستعير من اخيه ثوبه ولا يجد من يعيره لسانه قوله ينتفع به المبتدى اى بان يبصره ولما كان نفعه للمبتدى اتم لانه
ينقله من الجهل الى العلم اقتصر عليه والا فهو نافع لغيره ايضا لانه يذكره
ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهى ولم يقل ولا ينتفع به المنتهى ويحتمل ان
اقتصر عليه تواضعا وهضما قال الملقينى ويوخذ من كلام البرزلى ان المبتدى
هو الذى ابتدا فى ذلك العلم ولم يصل فيه الى حالة يستقل فيها بتصوير
المسايل والى حالة يستقل فيها بتصوير مسايل ذلك العلم فهو المتوسط
وان استقل بالتصوير واستحضر غالب احكام ذلك العلم وامكنه اقامة
الادلة عليه فهو المنتهى ولم يذكر المتوسط ولعله لانه لا يخرج عنهما لانه بس
بالنسبة الى ما انتقل منه والى عالم يتفقه مبتدى وفيه نظر والمشهور
فى المبتدى الهمز لانه اسم فاعل من ابتدا الهمز ويجوز لغير همز على انه اسم
فاعل من ابتدى بغير همز وقد يقال انه الاحسن هنا لمشاكلة المنتهى وهى
لغة اهل المدينة وفى الصحاح اهل المدينة يقولون بدينا بمعنى بدانا
ويترتب على ذلك فايدة مهمة ان مصدر بدا المهموز بداة بضم الموحدة والهمز

والمدوبدأ أو مصدر غير المهموز بداية بكسر الموحدة بغير همز وعلى هذا يحمل
ما جاء في عبارة بعضهم من لفظ البداية ولا يكون من تيها واعلم انه يجوز
يقال البداية بغير همز لا من اجل اللغة المذكورة بل لانه قد حكي ان من العرب
من يترك الهمز في كل ما يهمز الا ان يكون الهمزة مبدوءا بها حكى ذلك الاخفش
قوله ان شاء الله تعالى بها تبركا امتثالا للقواعد ثم ولا تقولن لشيء اني فاعل
ذلك غدا الا ان يشاء الله والاسناد لفعل الغير كهو لفعل النفس ومفعول
شاء محذوف اي ان شاء اسناج ذلك قوله علمته للصغار في السن والاطفال
جمع الفاظ المترادفة او القريبة من المترادف في الخطب لا عيب فيه والفن
النوع والمراد فن النحو واضافة الفن الى كذا من اضافة المسمى الى الاسم
كشهر رمضان قوله من فحول الرجال فحول الرجال اعلاهم همة واعظمهم
شانا جمع فحل وكانه استعاره من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان
كريما ومجابا في ضرابه قوله شيخ الوقت والطريقة في القاموس الشيخ
والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين او من احدى وخمسين
الى آخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل
ومنه يقال شيخني الرجل على ما في الصحاح اي وصفه بالشيخ للتبجيل
وقيل الشيخ من جاوز اربعين سنة واعلم ان لهم شريعة وهي ان تعبد
تع وطريقة وهي ان تتصف بالعلم والعمل وحقيقة وهي ان تشهد سبو
اودعه في سويداء القلب انكل باطن له ظاهر وعكسه والشريعة هي
الحقيقة والحقيقة باطنها وهما ستلازمان معنى فشريعة بلا حقيقة عاطل
وحقيقة بلا شريعة باطلة ومثل الملائكة بالجود فالشريعة كالقشر الظا
والطريقة كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي بجلب اللب ولا يتوصل
الى اللب الا بخرق القشر والى الدهن لا بد من اللب قوله العارف بربه
المراد بالمعرفة ما كان عن كشف صريح صحيح بعد التهذيب او ملاحظة ذات

وصفاته

وصفاته فی کل افعاله قوله تنعنی الله تبرکا نه حملة خبریة قصد بها الدعا
والنفع ما یستعان به فی الوصول الی الخیر وما یتوصل به الی الخیر خیر وضد
الضر قال الله تع ولا یملکون لانفسهم ضرا ولا نفعا والبرکة النماء والزیادة فکانه
اراد بها علومه ومعارفه قوله انه علی ما یشاء قدیر ای وانما طلبت منه النفع
المذکور لانه علی ما یشاء من الممکنات التی منها النفع المذکور وما یعین والمشیة
والارادة عبارتان عن معنی واحد وهو صفة ازلیة متعلقة فی الازل
بتخصیص الحوادث باوقات حدوثها نامر القدرة التی یتوقف علیها
النفع المذکور وما یعین والقدرة صفة ازلیة تؤثر فی المقدور ان عند
تعلقها بها قیما لا یزال قوله وبالاجابة جدیر ای ولانه بالاجابة لما طلب
منه باعطایه تفضلا منه حقیق لسعة کرمه او تفضله یوعن بذلک
فلما طلب منه ما ذکر وقدم المعمول للسجع والحصر ولواو عاطفة الی ان
الاجابة لغلبتها علی عدمها والیقینها بعظیم الکرم کانه لا یقع الا هی وقد
یستشکل تعلیل المسوال خصوص ما ذکر من النفع وغیره بقوله وبالاجا
جدیر بانه قد لا یجاب الداعی الی خصوص ما سال فی الدنیا کان یوخر الی
الاخرة او یصرف عنه السوء بقدر ما دعا مع ان مقصود المصلی حصول
خصوص ما سال حال تالیف الکتاب کما هو ظاهر وقد یجاب بان المراد
ان السوال مظنة الاجابة لخصوص ما سال قوله فی اصطلاح النحویین
ای یصطلحهم ای فی الالفاظ المتفق علی استعمالها المعان غیر لغویة عندهم
وهو فی محل نصب علی الحال من الکلام ای الکلام حالة کونه فی اصطلاح
النحویین فان قلت لا یجیء وقوع الحال من المبتدا علی الصحیح قلت هو
لیس بمبتدا فی الاصل اذ التقدیر تفسیرا لکلام فی الاصطلاح فذو الحال
مضاف الیه لکن حذف المضاف لدلالة المقام علیه اذ هو بصدد التفسیر
والبیان واقیم المضاف الیه مقامه فارتفع وهذا التقدیر ینتفع به فی مثل

قولهم الاعراب في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا اذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور
وبهذا التقدير يصح التركيب ويصح جعله حالا من ضمير منصوب محذوف والتقدير
يتعينه في اصطلاح النحويين والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا
والتقدير الاول احسن ويصح جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ اى
ثبوت اللفظ المذكور للكلام في الاصطلاح وبنبه بالتقييد باصطلاح النحويين
على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة فانه لغة عبارة
عن القول وما كان متلفظا بنفسه كما في القاموس اى ما كان متلفظا به
في اداء المرام قيل ولا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل
النقل عنه اليه انتهى وعما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على
اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا كما قاله الرضى وغيره ولعله
مراد القاموس بالقول فيكون قد ذكر معينين فان قيل لا حاجة الى الاحتراز
اذ من المعلوم ان كل دى فن انما يتكلم باعتبار اصطلاح اهل فنه قلت كثيرا
ما يتعرض اهل الفنون للمعانى اللغوية فكان الاطلاق مظنة التوهم
فحسن الاحتراز لدفعه ففى التقييد به فائدتان الايضاح ودفع التوهم
والتنبيه على خلاف الاصطلاح فالحق مع ذلك من الاعتراض لعدم
الحاجة اليه قوله هو اللفظ اى معنى الكلام وتفسيره اصطلاحا هو معنى
اللفظ المذكور فان قيل ما اله انى بضمير الفصل في تعريف الكلام دون الاعراب
قلت اكتفى في بعض الحدود وبالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس
وصرح بذلك في بعضها لتكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء وقد
يقال انه صرح بالحصر هنا رادا على من زعم ان الكلام قد يكون غير مركب كما
ضمير الفصل قد يجيء لقصر المبتدا على الخبر نحو الكرم هو التقوى فيكون الكلام
مقصورا على اللفظ المذكور فيحصل به رد الزعم المذكور وعرف الخبر مع انا
الضمير الحصر لدعوى اتحاد الجنس لتفيد المقصود من الحصر بالغ وجوده

الفصل

الفصل لتقوية الحكم وتأكيد القصر والفرق عن النعت فان قيل اللفظ
جمع لفظة واقل الجمع ثلاثة فيلزم ان لا يكون كلاما الهما وجد فيه ثلاث
وليس كذلك قيل المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة او حكما وهو في الاصل مصدر
واستعماله في الحكم حقيقة عرفية فان كان كذلك فلا اشكال والا فهو مجاز
مشهور فلا يضر دخوله في الحد لا سيما مع القرينة لا يقال التعبير بالقول اولى
لانه اخص اذ لا يقع على المهمل على الصحيح بخلاف اللفظ لوقوفه عليه وعلى
المستعمل فما وجه تعبيره باللفظ لان وجهه الاشارة الى صحة استعماله والا حتراز
عن استعمال القول الذي استعمل في الراي كثيرا غالبا حتى صار كالحقيقة فاستعماله
في الحد كاستعمال المشترك وهو مذموم في الحدود قوله اي الصوت المشتمل على
بعض الحروف الهجائية اعلم ان الصوت عند اهل السنة كيفية تحدث بمحض
خلق الله تعالى من غير تاثير لتموج الهوا والقرع والقلع خلافا للحكما وقد رد
تعريفه اللفظ بما ذكر بنحو واو العطف مما هو حرف واحد فان الشي لا يشتمل
على نفسه ويمكن الجواب واعلم ان المتكلمين اختلفوا في هذه المسيلة فقال بعضهم
انما للفظ الصوت واختاره المحقق البيضاوي في تفسيره وذكر بعضهم انه كيفية
الصوت وقال به في الطوالع وذهب ابن سينا الى انه المجموع واختاره السعد في
شرح المقاصد فان قيل الحروف لفظ كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ
وهو باطل قيل المراد بالحروف اصواتها الى الاخر وهي بديهية لتعرف من غير
احتياج الى معرفة معنى اللفظ والهجائية منسوبة الى الهجا وهو تقطيع الكلمة
لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر اسمائها تلك الحروف يقال هجيت الحروف
وهجوتها وهجيتها عددتها باسمائها ومن المجاز يهجو فلانا يعد معايبه
واذا عددت الحروف ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك تهجيا قوله التي اولها
الالف اي التي اولها في الذكر عادة الالف اي الهمزة والالف اسم مشترك
بين الهمزة التي هي اوسط حروف جاء والهمزة التي هي اخرها بدليل الالف

ان الواو ونحوها
لها جهة عمومها
باعتبار كونها
كونها لفظا وجهة
خصوصي باعتبار
كونها حرفا فاندفع
شكما وليس هو بالاولى

اما ساكنة او متحركة والف الوصل تسقط فى الدرج فالمتحركة تسمى الفا وتسمى همزة والهمزة اسم مستحدث تمييزا للمتحرك اى القابل للحركة عن الساكن ولذلك لم تذكر الهمزة فى النهجى بل اقتصر على الالف وذكرت فى موضعين من التهجى تنبيها على معنييها قوله واخرها الفا اى اخرها فى الذكر عادة الفا اى مسماها ا س فالاخبار فيه وفى نظايره كالاخبار فى زيد قايم اراد وهو على تقدير مضاف اى مسمى الفا قوله المركب من كلمتين فصاعدا اى المركب من كلمتين او اكثر من اثنتين وصاعدا من كلمتين لان معنى قولنا اثنان فصاعدا اثنان او اكثر من اثنتين وصاعدا حال حذف عاملها اى فذهب المركب منه صاعدا عن الكلمتين قوله المفيد بالاسناد اعلم ان الاسناد نسبة كلمة الى اخرى على وجه يفيد فايدة تامة ولا يرد نحو جسم مهمل وديز مقلوب زيد فانه كلام ولا يصدق الاسناد فيه اذ المسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لان كلمة حكما ان اللفظ اذا اريد به نفسه جرى عليه احكام الكلمة فان قلت ما زاده المنطقى من قيد الاسناد ان لم يكن مراد اللهم فتعريفه فاسد وان كان مرادا له فلا بد من قرينة عليه قلت نختار الاول ولا فساد بناء على جواز التعريف بالاعم والثانى وانما نتكل فى القرينة على وضوح المعنى المراد وانه معلوم عندهم وايضا فالمفيد للفايدة التامة لا يكون الا مع اسناد قوله كشف لبصير السامع منتظر الشئ اخر اى انتظارا ناشيا من عدم فهم المعنى كالانتظار الذى يبقى مع المسند كقايم بدون المسند اليه كزيد او يبقى مع المسند اليه بدون المسند واغا قيدنا الانتظار بالناشى لئلا يدخل مجرد المعقل والفاعل فانه كلام تام مع انه يبقى انتظار المفعول به ونحو لكن هذا انتظار اقل من الانتظار المذكور والانتظار لفهم المعنى لا يضر كالكلام الذى خوطب به من لا يفهم معناه وكان ينتظر شيا اخر اذا فهم المعنى قوله بالوضع فان قلت يلزم على اعتبار كون الافادة بالوضع خروج المجاز قلت ممنوع

بل هو

بل هو موضوع بالنوع بل المركب مطلقا وان كان حقيقة موضوع بالنوع
كما هو مبسوط فى التلويح وغيره قوله وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى اى تعيينه
للمعنى فيفهمه منه العارف بوضعه له قال السيوطى والمراد جعله متهيئا لان
يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم له على وجه مخصوص كتسمية الولد زيدا
انتهى وهذا سائل لوضع غير اللغة العربية بل هو حسن متعين وهذا تعريف
وضع اللفظ واما الوضع المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شئ باوا شئ اخر
بحيث اذا فهم الشئ الاول فهو الشئ الثانى قوله كما قال بعضهم اى بنا على قول بعضهم
فالكاف بمعنى على كما هو قول الاخفش والكوفيين وما مصدرية ويجوز حمل
الكاف على التشبيه وما على الموصولة مع حذف العائد والتغاير بين المشبه
والمشبه به قد يكفى فيه الاعتبار اى هو باعتبار نسبته الى السلاح مماثل له
باعتبار ونسبته لبعضهم اى حال كون هذا المراد مماثلا لمعنى ما قال بعضهم
او حال كون هذا اللفظ الذى اريد معناه مماثلا للفظ الذى قاله بعضهم قوله
له التفات الخ اى لف ابتنا على الخلاف فى ان دلالة الكلام هل هى وضعية
فيكون المراد بالوضع المذكور الوضع العربى او عقلية فيكون المراد به القصد
هذا ولقائل ان يقول لا نسلم ابتنا تفسير الوضع بالقصد على القول بان
دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد فى الكلام على القول بان دلالة الكلام
وضعية كما لا يخفى قوله هل هى وضعية ام عقلية ان قلت المقرر فى كتب
النحو انه يمتنع ان يتولى العامل فلا نقول هل زيد قام ام عمرو
فلا يكون التركيب الذى ذكره الشارح صحيحا قلت اجيب بانه لعله بناه
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيتولى لها يعامل
مستند لا عليه لقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب
عنه بجواز ان تكون ام فى الحديث منقطعة بانا استفهم او لا ثم اضرب وقال
بل ثيبا او هو من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم فى تراكيبهم قوله

والاصح الثانى خلاف التحقيق قوله فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اى تعقل
معنى اللفظ من حيث هو وهو بسبب القيام الى زيد بالضرورة اى من غير
احتياج الى نظر وفكر ولم يرد ان فهم المعنى من اللفظ المذكور او تصوره من
حيث انه معنا مضرورى ولا يتوجه حينئذ انه ما يتبدل بتبدل وضع زيد
فلا يوصف بالضرورة فان قلت اذا سمع اللفظ المذكور بعد العلم بالمعنى
لم يفهم منه المعنى فانه معلوم فلو فهم منه لزم تحصيل الحاصل فلا يصح قوله
اذا سمع زيد قايم الخ قلت المراد فهمه ان لم يكن معلوما قبله وان سلم
فالمراد بالفهم حصوله فى الذهن والالتفات المجرد اليه فاذا سمع اللفظ
تتوجه النفس اليه تارة تلتفت حتة الى المعنى قوله مثال اجتماعها زيد
قايم اى مثال ذى اجتماعها والكلى قد يراد ايضاحه وايصاله الى فهم
المستفيد فيذكر جزئى من جزييانه ويقال له انه مثاله المثال هنا
هو الشخص ومنه تمثل بين يدى الامير اى قام مثاله بين يدى ولا
شك ان الجزئى يتشخص فيه الكلى لانه هو مع زيادة المشخصات وهذا
بنا على ما هو شايع من ان الكلى فى ضمن جزييانه قوله على الراى والد
الخ اى على مسمياتها قوله وهى بعض حروف الهجا الاخبار عن الراى
والبا الخ بانها بعض حروف الهجا لا اخبار فى قولك زيد قايم اذ هو
باعتبار المسمى والمراد ان مسمياتها وهى زه وبه وده الخ بعض حروف
الهجا او يقال هو على تقدير مضاف اى مسمياتها بعض حروف الهجا
قوله وهى اى حروف الهجا ابانا الخ اى وانه فى العدالى اخرها وجاء
ما ذكره الرضى ان ما كان من اسما حروف المعجم موضوعا على حرفين
نحو با تا اذا ركب مع عامله يمد وما لم يركب مع عامله لا يمد فاحفظ
ذلك ولا تغفل قوله لانه تركب من كلمتين فيه قطع النظر عن الصيغة
فى قايم وانما صح التمثيل به للاسمين مع انه مشتمل على ثلاثة نظرا الى

السؤالى

السكاكى من ان الوصف المتضمن للضمير ينزله الخالى عنه من جهة عدم تغيره
بالتكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كالا يتغير الخالى
عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل قوله لانه افاد فائدة لم تكن
عند السامع مبنى على القول بانه يشترط فى الكلام الفائدة الجديدة بان
يفيد المخاطب ما يجهله واليه ذهب ابن مالك وصحح الشيخ ابو حيان انها لا تشترط
وتكفى الفائدة الوضعية بان تحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله
احد والا كان المركب الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله فرس
لا يجهله وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا
وان مثل تلك الصور ربما عادت الى المحسوس باحدى الحواس الخمس
فبتقييد الاخبار بها بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا
النوع من المحسوسات وليس من شرط الكلام كونه مفيدا بالنسبة الى كل احد
فان ما هو مفيد لبعض دون بعض كلام قطعا قال شيخنا وهو الاوجه والمحل
الخلاف كما ذكره ايضا ابو حيان ما اذا ابدى به فيصح ان يقال زيد قائم
كان الدار حارة قوله لان المتكلم قصد بهذا اللفظ افادة السامع مبنى على
القول بانه يشترط فى الكلام القصد بان يقصد المتكلم افادة السامع
واليه ذهب ابن مالك وصحح ابو حيان عدمه وهو الاوجه قال شيخنا لانه
لو اشترط فى الكلام القصد لكان المركب الواحد كلاما اذا قصد به افادة
السامع وغير كلام اذا صدر من المتكلم بلا قصد لنحو نوم او غفلة وتعدد
الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا قوله الاشارة
والكتابة والعقد والعقد الاشارة لغة الافهام باليد ونحوها وهى موضوعة
لما اشير اليه والكتابة المراد بها الخطوط اى النقوش المكتوبة الموضوعة
لالفاظ مخصوصة والعقد العلامات المصوبة لفهم معانيها كالطريق
ونحوه والعقود المعينة موضوعة لاعداد مخصوصة فهذه الاربعة ليست

من الالفاظ مع انها تدل بحسب الوضع والوضع سبب الدلالة اذ لو لم تكن موضوعة
لما دلت بل بينها علاقة فلا تنتقل الذهن منها الى معانيها قوله وعدوها بالواو
عطف على الاشارة ومن نحوها المعنى القائم بالنفس وما يفهم من حال الشئ
قوله المسرودة اى التى تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد
الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها قوله
الى اخرها اى وانتهائه الى اخرها قوله وقيل لا حاجة الى ذكر التركيب اى لا حاجة
الى التصريح بذكره كما يرشد اليه التعليل قلت قبل القصد من التعريف
شرح الماهية ببيان اجزائها فلا تكفى دلالة الالتزام ولذا قالوا انها مهجورة
فى التعاريف فالجواب ان اهل هذه العلوم لبصيرتهم ما يتسامحون فى امثال
ذلك قوله اذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الامر كبا قد يمنع ذلك قوله
والتقسيدى هو ان يكون الثانى قيدا للاول كالحيوان الناطق وقصروه
على المركبة من الموصوف والصفة وبعضهم لم يقصره على ذلك وجوزه
بالاضافة او غيرها كقولك ضرب فى الدار فى قولك ضرب زيد فى الدار زيد
قوله والاسناد المتوقف على غيره كقولك قام زيد فان قلت الاسنادى
ما فيه اسناد وهو ربط احدى الكلمتين بالاخرى على وجه يقصد فلا يلزم
ان لا يكون الا مفيدا قلت اراد بالاسنادى ما فيه اسناد فى الاصل او فى
الحال فلا يلزم ان تكون مفيدا قوله والمعلوم للمخاطب كالسماع وقناعة
على ما يقدم من انه يشترط فى الكلام تجدد الفائدة وتقدم ان الاصح
خلافه قوله برق نحره هو بفتح الراء يقال برق السيف يبرق برقا وبروقا اذ
تلألأ ويقال برق البصر بالكسر يبرق برقا اذا تحير فلم يطرف قاله
الجوهرى قوله وكذلك لا طايل تحته الا ان يجعل ما سبق من باب
الكناية فيكون المقصود هو المجرور على حد قولهم مثلك لا يبخل بمعنى
انت لا تبخل وقد يقال لعل من فوايد هذا العطف مع وقوع المعطو

عليه

عليه في حيز نحو الدالة على التمثيل بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر
اذ اداة التمثيل قد تكون باعتبار الافراد الذهنية وقد تكون باعتبار كل
واحد من المذكور بخصوصه قوله ويخرج بقوله بالوضع الخ فيه نظر لانه
فسر الوضع العربي بجعل اللفظ دليلا على المعنى ولا يخفى ان لا يختص باللفظ
العربي فكيف يخرج به المعنى فليتامل ثم رايت شيخنا قال ان تعريف الوضع السابق
شامل لوضع غير اللغة العربية ولا مانع من ذلك بل هو حسن متعين
فتامل انتهى ويمكن الجواب بان التعريف السابق للوضع لا يفيد كونه عربيا
بجعل الضمير في قوله وهو راجعا الى الوضع لا يفيد كونه عربيا فيكون عايدا
الى الموصوف بدون صفته وقوله ويخرج بقوله بالوضع الخ اى بتقييد الوضع
بالعربي غاية الامر انه تسمح قوله كافادة الخ اى وافادة المفيد بالعقل كافادة
اللفظ المسموع حياة المتكلم من وراء جدار او المفيد بالعقل كافادة اى كذى
افادة الخ وانما قال من وراء جدار لان حياة المتكلم المشاهد معلومة بحس البصر
لا بد لا لفظ فلا يتم بثبوت الدلالة العقلية ذلك الانضاح والمراد بكونه
من وراء جدار ان يكون من شخص غير مشاهد وخرج ايضا المفيد بالطبع كآخ اح
فانه يفيد وجع الصدر بالطبع فانه يقتضي صدور ذلك عند وجع الصدر
لا بالوضع لان الواضع لم يضعه لوجع الصدر قوله ويخرج على التفسير
الثاني كلام النايم الخ مبني كما تقدم على احد القولين قوله ومحاكاة بعض الطيور
اي ما يلفظ به حكاية عن صوت طير اى لارادة ما يشبه صوتا والنشيد ايضا حبه
ولك ان تقول ان ذلك خارج على التفسير الاول ايضا لان الاظهر بل الصواب
عند المحققين ان ما يتلفظ به حكاية عن صوت ليس بلفظ موضوع مستعمل
في معناه الا انهم لما احتاجوا الى استعماله في الكلام عاملوه معاملة الالفاظ
واجروا عليه حكم المبني هو كلمة ومبني حكما وقيل هو موضوع لبيان الصوت
ولا يخفى فساده قوله وما اشبه ذلك منه لفظ صوت به للهايم اى قصد به تفهيم

امر لهيئة او نحوها كالصبي ويجري فيه نظير ما تقدم **قوله** لا بد له من اجزاء يتركب منها قال في الصحاح قولهم لا بد من كذا اي لا فراق منه انتهى واراد بالاجزاء ما فوق الواحد فلا يرد ان بعض المركبات قد يتركب من جزء بن فقط **قوله** معبرا عنها بالاقسام مجازا اي حال كونه معبرا عن الاجزاء بالاقسام مجازا اي حال كون الاقسام مستعملة بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات قال السيد قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسيم الشيء هو ما كان مغايرا له هو مندرجا معه تحت شيء اخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى الناطق والحيوان الغير الناطق كان كل واحد منهما قسما للحيوان قسيما للاخر ثم استعمل لفظ الاقسام في الاجزاء مجازا وجزاء الشيء بعضه ومن ثم لم يصح وقوع الشيء خبرا عن جزيه **قوله** كما فعل الرجاجي في جملة اشاره الى ان المصرح به تبع فيما صنعه لغيره وليس بمتبوع له **قوله** فقال الظاهر انه معطوف على معبرا اي عبر عنها بالاقسام مجازا فقال **قوله** اي اجزاء الكلام من حيث تركيبه من مجموعها جواب عما يقال لعل الاسم والفعل والحرف اجزاء للكلام فيقتضي توقف حقيقة الكلام عليها مع ان حقيقة الكلام لا تتوقف عليها كما بيناه في الاصل وحاصل الجواب ان المراد الاجزاء التي يتركب من مجموعها وجملتها وتركيبه من جملتها لا يقتضي تركيبه من كل منها ويمكن الجواب ايضا بجعل الضمير في اقسامه راجعا الى الكلام بمعنى الكلمة وفي كلامه على هذا استخدام نحو اذا انزل السما بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا ويمكن ان يجاب الجواب ايضا بجعل الضمير راجعا الى اللفظ بدون قيد فان الضمير قد يعود الى المقيد بدون قيد فليتامل ذلك **قوله** بالاجماع الاسند لا بد مبني على ان اجماع النحاة في الامور اللغوية معتبر بتعين اتباعه ويمكن خرقه ووقع لبعض العلماء تردد فيه **قوله** والا لبقيت لمن زاد وانجا الخ يدل على خلاف ما قاله تسميتهم له باسم الفعل وان خواص الاسم موجودة

فيه

منه **قوله** فانه مخلف عن اسكت فان قيل اذا كانت اسما للافعال بمعنى الفعل
فاقترن معناها باحد الازمنة فلا تكون اسما بل افعالا حقيقة اجيب بانها
موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه والجواب
المختار عند المحققين انها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالبا فى معنى
الفعل والمراد بالاقتران فى معنى الاسم والفعل ما كان وضعيا **قوله** وهو على
ثلاثة اقسام اى صادق عليها وقد يقال لو اسقط لفظة على لكان اخصر
واظهر وقد استدل الشارح على انحصار الاسم فى الاقسام المذكورة فى شرح
الازهرية بقوله لانه لا يخلو اما ان يصلح لكل جنس او لا الاول المبهم والثانى
اما ان يكون كناية عن غيره او لا الاول المضمر والثانى المظهر **قوله** لمعنى
اى وضع لمعنى **قوله** نحو هل اى قد دخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم
نحو هل زيد قائم وهى حرف استفهام لطلب التصديق ويقال فيها ال بابدال
هائها همزة ولا ينافى ما ذكر عدهم لها فى باب الاشتغال مما يختص بالفعل
لان ذاك اذا وقع الفعل فى حيزها مطلقا وذلك كقال الرضى لان اصلها
ان تكون بمعنى قد فنقل اهل وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو
قوله ئم هل انى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال
ثم تطفلت على الهمزة فان راث فعلا فى حيزها نذكرت عهودا بالجمى وحنت
الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره فى حيزها نسلت عنه ذاهلة تذهب
وقد يراد بالاستفهام بها النفى نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان اى ما
واختلف فى مجيئها بمعنى قد فاثبته جماعة وضرب له قوله ئم هل انى على
الانسان اى قد وانكره جماعة منهم الشيخ ابو حيان قال لم يقم على ذلك
دليل واضح انما هو شئ قاله المفسرون فى الاية وهو تفسير معنى لا تفسير
اعراب ولا يرجع اليهم فى مثل هذا وقال جماعة منهم الزمخشرى ان معناها

ابدا وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها
اذا اقترنت بالهمزة قوله اذا كانت اجزاء كلمة لا وجه لهذا التقييد فان حروف
التهجي لا معنى لها مطلقا لان حروف التهجي انما هو مسميات اسما حروف التهجي
فان الهمزة والبا الى الاخر اسما سميا بها ابجد الى الاخر كالرجل والفرس قال
الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال انما نطقتم
بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه والجواب ج لانه المسمى ويلزم على
التقييد ان القاف ج الى الاخر اسما لانها ليست اجزاء كلمة وهو باطل فان
قيل قد قال الصفار في شرح كتاب سيبويه الحرف يطلقه سيبويه على
الاسم والفعل وعليه فالتقييد له وجه قلت الذي يطلقه سيبويه على
ما ذكره هذا الحرف والكلام في حرف الهجاء ولم ينقل ان سيبويه ولا غيره
يطلق حرف الهجاء على الاسم فافهم وتامل وتادبا لسان الحال قاد الى الحق
الا الضلال قوله واذا اردت الخ اشار به الى ان قول المص فالاسم الخ جواب
شرط مقدر قوله فالاسم اي ما صدقاته قوله المتقدم في التقسيم فتعين
ان المقام للاضمار فلعل العدول الى الاظهار لانه اوضح للمبتدي المقصود بالذات
بالكتاب ولان الاضمار يوهم خلاف المقصود لانه يوهم رجوعه الى الحرف لكونه
اقرب مذكور وفيه اشارة الى ان الالف واللام للعهد الذكري لتقدم ما
يصح عوده ذكرا في قوله واقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف قوله من
تقسيم قسيم الشيء كما تقدم وهو ما كان مقابلا له ومتقدما جامعه جنس
اخر قوله بالخفض انما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة
لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا مخبر الا عن الاسم فلا يجر الا الاسم
فان قيل فكان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض قلنا الحق
ان الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف الخفض
هذا ولقائل ان يقول مجرد هذا الدليل واشباهه لا يكفي في المطلوب اذ المعه

ذكر

ذكر الباعث على فعلهم فبناؤه على فعلهم غير كاف اذ قد يقال لم لم يجعل المجرور
غير مخبر فيدخل الفعل كما انه لم يخص الرفع بالفاعلية فدخل الفعل فليتدبر
كذا قاله استاذ شيخنا قوله والخفض اى لفظه لقوله عبارة وليست الى للتعهد
ولا لغيره لانه لم يرد معهوده لذلك والعبارة مصدر عبر لنصر اى تلفظ بما
يدل بمعنى اسم المفعول اى معبر به قوله عبارة عن الكسرة التى تحدث عند
دخول عامل الخفض فان قيل حيث فسر الخفض بالكسرة المذكورة لزم
الدور لانحلا لعلم كون تلك الكسرة المذكورة خفضا الا اذا علم انما دخلت فيه
اسم اذ صورة تلك الكسرة توجد فى غير الاسم فالجواب ممنوع بل قد يمكن
معرفة كون تلك الكسرة خفضا قبل معرفة انما دخلت عليه اسم كان يعلم
بما حمله المخصوص كحرف الجر وفيه نظر لتوقف التمييز حينئذ على العامل
فلم يكن التمييز حينئذ مجردا لخفض هنا وقد يقال فى هذا التعريف قصور
ودور اما القصور فلانه لا يتناول ما ناب عن الكسرة من فتحة وياء واما الدور
فلاخذ المعرف فى التعريف فليتدبر فان قيل هلا فسر الخفض بكون
الكلمة مخفوضة بواسطة حرف ملفوظ به او مقدر قلت لان تفسيره بذلك
يوجب استدراك حروف الخفض ولا يخفى عليك ان التعريف الذى ذكره
انما يأتى على القول بان الاعراب لفظى واما على القول بانه معنوى فهو
تعبير بمخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها قوله تتبع الاخرى اخر
الكلمة حقيقة او حكما اى تتفرع عليه وتتبعه فيدخل تنوين تمكين وخير ج
نون تخولدن ونون انطلق فى احد انطلق اذ لم تتفرع على الاخر قوله
وفارقه فى الخط اراد بالخط ان تكتب بصورتها او بعوضها من الالف ايضا ليخرج
نون التوكيد الخفيفة ولم يحتج فى خروجها لزيادة لغير توكيد ولا يرد
عليه نحو زيدا فى الوقف حيث تكتب بعوضها لان المفارقة فى الخط يكفى فيها
بعض الاحوال كما لا يخفى هنا قوله استغنا عنها بتكرار الشكلة عند الضبط

بالعلم وقال الرضى وانما لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا قوله نحو زيد ورجل ووصه ومسلمات وحينئذ اشار بتعداد الامثلة الى اقسام التنوين المختص بالاسم وهى اربعة الاول تنوين التمكين كرجل وزيد وفايدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير نحو قول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك وايه بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا اردت شخصا ما واسمه سيبويه او استزاده من حديث ما نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة للعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبل المعرف بال العهدية اى الحديث المعهود قبل وفايدته الدلالة على ان ما لحقه اريد به غير معين الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المونث السالم جعلوه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فان الالف والتا فى جمع المونث السالم علامة الجمع كالواو فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فى جمع المذكر فزيد التنوين فى آخرها ليقابلها حتى لا يلزم مزية الفرع على الاصل الرابع تنوين العوض اللاحق لا فى نحو يومئذ وحينئذ عوضا عن المضاف اليها فان اصل يومئذ مثلا يوم ينذ كان كذا فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين مع كسر ذال اذ لالتقا الساكنين واضافة يوم الى اذ قال ابن مالك من اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال الرماني لعل الاضافة فيه للبيان مثلها فى سحق ثوبك اى يوم هو وقت كذا انتهى وكاللاحق للجمع المعتلة الاتية على فواعل نحو جوار فى حال الرفع والجر عوضا عن الياء المحذوفة ولا خلاف فى النصب انه جوارى وانه غير منصرف واختلفوا فى كون جوارى رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف والحق انه غير منصرف

وان اصله

وان اصله جواري بتنوين الصرف نظرا الى ان الاصل في الاسما الصرف وان الا
مقدم على منع الصرف استثقلت الحركة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان
الياء والتنوين فحذفت الياء لسكونها ثم وجد لعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى
حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف ثم
حيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا
ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو اشقى واحوى فانه
قدر الاعلال في مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف لعد الاعلال حاصلة
لان الف احوى المنون ثابت تقديرا وهو على وزن افعل فحذف تنوين
الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام
كما فعل في جواري لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جواري فهو
بالتنوين اخف منه بالياء **قوله** لوجود التنوين في آخرها اي مع آخرها
قوله ودخول الالف واللام اي المعرفة وانما اختصت بالاسم حتى صحت
ان تجعل علامة له يعرف بها لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما
يقبل ذلك الاسم ويعلم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة
التعريف مطلقا ولو بالاضافة او بنتها او الاشارة او الاضمار او العلمية على
الاسمية فمن ذكر الالف واللام تنبيه على جميع ذلك ويمكن تعميم الالف واللام
فتشمل الزائدة والموصولة لانهما من خصائص الاسما ولا يرد ان الموصولة
تدخل الفعل لشذوذه والمراد دخول لا شذوذ فيه كما هو المتبادر من
اطلاقه ولان الزائدة تدخل الحرف وهي التي في راي من زعم انها حرفا لانه
راي مردود وكالّ بدلها وهي امر في لغة حمير فان تلك التي الحرف لم اختار
هذه العلامات مع كثرة علامات الاسم اذ منها العاطفة وكونه ذا حال
وتمييزا ومستثنى ومستثنى منه ومفعولا وموصولا وموكدا معنويا وعطف
بيان ومضمرا ومرجعا له ومصغرا ومنوبا ومنصرفا وغيره ومبتدا ومضا فا

ومرخما ومثنى وجمعا ومسندا اليه قلت لشهرتها على غيرها اختارها فان المشهور
اسهل فهما واقرب تنبوا فان قلت لو قال ودخول حرف التعريف ليشمل
حرف النداء والالف واللام في قوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر
امصيام في امسفر لكان اولى قلت فيما ذكر ترك لغير المشهور قوله ودخول
الالف واللام عليه في اوله اى على اوله فيكون بدلا من قوله عليه او في بمعنى
مع كما في قوله تع ادخلوا في امم قوله ودخول حروف الخفض نبه باعادة
المضاف على ان حروف الخفض معطوف على الالف واللام قوله وعلى الترتيب
الطبعي والترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته وفي عرف المنطقيين
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد وفي عرف النحاة
ثبوت المحكوم به لاشياء متعددة في ازمنة متتالية والطبعي ان يكون
ذلك بسبب الطبع وقد يتوقف في ذلك قوله اشعارا الخ فيه تطواد لا
للعطف المذكور بذلك وان صدق بذلك وقد يقال اشعارا مثى الم فلا نظر
قوله وعطف العلامات فيه تغليب كما لا يخفى قوله ثم استطرد معطوف
على منوهم اى قال كذا ثم استطرد ومثله سابغ والاستطراد ان يذكر عند سوق
الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق لاجله واصله
ان الصايد قصد صيدا بعينه فعرض له صيد اخر فطرده عن قصد
ومضى في اثره وقد يتوقف في كون ذلك استطرادا لانه لما ذكر ان الاسم
يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها فكان قابلا بقول وما
حروف الخفض فقال وهي من الخ قوله وهي اى حروف الخفض فان قيل
حروف الخفض عام ودلالة العام كلية بمعنى ان المحكوم عليه كل فرد فمفاد
العبارة ان كل حرف بعينه من حروف الخفض من وما عطف عليه وهو
باطل قلت الحكم على العام تارة يكون على كل فرد وهو الاكثر وتارة على
المجموع كما في رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وذلك امر مشهور في الاصوا

وغيرها

وغيرها وكلام المصنف هذا الثاني اي مجموع حروف الخفض قوله من الخ الخبر
مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكل الحمل على حروف الخفض اي مجموع
حروف الخفض ووجهه تقديم العطف على الربط والاخبار وذلك بان
يجعل المتعدد او لا في هذه الصورة بالعطف او لا ثم يجعل خبرا فان قيل
في كلام المصنف الاخبار بالحرف والحرف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لانه موضوع
ليست مخصوصة من حيث انها لوحظت رابطة بين شيئين مخصوصين
لا لذاتها فلت معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه
بمجرد لفظه كما ان معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه انه لا يخبر عن معناه معبرا
عنه بمجرد لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفعل
يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى اذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه
كقولنا الحرف بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه قوله
ومن معانيها الابتداء اي بيان ابتداء المسافة مكانا او زمانا قال الرضي كثيرا
ما يجري في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية
يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية
وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن
لابتداء الغاية في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو
سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون
استعمالها في الزمان ايضا ويعرف معنى من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها
الى وما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اي التجئ منه
الى فكانه يقول ابتدات بالاستعاذة من الشيطان وهو محل ابتدائية ذلك
الفعل وبه هنا وفيما ياتي بقوله ومن معانيها الخ على ان لها معاني اخر فهنا
للتبيين اي بيان المراد من غيره فلا بد ان يصح تفسير ذلك الغير بما ذكر بعد
من واطلاقه عليه نحو اجتنبوا الرجس من الاوثان والمبين حسب الظاهر

يجوز ان يكون مذكورا مقدما وموخرا نحو عندى من المال ما يكفى وان يكون
مقدرا نحو كسرت من زيد يده اى سيا من عضو زيد وبين عطف بيان له
لكن صرح الشيخ الرضى بانه اذا تاخر المبين فهو فى الحقيقة بيان لمبهم مقدر
وما بعده عطف بيان فالمبين فى الحقيقة يجب ان يكون مقدما فطما الانه
مذكورا ومقدرا ومنها التبعيض اى بيان ان هناك سيا هو بعض ما ذكر
بعده وعلامته ان يصح فى الجملة وضع لفظ بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم واذا قلت عشرون من الدراهم فان اشتريت بالدراهم الى
دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان
قصدت بالدراهم جنسها فهى تبيينية لصحة اطلاق اسم المجرور على
العشرين قوله ومن معانيها انتهاء اى بيان اخر المسافة من زمان
او مكان فيكون ما بعده منتهى المسافة نحو سرت الى الكوفة فالكوفة
منتهى مسافة وقع السير فيها قال الرضى اعلم ان الى تستعمل فى انتهاء غاية
الزمان والمكان بالخلاف نحو قاموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول
حدى الابتداء والانتهاء فى المحدود فاذا قلت استزبت من هذا الموضع
الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا فى الشراء ويجوز دخولهما
فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا
يستعمل فى غيره الا مجازا او قبل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها
نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول
نحو قاموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول وقد تكون بمعنى مع
نحو من انصارى الى الله اى مع الله وكقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
وقال الرضى التحقيق انها بمعنى الانتهاء اى تضيفونها الى اموالكم وكذا قولهم
الى المرافق اى مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اى مضاف الى
الذود ابل قوله ومن معانيها المجاوزة اى بعد شئ عن المجرور بها بسبب

ايجاد مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اى بعد السهم عن القوس
بسبب الرمى وكذا اطعمه عن الجوع اى ابعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا
ادبت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه مجازا كانك نقلته
عنه وقولك جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله
تعالى يحاذرون عن امره متضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اى طبقا
متجاوزا فى الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم فى الشدة مما
قبله وقوله عن طبق صفة طبقا ولكن المراد طبقين فقط بل المقصود
حكاية اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر وهو مثل التثنية فى لبيك
وقوله نعم الوتبين والمراد فى الكل التكثير والتكرير فاقتصر على اقل مراتب
التكرير وهو الاثنان تحقيقا قوله ومن معانيها الاستعلاء اى بيان ان
شيأ فوق واستعلى على ما بعد على حقيقة نحو زيد على السطح او حكما ومجازا
نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كانه ركب عليه او حمل على ظهره فكانه
فوقه قال الرضى ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق
كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله لهم كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن
استعلائه عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا فى الاستعمال فى شئ لم يراع اصل
معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه
توكلت على الله وتكون ايضا بمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون
ومنه خبر بنى الاسلام على خمس اى بنى وركب منها وبهذا يجاب عما يقال
ان الخمس هى الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبنى غير المبنى عليه
عليه واجاب عنه الكرمانى بان الاسلام هو المجموع والمجموع غير كل واحد من
اركانه قوله ومن معانيها الظرفية اى بيان ان مدخولها ظرف لشئ حقيقة
نحو زيد فى الدار او مجازا نحو تطرفت فى الكتاب وتفكرت فى العلم وانا فى حاجتك
يكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للمتطرف والمتفكر والمتكلم مشتملة عليها

اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وتجيء بمعنى مع في قوله تع
فادخلي في عبادي قيل والاولى انها بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي او
بمعنى ادخلي اينها الروح في اجسام عبادي قوله رب بضم الراء فيها ثمان لغات
اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة
ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة
الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة
ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة قوله ومن معانيها
التقليل قال الرضي ووضع رب للتقليل نقول في جواب من قال ما لقيت
رجلا رب رجل لقيت اي لا تتكثر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيته منه
شيأ وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب كلا
اما ظاهرا ومقدرا ومهني في الاصل موضوع لجواب وقليل ماض منفي فلهذا
لا يجوز رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلا
ثم تستعمل في معنى التكثير كالمخففة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
قوله والباء الموحدة لما كان كل من الباء والكاف واللام موضوعا على حرف
واحد عبر عنه باسمه بخلاف ما سبق فانه موضوع على اكثر من حرف فا
عبر عنه بلفظ قوله ومن معانيها التعدية اعلم ان باء التعدية تسمى باء النقل
وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى تختص
بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الج
التي لليست بزائدة وفي حكم الزائدة وتجيء للالصاق اي لبيان لصوق ا
الى ما بعدها حقيقة نحو بدء اي التصق به او حكما نحو مررت بزيد اي الصق
المرور بمكان قريب منه فكانه ملصق به وللاستعانة اي لبيان ان مع
معنى للفاعل تصدر الفعل والة له نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبنى
الله بجيب وهذا المعنى مجاز الالصاق وللمصاحبة اي لبيان ان ما بعده

ما قبله

ما قبله ومصاحب له سواء كان ملصقا به او لا نحو اشتريت الفرس بسرجه
اى هو معه ونحو خلوا بالكفر وقد خرجوا به وللمقابلة اى لبيان ان
ما بعده فى مقابلة شئ وبايا به نحو اشتريت هذا بذاك وللظرفية اى
لبيان ان ما بعده طرف فيكون بمعنى فى نحو جلست بالمسجد اى فيه وكى
رأيت فيما سواه فى الخبر والاستفهام بهل اى اذا دخلت على خبر المبتدا او كان
او ان ونحوها ويكون فى الكلام استفهام بهل خاصة نحو هل زيد بقايم
ولا يقال ازيد بقايم او نفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد
براكب وقيل بلا التبرئية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار **قوله** نحو مررت
بالوادى اى صيرت الوادى ممرورا به ويحتمل ان تكون بمعنى فى وان
تكون للالصاق وان تكون للتعدية **قوله** ومن معانيها التشبيه اى بيان ان
شيأ له مشاركة ما مع من دخوله فى شئ **قوله** واللام قال الرضى لام الجر
مكسورة مع غير الضمير مفتوحة معه وكسرها ايضا معه لغة خزاعية وربما
فتحت قيل ان المضمرة نحو لنعلم بفتح اللام وتقل فتحها مع جميع المظهرات
اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفا ولام الابتدا تحركها الفتح لتقل
الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة بكونها على حرف واحد
وانما كسرت تا الجر ولامه لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها
تكون اسما ايضا نحو زيد كالاسد اذ المشبه به ليس بالاصالة بل للقيام فى مقام الحرف عند من
قال ان المضاف هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها
بسائر اللامات كلام الابتدا ولام الجواب لو وغير ذلك ولما خص لام المضمر
بذلك لانها لا تلتبس اذا بغيرها من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع
ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما
يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه انتهى **قوله** ومن معانيها الملك قال
الرضى وقليل الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس

والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو قوله ذرأنا لجهنم
ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم ووادتهم للموت وكذا
التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجئ مختص بذلك واللام
المقوية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله نحو لزيد ضربت ويكونه
اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن ويكونه
مفعولا نحو يا لزيد وبا للماء لام الاختصاص وقد تجئ بمعنى الى كوسمع الله
لمن حمده اى استمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو تله للجبين اى على وجهه
للاذقان اى عليها وقد تجئ زائدة نحو ردف لكم اى ردفكم لان ردف يتعدى
بنفسه وهي في لا ابالك زائدة عند سيبويه قوله وحروف القسم من حروف
الجر اشار به الى ان حروف القسم معطوف على من ويحتمل عطفه على الالف
واللام ويكون من ذكر الخاص بعد العام قوله وهي اى حروف القسم اى
مجموعها وهو من باب رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة قوله ثلاثة اشار
به الى ان الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يشكل الحمل على الحروف فالحمل
متعدد صورة لا حقيقة ووجهه تقديم العطف على الربط وفيه بحث
دقيق يدركه فهم ابيق قوله للواو والباء والتاء اقتصاره على الثلاثة هو
المشهور قال الرضي اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل
فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها اى الباء والثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا
يقال والله اخبر لي كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير
فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لانها فرع الباء
وبدل وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم
به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا
الا ترى ان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق

والتا

والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث وورثه وتركه فلذا قصرت عن
الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو
وعلى الاخفش تزيد وترب الكعبة وهو شاذ وقد علم من كلام الرضي ان
معنى حروف القسم الالصاق كان القسم لصيق بالمقسم به لصوق الدا بالرجل
قوله ها الله اي باثبات الف ها وقطع همزة الله اي على سبيل الجواز والا
فيجوز حذف الف ها ويجوز وصل الف الله ايضا كما صرحوا بذلك وعبارة المغني
ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الف ها وحذفها انتهى وعبارة
التسهيل في باب القسم وان كان اي المقسم به الله جاز جره بتعويض اثبات
الالف اي فتقول الله بهمزة بعدها الف او ها محذوفة الالف وتابتها
مع وصل الف الله وقطعها انتهى قوله لله لا يوخر الاجل بكسر لام لله
يعني مراده نقل فتح اللام مع جميع المظهرات اي وابده وتفيد التعجب مما بعدها
ولذا لا يستعمل الا في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه كقولك لتعين
فلا يقال لله لقد قام زيد قال الرضي ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة
ايضا بلفظ الله في الامور العظام انتهى قوله بكسر الفا احتراز به عن الفعل
بفتح الفا فانه مصدر واما المكسور الفا فانه اسم لكلمة مخصوصة وكون
المكسور الفا اسما لما ذكر والمفتوح الفا مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح
واما في اللغة فهما مصدران لفعل بفعل قوله بقد الحرفية اي بقيول او
بدخول قد الحرفية فان قيل كان على المصنف ان يقيد بالحرفية قلت مراده
الحرفية فان قلت المراد لا يدفع الايراد كما اشتهر قلت بل يدفعه اذ دل
عليه دليل وهو هنا كذلك لان عند قد الاطلاق انما تنصرف للحرفية
فحملنا ها على ذلك لانه لا صارف لها عنه فان قيل فلا فائدة في تقييد
الشارح بالحرفية لانها حيث اطلقت انصرفت بالحرفية ولا تقع على غيرها الا
مقيدة قلت قد يكون القيد لبيان الواقع ودفع الايهام وحينئذ لا حشو ولا

زيادة وانما الحشو والزيادة ما جئ به لا لواحد من امور ثلاثة الاد محال والاحراج
وبيان الرافع وانما اختصت قد بالفعل حتى صح ان تجعل علامة له لانها انما
تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك
لا يتحقق الا في الفعل قوله وتدخل على الماضي الخ قال في المغني واما الحرف
المختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف
تنفيس وهي معه كالجزء فالمنفصل منه بنفي الا بالقسم كقوله
اخالد قد والله اوطأت عشوة ، وما قابل المعروف فينا بعنف
وسمع قد لعمري بنت ساهرا ، وقد والله احسنت
وقد يحذف بعدها كقول النابغة
انذ النزحل غير ان ركابنا ، لما تزل برحالنا وكأن قد
قال وامامقول عدي
لو لا الحياء وان راسي قد عسى ، فيه المشيب لزرت ام القاسم
تعسى هنا بمعنى اشتد ولبست عسى الجامك انتهى قوله بخلاف قد لا سم
الخ قال في المغني وهنه اي قد التي هي اسم مرادف لحسب تستعمل على وجهين
مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في
وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا
على بقاء السكون لانه الاصل فيما يسكن ومعربة وهو قليل يقال قد
زيد درهم بالرفع اي لقدكما هو ظاهر كما يقال حسبه درهم وقدني
نون كما يقال حسبي انتهى قال الدماميني وجه الاعراب ما عارض وجه
تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وهو مشكل كان الشبه الوضعي موجود
وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة
قلت لو صح دافعا للبناء لم تبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الى
انتهى واجيب بان ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه و

جاز اعرابها

جاز اعرابها قوله والسين وسوف اى بقبولهما او دخولهما وانما اختصا
بالفعل حتى صح ان يجعلا علامة له يعرف بها لان الاول يدل على الاستقبال
القريب والثانى على الاستقبال البعيد قال المولى سعد الدين وسميا حرفى تنفيس
ومعناه تاخير الفعل فى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال يقال
نفسته اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف بحذف الفا الذى
كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سوف وقد يقال سى بقلب الواو يا وقد تحذف
الواو فتسكن الفا الذى كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سف افعل
وقيل ان السين منقوص من سوف دالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل
انتهى ولما كانت السين عند الاطلاق تصرف الى سين الاستقبال استغنى
عن تقييدها بغير سين المكسكسة فى بكر وهى الحاقهم بكاف المونث
سينا اذا وقف من يقول اكرمتكس ومررت بكس وعن معاوية انه
قال من افصح الناس غفار رجل من جرم وجرم من فصحا الناس فقال
قومنا عدوا من فرائض العراق وتيامنوا عن كشكشة تيم وتياسروا
عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاو
فمنهم قال قومى قوله وتا التانيث الساكنة اى بصحة دخولها عليه او
بدخولها عليه وانما اختصت تا التانيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه
لانها تدل على تانيث فاعل او نائب عنه فلا تلحق الاسماء ذلك والصفات
استغنت عنها لما يلحقها من التا المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث موصوفها
فلا حرم اختصت بالفعل والمراد بالساكنة الساكنة وضعا وان تحركت
لعارض كالتقاء الساكنين فى نحو قالت امراة فرعون بخلاف المتحركة وضعا
وحركة اعراب فتختص بالاسم كقائمة وبناء فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة
فقد دخل الحرف كربت وثمت وانما اسكنت تا التانيث للفرق بين تا الفعل
وتا الاسماء ولم يعكس لان البناء ضم نقل الحركة الى نقل الفعل فان قيل التقريب

الفعل لهذه العلامات فيدور لان معرفة الفعل متوقفة على معرفة صحة
دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها عليه متوقفة على معرفته قلت المراد
بصحة دخولها استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان
معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فتامل قوله والحرف
ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل ان قيل هذا التعريف بالاعم لصدقه
على الجملة فانها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت
ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من اقسام الكلمة فحاصله ان الحرف
كلمة لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل وبتفسيرها بكلمة يندفع ايضا
الخط ونحوه فان قيل ان اراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المص
فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره المص ولسنا بحرف وان
اراد ما ذكره المص وما لم يذكره ونحو حواله على مجهول قلت نختار الاول وما
يلزم ان هذا التعريف من قبيل التعريف بالاعم وقد اجازه المحقق
لانه يستفيد به التميز في الجملة ونختار الثاني ونقول ان المقصود من
هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والتوقيف يبين له
ما لم يذكره المص فان قيل ما ذكره المص لا يجدي التعريف به لانه يقتضي
المبتدئ ان يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور التي تدخل على الاسم وعلى الفعل
ويعلم عدم صلوح الكلمة بحسب اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا يخفى قيل
الجواب ان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدئ انما هو استفادته مسائل
في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها على الوجه الكامل وغالب الالفاظ
التي لا يصلح معها شيء من العلامات المذكورة حروف فيستفيد حرفيته كثير
من الالفاظ بانتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة
اليه ولا يضر انه قد يخطئ باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتفاء العلامات
عنها ظاهر المقدمة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو اخطأ في غير ذلك فان المبتدئ

مظنه

مظنه الخطا اذا استقل بالاخذ على ان المبتدى قطعا لا يستغنى عن التوقيف
للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما فى الكتاب والتوقيف
يبين له ما يستفيد به عدم حرفيته تلك الكلمات التى انتفت عنها العلامات
المذكورة مع عدم حرفيتها ومن استحضر ما اعتاده اهل الفنون والمصنفون
فيها من المسامحات باشال ذلك يل وبها هو دون ذلك كما هو معلوم من
تتبع صنيعهم لم يستبعد شيأ مما تقرر قوله فعدم صلاحيته لدليل
الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجود
لتقسيمه لانه فى نفسه علامة فلو جعل له علامة لزم الدور او التسلسل
انتهى وانما دل عدم صلاحيته لدليل الاسم ودليل الفعل على انتفاء الاسمية
والفعلية حتى تعين الحرف مع انهما علامة والعلامة ملزومة لا لازمة
فهى مطردة ولا ينعكس اى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم
من عدمها العدم لانها مع كونها علامة هى من حيث القبول شرط لازم
فيلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا لازما لا من جهة كونها
علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم واعلم ان احسن ما يضبط
الحروف بالعد لان الحروف محصورة فقد عدها ابن فلاح فى مغنيه سبعين
حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احاد الهمزة والالف والباء التاء
والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو
والياء واربعة وعشرون ثنائيه اواو وام وان وأن وارى
وبل وعن وفى وقد وكى ولا ولم ولن وما ومذ
ومع على راى ومن وها وهل ووا ووى وبا وتسعة
عشر ثلاثيه اجل واذن والى وألا وأما وإنّ وأنّ
وايا وبلى وثمّ وجير وخلا ورب وسوف وعدا
على ولبت ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعيه إلا وألا وإما

وأما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما ولولا ولوما وهلا
وخلا سي واحد وهو لكن فقط قوله باب الاعراب ترجمة وهو خبر عن
مبتدا محذوف والاصل هذا باب شرح الاعراب ويجوز نصبه على انه
مفعول لفعل محذوف لدلالة المقام تقديره خذ او افهم او اقرا والاول
اولى لان فيه تفاركن الاسناد واتساع الكلام في مثل ذلك غير لائق هنا اذ لكل
مقام مقال والباب ما يدخل منه الى غيره فسمي مبتدا كل كلام مفصول باب
لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى
المعاني او بمعنى المبوب قال الزمخشري بوّب الكتب لان القاري اذا ختم بابا
وشرع في اخر كان نشيط وابعث كالمسافر اذا قطع فرسخا ولذا كان القران
سورا قال استاذ شيخنا ولانه اسهل في وجدان المسايل والوجوع اليها
وادعى لحسن الترتيب والنظم والا لربما تذكر المسايل متشتتة فافهم انتهى
والاعراب لغة مصدر اعرب يقال لمعان منها الابانة اعرب الرجل عن حاجته
ابان عنها واما في الاصطلاح فالجمهور على انه لفظي وبه قال ابن الحاجب
واختاره ابن مالك وعرفه بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة
او حرف او سكون او حذف اي شيء جيء به لبيان الامر الذي يطلبه العامل
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل انه معنوي وجري عليه المص
قوله تغيير ان قلت مقصود المص تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ
والتغيير فعل الشخص فكيف صح تفسيره به وحمله عليه مع ان الحمل عليه
المبتدا قلت الجواب عن ذلك ان التغيير بمعنى المتغير لانهم كثيرا ما يطلقون
المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر قوله احوال اشار به الى ان المراد
بتغيير الاواخر تغيير حالها وصفتها والا فاواخر الكلم ما في اخره متى الحركة
وهو لا يتغير هذا وقد يقال لا حاجة الى ما ذكره الشارح والمراد بتغيير اواخر
الكلم ذاتا بان يبدل حرف بحرف اخر خفيفة كما في المثنى والجمع حال الاب
والجر

كانا
والجر وحكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو فيهما صارا للتثنية بعد ما
كانتا واحدا اى صار علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا
للاول فقط لانهما بعد ان بعد الاعراب مغايرين لهما قبله اذ ابيه التقدير
حذف علامة التثنية والجمع او صفة بان يبدل حركة بحركة اخرى حقيقة
كما فى زيد حال نصبه او جره او حكما كما فى غير المنصرف حال جره بعد نصبه
مثلا ولقائل ان يقول المراد بتغيير اواخر الكلم تغييرها دالة على الفاعلية
مثلا بعد كونها دالة على غيره فيشمل تغيير الذات وتغيير الصفة فليتامل
قوله اواخر ان قيل الاواخر جمع واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب
الا بتغيير ثلاثة اواخر والامر بخلافه قلت الاضافة ترد لما ترد له اللام
وقد صرح علما التفسير والاصول بان لام التعريف التى للجنس تبطل معنى
الجمعية فالمراد جنس الاواخر الصادق بالواحد وبالاكثر ولعل التعبير
بصيغة الجمع للاشعار بتعدد انواعها وتنوع التغيير وقد يجاب بحذف
مضاف اى احد اواخر الكلم وخرج عنه بقيد الاواخر تغيير غير الاواخر
كتغيير فلس وافلس فى فلس فان قيل قيد الاواخر مستدرك لان ما
اخرج به يخرج بما بعد لان التغيير بسبب العوامل لا يكون الا فى الاواخر
قلت لو سلم ذلك فالقيد لا يجب ان يكون المقصود به الاحتراز بل قد يكون
لغيره كبيان الواقع وتحقيق اجرا الماهية فلما استدراك فلما ذكره لذلك
ناسب اخراج ما ذكر به لسبقه لكنه قد يخرج مجموع تغييرين لاخرين او
تغييرات لا واخر فليتامل قوله الكلم ان قيل الكلم اسم جنس جمعى اى لا يطلق
على اقل من ثلاث كلمات وان لم يتحد نوعها افادت ام لا فلا يدخل فى التعريف
تغيير اخر كلمة او كلمتين قلت قد صرح علما الاصول والتفسير والنحو كما
تقدم بان لام التعريف التى للجنس تبطل مع معنى الجمع فالمراد جنس
الكلم وقد يجاب بحذف المضاف اى احد الكلم والكلم بمعنى الكلمات وانما عدل

عن ايراد الكلمات الى ايراد الكلم لانه اخف ولانه احد هما على الاخر في العنى
فالاخف لفظا اولى من الاثقل **قوله** حقيقة كاخر زيد او حكما كاخر بتفصيل
للواو اخر يشمل تغيير التثنية والجمع لان النون فيهما بمنزلة التنوين فكما ان
التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان
ولغير معرد حذف اخره ثم اعرب بالحرف كقولك عندي من يقول
الا واخرم لعدم ان القايم مقام الشي كالشي وانما جعل الاعراب في الاخر
لانه دال على الوصف اي كونه عمدة او فضلة ولاشك ان الوصف متاخر
عن الموصوف فالاسب ان يكون الدال عليه متاخرا عن الدال عليه **قوله**
والمراد بتغيير الاخراج في هذا البيان تصورا لانه لا يتناول الجزم وايضا
قد عبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة على سبيل البدل ولم
يعبروا الانتقال من احدها الى الاخر وهذا تحكم والضمير في قوله تصيره
مرفوعا او منصوبا او مخفوضا ان كان راجعا الى الاخر كما هو ظاهر كلامه
ففيه مسامحة لان المرفوع او المنصوب او المخفوض انما هو الكلمة بتمامها
واما الاخر فهو محل الاعراب **قوله** موقوفا اي ساكنا **قوله** هنا اي في بحث
الاعراب **قوله** الاسم المتمكن قال ابو حيان في شرح غاية الاحسان
الاسم المتمكن يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البنا كزيد وحيث
انتهى واما تفسير الاسم المتمكن بالمعرب فتوجيده وان الان المعرب مشتق
من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته لان المشتق مشتمل على معنى
المشتق منه مع زيادة كذا قيل وقد يجاب بوجوه احدها ان المراد
بالمعرب ذات المعرب لا مع وصف الاعراب فالواجب لضرورة التركيب
بالمعرب ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الاعراب والثاني ان الاعراب
المعرف ما يتصف به اللفظ كما تقدم وهو الحاصل بالمصدر والاعراب
المعتبر في المشتق هو معنى المصدر فلا دور والثالث ان تعريف لفظي

والمقصود

والمقصود منه بيان ما وضع له لفظ الاعراب لمن عرف معنى قولنا تغير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة لفظا او تقديرا وجهل ان لفظ
الاعراب موضوع بازائه فلا ورادلم يقصد شرح معنى الاعراب وتحصيله
في ذهن السامع والرابع تفسير المعرب بما لم يشبه الحرف وتصور هذا المعنى
لا يتوقف على تصور الاعراب فليتامل قوله لم يتصل اخره نون الاناث
فان قلت لو قال نون جمع كان اولى ليدخل فيه نون الذكور صيرا كانت
قوله مرون بالدهنا خفافا عيابهم وبرجعن من دارين بجر الحقائب
او علامة كقوله بعضون السليط اقاربه قلت احببنا بها فيهما نون
الاناث استعيرت للمذكورين اى المراد بنون الاناث الموضوعة لهن
وان استعملت في غيرهن قوله ولم يباشره نون التوكيد اى لفظا وتقديرا
فدخل فيه المنفصلة لفظا نحو لتضربن والمنفصلة تقديرا نحو ولا يصدنك
فتبل ويستثنى من المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد ولم يباشره
مسيلمة تبنى فيها وهو ان يسند الى نون الاناث نحو لتضربنان انتهى
وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان البناء ليس لنون التوكيد
بل لنون الاناث فليتامل قوله لاختلاف العوامل اللام فيه للعلة
او للوقت فان قلت يرد عليه انه قد يوجد اختلاف العامل بدون
تغير الاخر كما في ضربت زيدا وان زيدا ورايت زيدا وبالعكس
كما في المعرب ابتداء فانه بوجود العامل لا اختلاف فيه قلت اجيب
عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل واما الثاني
فجوابه ان المراد اختلاف جنس العامل من العدم الى الوجود او انه
اراد باختلاف الوجود للملازمة والمشاكلة وخرج بقيد اختلاف
العوامل تغير الاواخر بسببها بان يتغير الاخر لسبب كحذف اذا
فتحت بعد ضمها او بسبب اخر كالاتباع او النقل او الحكاية او التقاء الساكنين

فان قيل العوامل جمع كما سياتى واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف
ثلاثة عوامل والامر بخلافه قلت اللام التى لتعريف الجنس اذا دخلت على الجمع
تبطل معنى الجمع قوله والمراد باختلاف العوامل تغايرها اى تغيرها ودخولها
واحدا بعد واحد ويحتمل ان المراد باختلاف العوامل تغيرها من العدم
الى الوجود قوله واحدا بعد واحد اى فلا يجتمع اثنان منها من جهة واحد
فان قلت ان اراد ذلك فى تركيب واحد او بالنظر الى عامل واحد فدخول
مسلم بل لا يدخل الا واحد منها وان اراد ذلك فى تراكيب او بالنظر الى عوامل
فعدم الجمع غير مسلم قلت الدخول فى تراكيب وعدم الجمع فى واحد قوله
والعوامل جمع عامل اورد عليه ان ما كان على وزن فاعل وصفا لا يجمع
على فواعل واجيب تارة بان العامل لغلبة الاستعمال صار اسما لا موصوفا
مخصوصة واخرى بانه جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة
وقد يقال لا توجه للسوال من اصله لان فاعلا الوصفى انما يمتنع جمعه
على فواعل اذا كان لمذكر عاقل كما قاله ابن مالك ونقلوا ان سيبويه نص
على اطراد طوالع فى نجم طالع قوله والمراد بالعامل اى الذى هو مقتضى
العوامل واثره ولم يقل والمراد بها او وهى اى العوامل لان التعريف
للحقيقة المدلول عليها بالمفرد دون الافراد المدلول عليها بالجمع فافهم قلت
الجمع حاصل لمعنيين الحقيقة والافراد قلت لو سلم ان الجمع حاصل لذا
ففيه زيادة الافراد مع انهام ان المطلوب بيانها فتامل وقد يجاب
جدا لفظا قوله ما به يقوم المعنى المقتضى للاعراب اى شئ ملفوظ
مقدرا او معنوى به يتحصل معنى من المعانى المقتضية للاعراب وهى
الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك كخروجا فى نحو جاءنى زيد فان به تحقق
الفاعلية فان زيدا انما صار فاعلا فى هذا المثال لاسناد الفعل اليه فتحقق
فاعليته بسبب الفعل لانها باسناد الفعل فلولا الفعل لم يكن فاعلا و

قرف

فرق بين المثبت والمنفي اذ الفاعلية بذكر الفعل اثبتنا ولفي وهي تقتضي الرفع
لانه علمها وتحو ضرب في تحو ضرب زيد فان به تحصلت المفعولية فان
زيدا انما صار مفعولا في هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته
بسبب الفعل وهي تقتضي النصب لانه علمها وتحو الباء في تحو مررت بزيد
فان بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل الى ما بعدها المقتضية للجر
لانه علمها وانما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير
محتاج اليه في التعريف واعترض بان هذا التعريف غير مانع لصدقه
ايضا بخبر العامل كالاسناد وذات الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين
منها واجيب بان الباء للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق قبة سبب
حصول المعاني على ما ذكر وبذلك اندفع ما قيل ان محدث المعاني
المقتضية للاعراب هو المتكلم والله تع وهي تتوقف على العامل والاسناد
وذات الفاعل وتحوها ايضا من الاسباب فان اراد بحصول المعنى به كونه
محدثا فلا يصدق على العامل وان اراد توقفه عليه وبساطته فيه فغير
العامل ايضا كذلك فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل في الجواب
عن ذلك ان المراد ما يسمى سببا له في عرفهم وذا ليس الا العامل والباء في
شروطه قلت لا يتناول التعريف العامل الزايد كالباء في بحسبك زيد
قلت بل يتناوله لان الباء المذكورة حصل بها كون الشيء مضافا اليه حكما
وصورة كذا اجاب به العصام وقل عند عقل من قال لم يتناول بحروجه لغلبته
واعلم ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل لان المعنى المقتضي للاعراب
لا يوجد في الفعل وحينئذ يرد ان تعريف الاعراب غير جامع لعدم تناوله
لاعراب الفعل قال شيخنا ان قلنا ان اعراب الفعل بطريق الاصالة وانه
تعذر عليه معان يحتاج في تميزها الى الاعراب كالاسم كما هو احد المذهبين
في ذلك جاز ان يكون هذا الحد لمطلق العامل سواء عامل الاسم وعامل الفعل

وحينئذ فالمعنى المقتضى للاعراب المراد به اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة
وغيرها ليشمل المعنى الذى يكون فى الفعل كالنهى عن كل من الامرين او عن
الجمع بينهما او عن الاول دون الثانى فى نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزمه
او جزم الاول فقط مع نصب الثانى او رفعه فان قلت لم نسب العمل الى
ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب دون المقتضى فعمل الرافع هو الفعل
ولم يقل هو الفاعلية قلت قال جار الله نسب العمل الى ما يقوم به المقتضى
فعمل الرافع هو الفعل لا الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما
يقوم به المقتضى امرا جليا فى الاغلب فان قلت اخذ العوامل فى تعريف
الاعراب والاعراب فى تعريف العوامل يوجب توقف معرفة كل منهما
على معرفة الاخر فيلزم الدور فى كلا التعريفين قلت انما يلزم الدور لو
لم يمكن تصور الاعراب بغير كونه تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة
عليها وتصورا لعوامل بغير كونها ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب
وهو ممنوع لامكان تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظى
خوطب به من يعرف تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
ومن يعرف ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب ولا يعرف انهما المسمى
بالاعراب ولا انهما المسمى بالعوامل فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب
والعوامل وتحصيله فى ذهن السامع فتامل وتدبر قوله فانه يطلب
الفاعل المقتضى للرفع فان قلت المقتضى للرفع انما هو الفاعلية لا الفاعل
كما علم من تعريف العامل ومما سياتى فكيف يصح هذا الكلام قلت لعل
اراد ان المقتضى الفاعل من حيث فاعليته لا من حيث ذاته واما حمل
الفاعلية على الفاعل فخطا او اراد من المقتضى هنا اعم من المعنى المقتضى
فى تعريف العامل فليتامل وانما كان الفاعل مقتضيا للرفع لانه علامة
عليه قوله وكونه انما نسب عمل النصب الى رايت مع ان العامل

هو

هو الفعل للاشارة الى انه انما يطلب مفعولا لتضمنه للمفاعل **قوله** والمراد
بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه اى حصولها وتحققها مع الكلم فدخل
فى ذلك العوامل المقدرة والمتاخرة عنها والمعنوية وقيل الداخلة ليس
للاحتراز بل لبيان الواقع بناء على انه لا يكون التغيير بسبب العوامل الا
وهى داخلة ويجوز ان يجعل احترازا عن حركة الحكاية كحركة من زيدا من
قال رايت زيدا فانها بسبب عامل غير داخل وهو رايت فى كلام الاول **قوله**
من الفاعلية والمفعولية والاضافة الياء فى الفاعلية والمفعولية مصدرية
والفاعلية كون الاسم فاعلا حقيقة او حكما فى كونه عمدة من كل وجه والمفعو لية
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما فى كونه فضلة او مشبها بها كما فى اسم ات
والاضافة كون الاسم مضافا اليه وهو بتقدير اضافة اليه وانما حذف اليه
اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشى
مضافا اليه مقابل لها لا كون الشى مضافا ولما كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية بل الحق
الياء المصدرية **قوله** وقول المكودى الخ جواب عن سوال مقدر بتقديره
ما ذكرت من ان العامل قد تاخر بنا فيه قول المكودى المذكور واعلم ان
المكودى صاحب المكد وهى الابل التى تدوم دينها ولا تنقطع الواحدة
مكودة قال الراجز • ان تتركى العبد المكود الدائم • فاعمد براغيس ابو الهوائم •
جمع برغيس وهى ناقة غريزة طيبة النفس والرائم فحل ومنه قولهم مكد فى
المكان ولعل اسم الشخص المذكور مشتق من ذلك ان لم يكن له نسبة الى شى معين من
غير ذلك كذا رايته **قوله** جرى على الغالب يمكن ان يجاب ايضا بانه اراد ان العوامل
لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة يعنى ان رتبة العوامل التقدم على المعربا
ت وقد يقال انه استعمل لفظة قبل فى حقيقتها ومجازها لانها فى التقدم قبلية
حقيقة وفى التاخر قبلية تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة العوامل تقتضى

على رتبة المعمولان قوله هو قوله المصنف لفظا او تقديرا حالان من تغيير قوله المصنف
مبتدا وهو بمعنى مقوله وقوله لفظا او تقديرا عطف بيان عليه اذ الحال هنا
نفس لفظا او تقديرا لا النطق به وفي كل منهما ضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الحكاية فان قلت ينافي انهما عطف بيان الاخبار عنهما بانهما
حالان قلت لا منافاة لانه ليس المراد انهما في هذا التركيب حالان بل في تركيب
المصنف فتامل وعلى ما ذكره الشارح من الحالية يكونان مصدرين بمعنى المفعول
والمعنى تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها حال كون ذلك
التغيير ملفوظا اي ملفوظا اثره او ما يدل عليه وهما الحركات وما ناب
عنها لان نفس التغيير ليس ملفوظا او مقدرا اثره او ما يدل عليه ويجوز
ان يكونا منصوبين على المصدرية فيكونان بمعنى المفعول ايضا اي تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها تغييرا ملفوظا او مقدرا
اي ملفوظا اثره او ما يدل عليه او مقدرا ذلك على ما تقدم ويجوز على
هذا ان يكون المضاف مقدرا اي تغيير لفظ او تقدير اي تغييرا يظهر
في اللفظ ويدرك او يتعلق باللفظ بان يتغير اللفظ او تغييرا
يرجع للتقدير بان يقدر ويجوز ان يكونا تمييزا نحو لا عن المضاف اي
اي تغير لفظ اواخر الكلم او تقديرها اما تغيير لفظ الاواخر فصحيح فانه
تارة يحرك بالضمة وتارة بالفتحة وهكذا وهل تغيير ان لفظ الاخر او
تغيير تقديرها فالاضافة بادنى ملابسة لان الاخر محل التقدير قالة
متعلق به وهو متغير لان تقدير الضم غير تقدير الفتح وهكذا قلنا
ولا يخفى فائدة التمييز على من له تمييز ويجوز ان يكون قوله لفظا او
تقديرا تفصيلا للتغيير الاواخر اختلاف العوامل فيكون من باب تنازع
المصدرين وهما منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف على ما سبق اي
انهما حيث كان المحذوف اي سواء كان ما ذكر ملفوظا او مقدرا او الجملة

باب

باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتاكيد قوله
تارة اى مرة ومثله طورا فهى الفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب
فى شرح الكافية ان انتصاب مرة فى مثل قولنا ضربته مرة بحوران يكون
على الظرف وبحوز ان يكون على المفعول المطلق واذا كان طورا وتارة بمعنا
فانتصابهما ايضا على احدهما الظرف او على المفعول المطلق ذكر ذلك
الدين سعيد فى شرح التاويه فى العروض قوله يكون فى اللفظ اى يكون
اثره او ما يدل عليه فى اللفظ قوله فتلفظ بالرفع اى باثره او علامته
لان الرفع معنوى بنا على قول المصنف ان الاعراب معنوى قوله وبالجزم
فيه خفا لان كلا من الجزم وعلامته ليس لفظا نعم يصح ان يقال فى علامته
التى هى السكون انها لفظية بمعنى انها متعلقة بلفظ لان السكون حذف
الحركة قوله وهو المنوى اى المنوى اثره او علامته بقرينة قوله كما تنوى
الضمة الخ قوله واو هنا للتقسيم لا للترديد اى واو فى تعريف الاعراب
لتقسيم المحدود اى ما كان على احد هذين الوجهين فان قلت او موضوعة
لاحد الشيئين او الاشياء سواء كانت للترديد او للتقسيم فهذا القدر
اينبئ التقسيم عن الترديد بل لابد من زيادة قلت قوله وكيفية الاعراب
للفظى الخ ظاهر فى كون المراد بها القسمين فلا تكون او للترديد فلا تفسد
الحد وانما تفسد اذا كانت للترديد الحامل للشك او الظن او الابهام
فى التقسيم ضم فيبود الى امر مشترك لتحصل امور متعددة هى اقسام له ومفهوم
الاعراب منقسم اليها بمعنى انه ينضم اليه قيد اخر فيحصل مفهوم اللفظ ثم
قيد اخر فيحصل مفهوم التقدير فتامل وتدبر قوله وكيفية الاعراب اللفظى
اى الذى تكون علامته لفظية فلا ينافى ما تقدم من ان الاعراب معنوى وا علم
انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا
بل المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان مبنيا او غير مبنى قوله

ضمة ظاهرة في اخره اعلم ان الناس اختلفوا في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه
او قبله على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي
وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض المحال قال وشهد للقول بانها تحدث
بعد وفساد القول بانها قبله وجود الفا ياها فاصلة بين المثلين مانعة
من ادغام الاول في الاخر نحو المَلِل والصَّفف والمشش كما يفصل الالف بعدها
بينها نحو الملال والصفاف والشاش فلو كانت الحركة في الريتة قبل الحرف لما
جز عن الادغام ونحو من ذلك قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو ياء لما
علم ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها لوجب قلب الواو والف
انما تقلب يا للكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف فلم
لم تقلب لانها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلا
لان حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين ولا يخفى عليك ا
كلام السارح محتمل للمذاهب الثلاثة بجعل في للمصاحبة اي ضمة ظاهر
مع اخره قوله المعتذر اعلم ان المعتذر ان لا يكون الحرف الذي هو مح
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم الذي في اخره الف سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا والرحى او محذوفة بالتقاء الساكنين
والاستثقال ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعر
لكن كان ثقيلا كالاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها كقاض والقاض
والداعي قوله لالتقاء الساكنين اي لدفع التقائهما قوله نحو جا قاض و
قاض فان قيل لا فرق بين قاض وعصى في انه لا يمكن جريان الاع
على اخره بعد الاعلال بحذف الياء ويستثقل فتله فان اصل عصى عصو
قلت قد سال ذلك استاذ شيخنا واجاب بان الكلام بعد الاعلال الذ
يقتضيه جوهر الكلمة لا الاعلال العارض الذي حصل له لعروض ما
وهو لحوق التنوين يعني قبل لحوق التنوين منعذر بخلاف قاض فا

الحرف فتدبر قوله وفي الجر كذلك اي علامة جره كسرة مقدرة على الياء
المحذوفة للتقاء الساكنين قوله او حرف يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن
ما قبلها ان قلت ادخال الكاف على الواو واليا المذكورتين يقتضي عدم انحصار
الحرف الذي يشبه الصحيح في الواو واليا المذكورتين وهو مناف لقولهم الحرف
الذي يشبه الصحيح هو الواو واليا الساكن ما قبلها قلت ادخال الكاف المقتضية
لعدم الانحصار باعتبار الافراد الذهنية والحصر باعتبار الخارجية فلا منافاة
او باعتبار كل واحد من الواو واليا بخصوصه او للاستقصاء على ما وقع في كلام
بعض الفقهاء من نسبة الاستقصاء لها وقال بعض مشايخ شيخنا رحمهم الله تعالى
الظاهر انه صحيح لان الفقهاء تعارف لا يتشون ما يتعلق باللغة من غير سند
منها قوله فالاعراب ظاهر فيه اي انه لم يمنع منه مانع كالاضافة الى تا
المتكلم نحو جاءني غلامي وكسكون اخره للوقف نحو جاء زيد بالسكون او للادغام
نحو ترى الناس سكارى بادغام السين في السين او للتخفيف نحو فتوبوا
الى باريكم بسكون الهمزة في قراءة وكاشتغال اخره بحركة حكاية نحو من زيدا
من قال رايت زيدا او اتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام قوله والبا
مقدر فيه الحركة اي الضمة والكسرة وكذا الفتحة النيابة عن الكسرة فيما
لا ينصرف وقد يظهران عليها في الضرورة واما الفتحة فتظهر على الياء لخفتها
عليها وقد تقدر في الضرورة كقوله • كان ايديهن بالقاع القرق •
اي ايدي جوار يلعبن بالورق • نعم المركب المرجى اذا اعرب اعراب
المتضايفين وكان اخر الجزء الاول باكرب معدى كوب • ونزلت قالي قلى •
فلا تقدر في اخر الاول الفتحة بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء منع
صرف واجاز بعضهم عدم ظهور الفتحة في الاخبار وقال انه لغة صحيحة وخرج
عليه قراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهليكم بسكون الياء وكذلك
تقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذي اخره واو او ياء نحو

يدعو ويرمى وقد تظهر في الضرورة كقوله ٭ اذا قلت على الهلب يسلو فتضه
وأما الفتحة فتظهر عليها للخفة وقد تقدر في الضرورة كقوله ٭ ايا ابنه ان
اسمو يام ولاب ٭ واجازه بعضهم في الاختيار وقال انه لغة صحيحة وخرج عليه
قراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح بسكون الواو قوله فظهر ان
كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة احوال المراد بالثلاثة الاحوال بالنسبة
للاسم الرفع والنصب والجر والمراد بها بالنسبة للفعل الرفع والنصب والجزم
ولا يخفى ان هذه انما هي احوال للاسم والفعل المعربين لا آخرهما وفي جعلها
للآخر تسمح قوله وان الانتقال الخ فيه نظر لانه يقتضي ان الاعراب غير الرفع
والنصب والجر والجزم مع ان الانتقال ليس هو الاعراب وانما الاعراب
هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف الى الرفع ليس اعرابا
بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه وهو التغير المخصوص والانتقال
من الرفع الى النصب ليس اعرابا بل الاعراب هو النصب المنتقل اليه
وهو التغير المخصوص وهكذا وقس على ذلك انتقال الفعل الى الرفع و
الرفع الى النصب والجزم قوله بسمى انواع الاعراب مجازا ممنوع بل هي انواع
حقيقة لان الاعراب هو التغير المخصوص والاحوال المنتقل اليها تغيرات
مخصوصة يصدق عليها التغيير المخصوص المطلق فهي انواع له حقيقة قو
وانقسامه قال اسناد وسمنا النوع والضرب والصنف والقسم متقاربة
المعنى او متحدة عندهم يعني ان بعض افراده مسمى بالرفع وبعضها بالنصب
وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية انتهى قال سمنا رحمه
تعالى كان مراده ان كونها انواعا منطقية يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة
كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك
بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ اي على القول بان الاعراب لفظ
ليس تمام حقيقتها والا كان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا قال

يدل

يدل على انه ليس المراد الانواع المنطقية قوله ان الضمة رفع اصلي بخلاف
الالف مثلا اذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي الاصالة والفرعية اللهم الا
ان يقال المهيئ تقرع بعض افراد النوع عن بعض من حيث كونها افراد ذلك
النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون بعض الافراد اكثر استعمالا او اغلب
او ارجح في نظر الواضع او نحو ذلك ومثل هذا معقول في الانواع فلينامل قوله
بالنسبة الى الاسم والفعل اي مجموعهما جواب عما يقال لا يخلو اما ان يريد
اقسام اعراب الاسم او اقسام اعراب الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة
الرفع والنصب والخفض وان اراد الثاني فهي ثلاثة الرفع والنصب
والجزم وحاصل الجواب انه اراد اقسام الاعراب بالنسبة الى مجموع الاسم
والفعل من غير ملاحظة كونها اقساما اعراب الاسم او اعراب الفعل قوله
وبعد فصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل
لان ذلك اسكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها للاحتياج الى اتقان
معرفة كل وملاحظته ليتحقق مطابقة العدد قوله رفع ونصب وخفض
وجزم الرفع على قول المص تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها
اما على القول بان الاعراب لفظي فهو الضمة والواو والالف والنون على
وجه مخصوص وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ بعلامته
وبه نفسه والنصب على قول المص تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب
عنها واما على القول الاخر فهو الفتحة والكسرة والالف والياء وحذف النون
على وجه مخصوص وسمي نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ
بعلامته او به نفسه والخفض ويسمى الجر على قول المص تغيير مخصوص علا
الكسرة وما ناب عنها واما على القول الاخر فهو الفتحة والكسرة والياء على
وجه مخصوص وسمي جرا لان الشفة تنجر الى اسفل عند التلفظ بعلامته او به
نفسه ولان عامله يجر معنى الفعل الى معنى الاسم والجزم على قول المص تغيير

مخصوص علامته السكون وما ناب عنه واما على القول الاخر وهو السكون و
ناب عنه وسمي جزما لان الجزم بمعنى القطع والحرف الجازم كانه يقطع للحركة
او الحرف وانما بدا بالرفع لانه اشرف لانه اعرب العدد ولا يخلو منه كلام
تاما بالبصه لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا
بالسنبة للمجرور ثم بالجر لاختصاصه بالاسرف ثم هذه الاسما الاربعة مختصة
عند البصريين بانواع الاعراب قال الشيخ الرضي واذا اطلق الضم والفتح والكسر
في عبارات البصريين فهي لا تقع الا على حركات عبر اعرابية بنائية كانت
كضمة حتى او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب
ايضا والكوفيون يطلقون القاف احدى النوعين على الاخر مطلقا قوله
وخفض في اسم وجزم في فعل انما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل لثقل
الخفض وخفة الاسم وخفة الجزم وثقل الفعل فحصل التعادل بينهما قوله
هذا على سبيل الاجمال اي كاين على سبيل وصفة هي اجمالها اي عدم التعين
في متعلقها فالاضافة بيانية ووصفها بالاجمال بالمعنى المذكور من وصف
الشي بحال متعلقه يقال اجمل الحساب اذا جمعه والمجمل لغة هو المجموع و
الشي مجموعه ومنه المجمل في مقابلة المفصل قوله من ذلك المذكور
من الاقسام الاربعة اول الاقسام بالمذكور لتصح الاشارة اليها بذلك
افراده وتذكيره قال السعد التفتازاني كغيره يجوز ان يكنى باسم الاب
الموضوع للواحد عن اسبا كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما
كما يكنى عن افعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل لغ
ما فعلت وقد ذكر افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما احسن ذلك
وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في الاشارة اكثر واشهر قوله مشتر
فاسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بعي فاسم مف
كذلك كقولنا اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضي

بالفعل

بالفعل توسعا فاستثنى فيه قوله ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم
علامات ينتقض عمومه بالجزم فانه ليس له الا علامتان كما سياتي وقد
يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد الفعل المعد
قلبا مل ويجاب ايضا بانه استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله الخ اولئك
مبرؤن اي عائشة وصفوان رضي الله تع عنهما قوله لا بد من معرفتها قال
في الصحاح قولهم لا بد من كذا اي لا فراق منه انتهى قوله باب معرفة
الخ اي هذا باب مسايل معرفة علامات الاعراب وهو من اضافة الدال
للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم في مسمى الكتب والابواب والفصول
انه الالفاظ المخصوصة ومن اضافة العام الى الخاص كشجر اراك وعلم النحو
بناء على انه المسايل وهي بمعنى اللام على التقديرين ولا يخفى الحال في بقية الاحتمالات
في مسمى الكتب والفصول والابواب على من كان من اولي الالباب والمراد
بالمعرفة الادراك واضاف الباب اليها وان لم تكن معناه لان من طالع
المسايل التي يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضافة
فصح لادنى ملابسة ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي
والمركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق
بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك
اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
وكذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف عبر بالمعرفة مع ان العلامات
تتعلق بها امور كلية وقد جرت عادتهم باستعمال المعرفة في الجزئيات والعلم
في الكليات اما لانهما بمعنى واحد كما عليه الاكثر واما ان تكون لقلتها المفهومة
من التعبير بعلامات الذي هو جمع سلامة وهو من جموع القلة تنزلها منزلة
الجزئي الذي لا تكثر فيه او تنزلها منزلة الجزئي تسهيلا على الطالب حتى كان
ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزئي في السهولة وقرب التناول ولعلها

المعرفة تشعر بسبق الجهل وهي تناسب المتعلم المقصود بوضع هذه المقدمة
ويمكن ان يقال المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات كل فرد فرد من العلامات
بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا معرفته بهذا الباب فلينا مل قوله
اقسام انما ذكره الشارح لان العلامات التي ذكرت انما هي علامات لاقسام
الاعراب كما هو ظاهر من كلام المص قوله للاعراب من حيث انه اعراب قوله للرفع
من حيث هو اي من غير ملاحظة كونه رفع اسم او رفع فعل جواب عما يقال
الرفع لا يخلو اما ان يكون رفع اسم او رفع فعل فان كان رفع الاسم فليس له
الا ثلاث علامات الضمة والواو والالف وان كان رفع الفعل فليس له الا
علامتان الضمة والنون وفيه اشارة ايضا الى الجواب عما يقال المقسم الرفع
وكل رفع اما علامته ضمة او واو او الف او نون فيلزم انقسام الشي الى نفسه
وغيره ووجه اندفاع ذلك ما اشار اليه الشارح من ان المراد طبيعة الرفع
من غير ملاحظة شي واعلم ان قولنا من حيث كذا تارة يراد به بيان الاطلاق
وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان جسم وتارة
يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث يضحك ويقول عنه الصحة موضوع
علم الطب وتارة يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة
فقولنا من حيث هي قيل الاول قوله على الاصل اما صفة للضمة بتقدير
العامل المعرف على ما يفهم جوازه من كلام المولى سعد الدين في شرح ا
او بتقدير منكر انظر الى ان اللام في الضمة للجنس والمعرف بلام الجنس
مطلقا في حكم النكرة على ما ذكره ايضا في شرح المفتاح واما حال قوله نيابة
عن الضمة اي حال كون الواو والالف والنون نائبة عن الضمة وانما كانا
الحركات اصلا في الاعراب ليكون الدال على صفة الشي كالصفة للدال عليه
ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها اعواض الحروف فلا يرد
عليه بان كونها اعواضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بسبب

ز في الاعرا

سا في الاعراب ليس بشئ قوله لشبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها الغنة
صوت لذيذ يخرج من الانف تشبه به صوت الرياح في الاشجار والملفقة فيقال
واغ اغن وصوت الذباب في الغياض وهو معنى قولهم روضة غناقاء
قلت ما وجه الشبه بين حروف العلة والنون مع ان حروف العلة مد
في الحلق والنون الساكنة عنة في الخيشوم قلت لعل وجهه الاشتراك في
مطلق المد ثم رايت لبعضهم ذكر ان النون تشابه حروف المد في المد واللين
والخفاء قوله ولكل واحد من هذه العلامات الاربع مواضع ينتقض
عمومه بان الواو ليس لها الا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما
الا موضع واحد كما سيأتي ويمكن الجواب بان الجمع فيه باعتبار الافراد التحقيقية
وهي ممكنة التحقق في افراد ما سيأتي قوله الاول في الاسم المفرد قد ينظر
فيه لانه يوجب اما ان يكون الشئ ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم
المفرد او ان يكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن
ان يقول الشارح بعد قوله المص في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن
توجيه كلامه بان يكون التقدير الاول يجئ في الاسم المفرد من مجئ العام
في الخاص بمعنى تحققه فيه بناء على ان ماهية الاول الذهنية اعم من
الاسم المفرد وان كانت اياه بحسب الخارج فتامل واجرد لك في نظائره
وقد يجاب بان المراد بالمواضع الاربعة اواخر الاسم المفرد وما بعده والمراد
بالمفرد ما ليس مثنى ولا جمعا ولا من الاسماء الستة واستشكل بان من
المفرد ما يرفع بالضمة كملحقات التثنية والجمع ويمكن الجواب بان هذه
الفاعة وامثالها غالبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس وبان المراد
بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا الجمع قوله والاسماء نعم الهمزة
فيها ابن فارس وليست المفتوحة بالعالمة والجمع ايضا اسرى والواحد
اسير وماسور مستثنى من الاسار وهو القد وكانوا يشدون الاسير

بالفد فسمي كل آخذ اسيرا وان لم يشد به وقد اسرت الرجل أسرا واسارا
انتهى ومقتضاه ان أسارى جمع اسير وانما جمعه اسرى وجمع اسرى اسارى
بالضم والفتح فهو جمع الجمع قوله ما تغير فيه بناء مفرده اى جمع تغير ونكسر
فيه بناء مفرده عن حالته الاصلية حقيقة او تقديرا فان قلت لا شك
ان جمع السلامة بالواو والنون او بالالف والتاء تغير بناء مفرده ايضا
بسبب الزيادتين بل التغير في جمع المؤنث اظهر لان علامة التانيث تتغير
فيه ولا يبقى على حالها له الا اما التاء فيه مقدرة قلت اجيب بان المراد
ما تغير بناء مفرده لغير الحاق اخره علامة الجمع ويرد عليه نحو صنو وصنو
فان قلت يرد عليه ايضا ما تغير بناء احد للاعلال مع انه ليس بجمع
تكسير بل هو جمع تصحيح نحو قاضون والمصطفون قلت المراد ما تغير في
بناء مفرده لغير اعلال ثم يرد عليه نحو سجدات بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها
ويرد على المصنف ان من جمع التكسير ما يرفع بالضمة كالمسلمات جمع المذكر
السالم نحو مسلمين وارضين ويجاب بان هذه القاعدة وامثالها غالبية
كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير جنسه قوله وهو ستة اقسام اى ما تغير
بناء مفرده او ما تغير فيه بناء مفرد لكن هذا يوجب تاويل قوله الاول
التغيير الخ بحذف مضاف اى ذو التغيير او صاحب التغيير قوله نحو
صنوان قال في الصحاح اذا اجتمع نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل
واحدة منهن صنو والاثنتان صنوان والجمع صنوان برفع النون بغير
تنوين فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين قوله
نحو نجم وتجم النجم بضم النون وفتح الجيم للمفرد والنجم للجمع قوله
نحو اسد واسد الاسد بفتح الهمزة والسبع للمفرد وبضم الهمزة والسكون
للجمع قوله جمع المؤنث السالم اى من تغيير مفرده ان قيل كان الاولى
التعبير بالجمع بالالف والتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر نحو اصطبلات

جمع

جمع اصطبل وحمامات جمع حمام وما سلم فيه بنا المفرد وما تغير كحبليات جمع
حبلى وصحراوات جمع صحراء ترى ان الاول قلبت الف مفرده ياء والثانى
قلبت همزته واو قلت اجيب بان التعبير به جرى على الغالب كما ذكره الشارح
وبان فى الكلام حذف مضاف اى صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف
اى جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء ثم جمع
المذكر وما تغير فيه بنا مفرده لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم فى عرف
النحاة وان كان فى الحقيقة جمع مذكر او مكسر وبان المصنف يلتفت للجمع بالالف
والتاء ثم جمع المذكر او المكسر لقلته ودائما المالوف ذكر ما هو الاغلب
والاكثر لا ما هو الاقل والاندر وبان المراد بجمع المؤنث ما جمع بالف وتاء مزيدتين
مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم فى عرف النحاة
واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية تكفى لصحة المجاز فان قلت
فيلزم ان يكون جمع المؤنث السالم مستعملا اما فى حقيقته ومجازه ان استعمل
فيهما جميعا او فى مجازه فقط ان استعمل فى معنى شامل لهما لعموم المجاز
وعلى التقديرين يلزم المجاز قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعى
ان نحو اصطبلات وحبليات جمع مؤنث سالم حقيقة عرفية لا مجاز
اعلم ان السالم صفة لجمع المؤنث كما قاله بعضهم ولكن جوز بعض مشايخنا
ان يكون صفة للمؤنث فانه الموصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع
على المفرد قوله وهو ما جمع بالف وتاء مزيدتين اورد عليه ان الذى
جمع بالف وتاء مزيدتين هو المفرد واجيب بانا لا نسلم ان الذى جمع
بالف وتاء مزيدتين هو المفرد بل يصح ان يوصف الجمع بذلك والمعنى
الجمع الذى جمع بالف وتاء مزيدتين اى الجمع الذى تحققت جمعيته وحصلت
بالف وتاء مزيدتين وقيد الالف والتاء بقوله مزيدتين ليخرج بيت
وابيات وميت وامواث فان التاء فيها اصلية فينصبان بالفتحة على الاصل

لما جمع
بين

وكذلك نحو قضاة وغزاة فان التاء وان كانت فيهما زايدة الا ان الالف فيهما
اصلية لانهما منقلبة عن اصل الا ترى ان الاصل قضية وغزوة لانهما من
قضيت وغزوت فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين فلذلك
يضبطان بالفتحة على الاصل فان قيل لا حاجة في اخراج ما ذكر لهذا القيد
لخروجه بدونه لان معنى ما جمع بالف وتاء دل على جمعيته بهما وما ذكر ليس
كذلك قلت المراد بقولنا ليخرج ليتحقق خروج ما ذكر اذ خروجه
بدونه مبني على تعلق الجار والمجرور بجمع وهو غير متعين لاحتمال غيره
كالحالية على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل على جمعيتها بالالف والتاء من
واصالة احدهما لانا في ذلك وايضاح ذلك ان الباقي ما جمع بالف وتاء
جعلت للاستعانة متعلقة بجمع لم يخرج المقيد بزيادتها في خروج نحو
ابيات وقضاة لان جمعيتهما لم تحصل بالالف والتاء على ما تقدم وان جعلت
للملابسة متعلقة بمحذوف على معنى وما جمع ملتبسا بالف وتاء ورد نحو قضاة
وابيات وابن مالك في الالفية جعل الباء للاستعانة متعلقة بجمع فلم يخرج المقيد
المذكور وكانه في التسهيل خشي من وهم ورود نحو قضاة وابيات فحذف
الوهم بتقييد الزيادة ولو قال في التسهيل والجمع بالف وتاء فصد جعل
الباء للآلة متعلقة بجمع لاستغنى عن ذلك فكلامه في الكتابين صحيح رحمه الله
تعالى قوله وتقييد الجمع بالتاء بثبت والسلامة جرى على الغالب لفاده
انه يقول كيف بتاتي هذا مع تفسيره له بما جمع بالف وتا مزيدتين
اصطبل بكسر الهمزة وهي همزة قطع قال ابو عمرو وليس هو في كلام
العرب قوله يوجب بناه لا حاجة اليه لان الكلام في العربية قوله
كنون اليسوة او نون التوكيد ان قلت ادخال الكاف على النونين
المذكورتين يقتضي عدم انحصار موجب بنا المضارع فيهما مع انه منحصر
فيهما قلت لا يقتضي ذلك لاحتمال ان تكون الكاف باعتبار الافراد الذي

واما الم

ولما الحصر باعتبار الخارجية او باعتبار كل واحد من النونين بخصوصه او
للاستقصاء على ما وقع في كلام بعض الفقهاء من نسبة الاستقصاء اليها وقال
بعض مشايخنا رحمهم الله الظاهر انه صحيح لان الفقهاء تفاءلوا بالنون
ما يتعلق باللغة من غير سند منها والمراد بنون السنوة النون الموضوعة
لهن وان استعيرت لغيرهن كما تقدم فلا تغفل قوله في جمع المذكر السالم
اي من تغيير مفرده ان قلت كان الاولى ان يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم
جمع المذكر السالم وما الحق به مثل ارضين وسنين بل كان الاولى
التعبير بجمع المذكر السالم وما الحق به ليشمل ايضا ما الحق به من اسماء الجموع نحو
اولو وعشرون واخواته قلت يجاب بان التعبير به جرى على الغالب فلا
مفهوم له وبان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المذكر السالم او حذف
معطوف اي جمع المذكر السالم وما على صيغته او وما الحق به وبان المراد بجمع
المذكر السالم الجمع بالواو والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم
وبانى فيه نظير ما تقدم فلا تغفل قوله وهي ابوك واخوك وحموك وفو
ذو ومال اي هي كلمات هذه الامثلة اعني لفظ الاب والاخ والحم الى الاخير
بشرط ان يكون مفردة مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم فلو كانت مثناة
اعربت اعراب المثنى ولو كانت مجموعة اعربت اعراب ذلك الجمع نحو جاء
ابواك واخوتك وجاني ابون واخون ولو كانت مصغرة اعربت بالحركات
كجاني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك ولو كانت مقطوعة عن الاضافة
اعربت بالحركات نحو جاني اب واخ ورايت اباً واخا ومررت باب واخ ولو
كانت مضافة الى ياء المتكلم اعربت كذلك مقدرة على ما قيل ياء المتكلم على الاصح
سابرا لاسماء المضافة الى ياء المتكلم والكاف في حموك مكسورة فانه قريب
لتروج على المشهور فلا يضاف الا الى امراة واضاف ذو الى الظاهر اشعارا
بانه لا يضاف للضمير وهو كذلك فانه لا يضاف الى اسم ظاهر غير صفة

هذا هو المشهور وقد تضاف الى علم كقولنا الله ذو بلة او جبلة كقولهم اذهب بذي تسلم
وافعل بذي تسلم اي اذهب في وقت هو مظنة السلامة قوله واستغنى عن
اشتراط الخ اعتذار عن المص في عدم التصريح بهذا الشرط بكونه ذكر هاكذلك
اي مفردة مكبرة مضافة لغير يا المتكلم لكنه يوهم اشتراط اضافتها بكونها للذكا
وللفظ مال ويشترط ايضا كما قال ابن الصايغ ان لا يلحقها يا المتنبه والا
اعرب بالحركات اي كجاني ابو يك ورايت ابو يك ومررت بابو يك ويشترط
ايضا ان يكون الفم بلا ميم فان كان معها اعرب بالحركات الظاهرة وان يكون
بمعنى صاحب كما نبه عليه باضافتها فان كانت موصولة او نبي مبنية على الخ
وقد تعرب حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب قال الشاعر وحسبي من ذي عند
ما كفانيا قوله واسقط الهن الخ اعتذار عن اسقاط المص له بان اعرابه بالحر
لغة قليلة ودابهم في المختصرات ذكر الاغلب والاكثر وما هو الاقل والا نه
فان قلت ما الهن قلت قال ابن هشام والهن قيل اسم يكنى به عن اسما
الاجناس كرجل وفرس وغيرذلك وقيل عن ما يستقبح التصريح به وقيل
عن الفرج خاصة انتهى وقوله تبعا تقوية للاسقاط وسنده له وهو منه
على المال اي تابعا للفرا والزجاجي قوله خاصة بمعنى حصوصا وهو من المص
التي جاءت على فاعلة كالعافية والعافية منصوب على انه مفعول به
بمحذوف تقديره اخص تثنية الاسما بكون الالف علامة لرفعها حا
بنا على ما هو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد ويجوز ان يكون حالا
لانك تقول جاني الرجال او الزيدون خاصة قوله نيابة عن الضمة اي
كون الالف نايبة عن الضمة واخرذلك في نظايره ولا تغفل قوله
ضمير تثنية اي تختص اثنين مذكورين كانا او مؤنثين مخاطبين كا
او غايبين وسيانى لذلك مزيد ايضاح قوله ضمير جمع لمذكراي
جماعة لمذكر قوله وتسمى الافعال الخمسة وذلك لان صيغها خمسة قال

هشام

هشام فى شرح اللمحة ان تسميتها خمسة وراج المخاطبين عن المخاطبين وان
الاحسن ان تعد ستة اثنين وبقال على قياسه تكون سبعة وستة نظرا
للغايبين فليتامل وقد تزيد المعانى على السبعة بالنظر الى انه قد
يغلب مذكر على مونث او مخاطب على غايب او عبر لك والى انقسام المونث
الى حقيقى التانيث ومجازيه وما تانيثه باعتبار اللفظ وما تانيثه بالنا وبلا
نحو الكما بان يجيا ان على ناو ملها بالصحيفتين وقد تزيد الصيغ على الخمس
نظرا الى كون الالف والواو حرفا فى فعل الاثنين الغايبين والتثنية الغا يبتين
والجمع المذكر الغايب فى لغة اكلونى البراغيث نحو يقومان الزيدان
ويقومان الهندان ويقومون الزيدون فهذه ثلاث صيغ اخرى فتكون
الصيغ ثمانية ولا يخفى مغايرة نحو الهندان تقومان لنحو انتما تقومان
المذكرين او مونثين لان التانى الاول للتانيث دون الخطاب لان الفاعل
غايب وفى الثانى للخطاب لان الفاعل مخاطب فتكون الصيغ تسعة قوله
بثبوت النون نيابة عن الضمة اى بالنون الثابتة حالة كونها نايبة
عن الضمة قوله والنصب خمس علامات اى للنصب من حيث هو من
غير نظر الى كونه نصب اسم او نصب فعل او نصب اسم ونصب فعل
لا يرد ما قد يقال مما تقدم نظيره فان كنت ذكيا كفاك ما سبق والا
فالبيد لا يفيده التطويل ولو تلبث عليه النوراة والانجيل قوله ولكل
من الخ تنقض عمومه بالالف فانه ليس له الا موضع واحد وهو الاسما
خمسة وبالكسرة فانه ليس لها الا موضع واحد وهو جمع المونث السالم
كذا بالياء فانه ليس له الا موضعان وقد يقال الجمع فى كل باعتبار الافراد
المخصصة وهى ممكنة التحقق فى افراد ما ذكر ويجاب ايضا عن الاخير بانه
يشمل الجمع فى ما فوق الواحد على حد قوله تعالى اولئك مبرءون مما يقولون
اى عايشة وصفوان رض الله تع عنهما قوله فى الاسم المفرد وجمع التكسير

لا تغفل عما تقدم قوله وما اشبه ذلك ان قلت اى فايدة فى هذا العطف مع وقوع
المعطوف عليه فى حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار فى المذكورين وليس فيه تعيين
المعطوف كالذى قبله ليفيد زيادة على ما افاده نحو قلت ان جعل قوله نحو
رايت اباك واخاك من باب الكناية عن رايت اخاك واباك فيكون المقصود
هو الحمل على حد قولهم مثلك لا يبخل بمعنى انك لا تبخل ظلا اشكال فى
حصول الفايدة وان لم يجعل من باب الكناية فقايد ته بيان عدم الانحصار
فى الخارج فيما ذكر ومجرد وقوع المعطوف عليه فى حيز نحو لا يقتضى ذلك لجواز
ان تكون نحو باعتبار الافراد الذهنية او باعتبار كل واحد من المذكورين
قوله فى جمع المونث السالم اى عن تعبير مفرده ولا تغفل عما تقدم قوله
نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند
الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجانى والزمخشرى وابن
الحاجب وصوبه الموضح فى المغنى ووضحه بان قال المفعول به ما كان
موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه نحو اوقع الفاعل به فعلا والمفعول
المطلق ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله
موجد للافعال والذوات جميعا انتهى واجيب بان المفعول به
بالسنة الى فعل غير الايجاد يقتضى ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل
فيه شيا اخر فان اثبات صفة غير الموجود يستدعى ثبوت الموصوف
اولا واما المفعول بالسنة الى الايجاد فلا يقتضى ان يكون موجودا ثم
اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى ان لا يكون موجودا والا لكان
تحصيلا للحاصل انتهى قوله فالزيدين منصوب برايت الزيدين
فيه مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه الف مقدرة تقدر الحكى
واعلم ان تقدير الاعراب للتعذر او للاستثقال كما يكون فى المعرب
بالحركات كما ذكر الشارح فى باب الاعراب يكون فى المعرب بالحروف

مثال

مثال التقدير للاستثقال في جميع الاحوال جاني ابو الحسن ورايت ابا
الحسن ومررت بابي الحسن وجاني صالحو القوم ورايت صالحي القوم
ومررت بصالحي القوم وجاني صالحي القوم قال بعضهم وضابطه اذا كان الاعراب
مقدرا فاسكنا قال فخرج كنو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع
فان اعرابه لا يكون من اصله انتهى اي لان حرف اعرابهما يحرك للساكنين
ولا يحذف لعدم ما يدل عليه واما المثنى المرفوع فيحذف حرف الاعراب
لدلالة الفتحة عليه ويكون اعرابه مقدرا وفي بعضها نحو جاني مسلمي
اصله مسلمون سقطت نون الاضافة وصار مسلموي فاجتمعت الواو
والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت
الضمة التي قبل الواو كسرة وصار مسلمي ولما لم تبق الواو التي هي علامة
الرفع صار اعرابه في حالة الرفع تقديريا واما في حالتي النصب والجر
فاعرابه لفظي لبقاء الياء التي هي الاعراب في الحالتين لان ادغامها
لا يخرجها عن حقيقتها ومثال التقدير للمتعذر المثنى والجمع حال الحكاية
كقولهم وعناش تمرتان وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت
الزيدين **قوله** فالعمرين منصوب العمرين فيه مبتدا مرفوع بواو مقدرة
منع من ظهورها الحكاية وابنا في ذلك الاخبار عنه بمنصوب والمبتدا
لا يكون منصوبا لانه ليس المراد به انه منصوب في هذا التركيب الذي
وقع فيه مبتدا وانما المراد انه منصوب في نحو رايت العمرين **قوله**
واطلق الجمع اي اعتمادا على اطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم
بانصراف الجمع اذا ذكر مع المثنى الى جمع المذكر السالم لكونه على حد
المثنى اي طريقته في الاعراب بالحروف وفي ان اخر كل منهما نون مجدد
للاضافة **قوله** سبات النون عبر بالثبات لمقابلة الحذف فيما
مضى والمراد بالنون الثابتة **قوله** وتقدم انها كل فعل مضارع

الخ فيه نسمح لان الذى تقدم قوله واما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل
المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية الخ ولم يتقدم انها كل فعل الخ نعم تقدم
ما يفيد ذلك قوله ولكل من الخ ينتقض عمومه بالفتحة فانه ليس لها الا
موضع واحد وهو الاسم الذى لا ينصرف وقد يقال الجمع فيه باعتبار الافراد
الشخصية وهى ممكنة التحقق فى افراد الاسم الذى لا ينصرف قوله فى الاسم المفرد
المنصرف اى حقيقة او حكما فيدخل غير المنصرف اذا كان مضافا او معرفا
بال قوله وهو الاسم المتمكن الممكن يحتمل انه تعريف للمنصرف سواء كان مفردا
او جمع تكسير ويحتمل انه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا
بالاعم ان لم يحمل الاسم على المفرد وقد اجازه المتقدمون لانه يستفاد به التمييز
فى الجملة فان قلت اذا كان التعريف للاسم المفرد المنصرف فذكر الاسم
فى التعريف يستلزم تعريف الشئ بنفسه وهو فاسد قلت المحتاج
الى التعريف انما هو المنصرف اذ الاسم قد علم وما كان كذلك يشارك فى
تعريفه الى المعلوم مجملا ويفصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم الانف
الافطس انف ذو انتفعيل فكانه قال الاسم المفرد المنصرف قولى
يقبل الخفض والتنوين ودخول الالف واللام وحروف الخفض تمثل
امثلة فاحفظه ينفعك فى مواضع فانه قلما يباع مع كثرة الانتفاع
والمتمكن هو العارى عن شبه الحرف والممكن اى الزائد فى التمكن
هو العارى عن شبه الفعل وعلامتهما ان يجر بالكسرة مطلقا ويدخله
التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه واعترض الشيخ ابو حيان
تعبيرهم بممكن بانه اسم تفضيل من التمكن وبناؤه منه شاذ وورد
بانه سمع من كلامهم تمكن مكانة فالبناء قياسى جار على الفاعل ولا
شذوذ فيه انتهى قوله وسمى منصرفا لدخول تنوين الصرف فيه
اى التنوين المسمى بالصرف واشتقاقه من الصريف وهو صوت البكرة

عند

عند الاستقاء وكذلك صريف البعير نيابه وصريف القلم وفي حديث الاسراحتى
ظهر المستوى سمع فيه صريف الاقلام والصرف هو التنوين وهو غنة تشبه
ذلك الصوت تقول صرفت الاسم فانصرف وهو منصرف اذا نونته وقيل من
الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل
من الانصراف وهو الرجوع اى انصرف عن شبه الحرف والفعل قوله وهو
المسمى بتنوين التمكين علامة هذا التنوين ان يلحق الاسم المعرب لفظا بلة
لا تعويضا وما ذكره من ان الصرف هو تنوين التمكين مذهب المحققين
وقيل هو الجمع بين التنوين وقيل يطلق على تنوين التنكير والعوض
والمقابلة صرفا قوله جمع التكسير المنصرف اى حقيقة او حكما فيشمل غير
المنصرف مضافا او مقرونا بال فان قيل لو قال في الاسم المفرد وجمع
التكسير المصروفين لكان اخصر فما وجه العدول عنه الى الاطناب قلت
وان كان اخصر الا انه لما كان يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب كذا
قيل وهو بعيد جدا الان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف ياب
عن ذلك ولو ياب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله
تعالى وسلام مرتقفا في مقابلة قوله وحسنت مرتقفا والاولى ان يقال
انما لم يقل ذلك لانه قصد نوع تلقيب قوله اذا لم يكن علما للقايل ان
يقول لا ضرورة الى هذا القيد لان الكلام في جمع المونث السالم وما جعل
علما صار مفردا لغويا بعد اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله قوله فان كان
علما جاز فيه الصرف وعدمه اعلم ان ما سمي به من جمع المونث السالم فيه
لغات اللغة المشهورة فيه انه ينصب بالكسرة ويجر بالكسرة ومن العرب
من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة وفي ذلك مراعاة الجمع
حيث راعى اعرابه ومراعاة ما لا ينصرف حيث حذف التنوين وان
لم يكن تنوين صرف لانه مشبه له في الصورة والكسرة في حال الجر نايبة

عن الفتحة لانه غير منصرف عندها وللعلمية والتانيث وفضيته ذلك كما
قاله بعضهم انه لو سمي به مذكر كان يسمى رجل بسلمات انهم يصرفونه انتهى
قال شيخنا رحمه الله تع لا يقال بنبغي ان لا فرق نظر اللتانيث اللفظي بالتا
لانا نقول صرحوا بان مثل هند التا ليست للتانيث وبان تا التانيث
التي تمنع الصرف هي التي تنقلب ها وبذلك يعلم ان ما اقتضاه كلام ابن
عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث سمي له بهند ات علم رجل
او امراة فيه نظر ومنهم من يمنعه الصرف فلا ينونه وكره بالفتح
قوله المعتلة اى التي اواخرها حال الاضافة حرف علة ليلا يرد على
فرقان اخره حال الافراد ما واصله فُوْقٌ بضم الفا واسكان الواو
يوزن فعل وهو مذهب سيبويه والخليل وذهب الفرا الى ان وزنه
فعل بضم الفا واما د وفاصلة ذَوِيٌ بفتح الواو وبالياء اخره يوزن
فعل بالتحريك وهو مذهب سيبويه وعند الخليل اصله ذوو وياء
الواو وبالواو اخره يوزن فعل بالاسكان وقال ابن كيسان يحتمل الوجهين
جميعا قوله المضافة اى الى غير ياء المتكلم ولو تقديرا عند ابن مالك وتبعه
كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اى خياشيمها وفاها قوله
المثنية مطلقا اى سواء كانت لمذكر او لمونث قوله وهو ما كان الخ
اسم مفردا وجمع تكسير معربا تحقق فيه سببان مسميان بعلة
منع الصرف معتبرين فلا يشكل بمررت بهندات اذا صرف منع علل ثم
او تحقق فيه واحد منهما تقوم مقامهما اى تقيد فاعليتهما او تكون
حكمهما جمعها بعضهم في قوله • عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب • والنون زائدة من قبلها الف • ووزن
وهذا القول تقريب • اى موجب لتقريب المسالة الى الحفظ وا
فان المنظوم اسهل حفظا من المنثور قوله على صيغة منتهى الجمو

اى على هيئة منتهى الجموع اى لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى قال
الرضا علم ان الاكثر بنى على ان فيا مر الاقصى مقام سببين وقوته لكونه
لا نظير له فى الاحاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير اى بجمع الجمع
الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيمتنع ولهذا سمى بالاقصى نحو كلب واكلب
واكالب ونعم وانعام وانعيم واما الف التانيث فللزومها للكلمة
وبنا بهما عليها بخلاف تا التانيث فان بناها على العروض انتهى اى فهما
لا ينفكان عن الكلمة بحسب الوضع فلا يقال فى حمراء حمر ولا فى حبلى حبل
فللزومها بمنزلة علة اخرى واما هراوات جمع هراوا وانشاذ واعلم
ان فى الهراوات شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهى الجموع وعدم قلب
الف ث اصل والمراد كونها ثابتا وحذفها مع كونها من اصل والمراد كونها
بدلا من اصل اذ هى بدل عن لام الكلمة وليست نفسها اصلا **قوله**
وكان مختوما بالف التانيث الممدودة كصحراء او المقصورة كحبلى اى ولو
سمى به مذكرا وانما قدرت الفتحة فى نحو حبلى ولم تظهر مع خفتها لنيابتها
عن الكسرة ونايب الثقيل ثقيل ولهذا حذفت الواو فى يهب كما حذف
فت
اى يعد ولم تحذف فى يوجل لان فتحته ليست نايبة عن الكسرة لان
اصله وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيها فعل بالفتح فقيا
س
ضارعها الكسر وقد جاء يعد على ذلك واما يهب فان الفتحة فيه عارضة
لحرف الحلق والف التانيث الممدودة عند بعضهم هى الالف التى بعدها
همزة وعند بعضهم الف قبلها الف فتقلب هى همزة وعلى هذا فاطلاق
الممدودة عليها مجاز لان الممدود ما قبلها الف وشرط الجمع ان لا يكون
اخره ها انقلبت تا التانيث الها فى الوقف فلا يخرج فواره اذ الها اصلية
واما فرازنة فمنصرف لوجود الها **قوله** او كان فيه العلمية والتركيب
نحو معدى كرب العلمية كون الاسم علما لمذكر او مونث وشرط التركيب فى

كونه سببا لمنع الصرف ان لا يكون الجزء الاخير مبنيا ولا اذا اعرب فخرج
نحو سيبويه وخمسة عشر وعبد الله وتابط شرا والمركب التقييدي مطلقا
والتركيب والعلمية نحو معدى كرب وكلما تحقق فيه هذا التركيب فالافصح
منع صرفه ويجوز الصرف والبنا قوله والعلمية والتانيث نحو زينب
وفاطمة التانيث لفظي وهو كون الاسم مونثا ملحقا باخره علامة التانيث
ومعنوي وهنا كون اللفظ المجرد عن التا والالف موضوعا في الاصل لمونث
سوا كان علما او لا وهو انما يكون بتا مقدرة فالتانيث اللفظي اما بالالف
وقد مر واما بالتا التي لم تجعل جزا الاسم فان جعلت جزاء كبنت واخت
ان كانت مع العلمية لمونث فهو كالمعنوي والا لم يعتبر قطعا عند الجمهور
كذا قيل وشرط اعتباره وجعله علة العلمية اي كون الاسم الذي فيه
التانيث علما لمونث او مذكر فان لم يكن علما لم يكن مغيرا وعلة وان كان
علما فهو مغير مطلقا قطعا والتانيث المعنوي شرط اعتباره ايضا العلم
فان لم توجد العلمية معه لم يكن علة قطعا وان وجدت مع المعنوي قد
يجوز ان نعتبره ونجعله علة لمنع الصرف ويجوز ان لا نعتبره ولا
نجعله علة له وتارة يجب اعتباره وتارة يمتنع اعتباره فان كان
الاسم علما لمونث فشرط وجوب تاثيره في منع الصرف وجعله علة
له ان يكون معه اما زيادة الاسم على ثلاثة احرف نحو زينب او كون
الحرف الوسط لفظا لا تقديرا نحو سقر بخلاف دارفانها كهند وان
كانت متحركة الوسط بحسب الاصل والعجمة وسيانى معناها نحو ماه
وجور فانهما في العجم علمان لبلدتين فما وجد فيه احد الامور الثلاثة
وجب منع صرفه على الاصح وما لم يتحقق فيه احدها يجوز صرفه و
وهو اكثر واجود عند سيبويه وذلك نحو هند وبه فان سمي بالمونث
المعنوي بالمعنى السابق مذكر فشرطه عند الجمهور الزيادة على الثلاثة

لفظا

مظا او تقديرا كجبريل علم على الضبع فان اصله جبريل فان لم يرد استنع اعتبار
ثانيته والاوجب هذا ان لم يستعمل فى الاصل الا مونثا فان استعمل مونثا
مذكرا فقال الشيخ الرضى وغيره ان استويا فبعد التسمية لمذكر جاز الامران
ان كان المونث غالبا فالاولى عدم الصرف وان كان المذكر غالبا فالعكس
الصرف قوله اما العلمية والعجمة نحو ابراهيم العجمة كون اللفظ مما تنطق
العرب لمعنى اولا بل وضعه غير العرب ايا من كان ثم استعمله العرب
شرطها ان تكون مع العلمية فى لغة العرب والعلمية ثابتة من زمان
استعمال فى العجم فلا تستعمله العرب او لا الا علما لما كان له فى العجم او لغيره
ما ذكر من اشتراط العلمية فى لغة العجم جزم به ابن الحاجب فى شرح المفصل
صرح به فى شرح المنظومة ووافقه ابن مالك وهشام قال ابو حيان
هب اليه قوم وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه
يشترط وانما الشرط العلمية فى اول استعمال العرب وبه جزم الشيخ الرضى
ثم يعد ايضا وشرطها ايضا عند سيبويه وكثير النحاة تحرك الوسط
جمه الشيخ الرضى والمتاخرون واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط
احد امرين اما تحرك الوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة واعلم
ان الاسم العجمى اذا وافق عربيا كاسحاق فانه مصدر اسحق فان
سمى به قاصدا المعنى المصدرى فلا اعتداد بالعجمة او قاصدا اللفظ
عجمى غير منصرف قال ابو حيان فان جهل القصد حمل على عادة
ناس فى التسمية باسم الانبياء عليهم الصلاة والسلام واعلم ان اسماء الانبيا
عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف الا سنة محمد وصالح وشعيب
هود فانها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان
سيبويه قرنه معه ويويده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل
من كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان

كنوح انتهى وفى التأييد بذلك نظر قوله او العلمية ووزن الفعل نحو احمد ويزد
وزن الفعل كون الاسم على وزن فعل ما وشرطه فى منع الصرف ان يكون ذلك
الوزن مختصا فى لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى ان الواضع وضعه اصالة
للفعل ولم يوجد فى الاسماء العربية من غير شذوذ الا منقولا عن الفعل ك
علم فرس واما بغتم اسم نبت فعجمى فلا يضر وضرب على وزن المجهول
رجل من غير اعتبار ضمير واما نحو قرعل فشاذ وان لم يكن مختصا بالفعل
شرطه ان يكون فى اول الاسم الذى على وزن الفعل حرف زايد كما يو
فى اول المضارع فلم يكن فى اصل الاسم سواء بقيت او تبدلت بحرف اخ
مخرج نحو صل لان النون اصلية ودخل هراق فان الهاء بدل من الف
زايدة وان يكون الاسم غير قابل للتاء اى لا تدخله التاء اما بحسب
او للعلمية فدخل اسود مع قبوله التاء لان قبوله لعروض الاسم
واما بحسب الوصفية فمونثه سوداء ولو سمى بما يدخله التاء امتنع لعا
الدخول بعد العلمية ومن ثم امتنع احمر بالوصف ووزن الفعل لا
مشتق من الحمرة فالف زايدة وليس مونثه احمرة وانصرف بعلة
الوصف الاصل المطبوع على العمل ووزن الفعل لانه يقال لعملة التاء
التحتية المطبوعة للعمل فاذا سمى بيعمل امتنع كما مر وكذا بيعمله للت
والعلمية واذا تعين الوزن فان بقى الحرف الزايد اعتد والا فلا اذ
كان بالاء علال اللازم كما فى الامر وكذا ان لم يلزم كالتخفيف عند سيب
قوله او العلمية وزيادة الالف والنون اى الالف والنون الزايدا
المشابهتان لالفى التانيث فى عدم لحوقها التا قال المرادى اذا ابد
من النون الزايدة لم منع من الصرف نحو اصيلا لان اصله اصيل
فلو سمى به منع من الصرف ولو ابدل من حرف اصلى نون صرف ن
اصيلان مثال ذلك يحان فى حيار ابدلت همزته نونا قوله او العلمية

والعدل

العدل نحو عمر العدل خروج الاسم وتجاوزه عن صيغته الاصلية بان يكون
الاسم ماخوذا من لفظ اخر كان الاصل والقياس ان يستعمل ذلك مكان
الماخوذ وفي معناه مخرج الفعل ونحوه من المشتقات اذ ليس الاصل
استعمال المشتق منه مكان المشتق وفي معناه ولا بد ان لا يكون على وجه
اصل التصريفي ليخرج نحو عتو الحق كما قاله استاذ شيخنا ان التعريف
ليس تاما لما علم من المطولات قوله او كان فيه الوصف والعدل نحو
مثنى وثلاث وربع الوصف اسم يدل على ذات معينة وحال من احوالها
صح اطلاقه على كل من اتصف بتلك الحال كاحمر ذي حاله الحمرة ولو عبر
بدل الوصف بالوصفية لكان اولى وشرط كون الوصف علة لمنع
الصرف ان تكون وصفيته متحققة في الاصل بمعنى ان الواضع وضعه
بمعنى الوصفي او لا ان يكون عارضا بعد الوضع بان وضع لمعنى
غير وصفي ثم اريد به الوصفي واذا استعمل الوصف الاصلي غالبا في
معنى غير وصفي بان اريد به ذات معينة مع ملاحظة حالها او بدونها
سلم تحيث تلك الارادة الى قرينة لم يضر في كونه علة لمنع الصرف
لذلك صرف اربع في قولهم مررت بنسوة اربع فان اربعا وان اريد
به ما فيه العدد المعين الا ان الواضع وضعه اولا لنفس العدد فلا
يكون وصفا في الاصل فلم يعتبره لذلك عند الجمهور وامتنع من الصرف
سود وارقم للجبة لوضعهما لمعنى وصفي اي ماله سواد ورقم وما فيه
وصف والعدل الحقيقي نحو ثلاث ومثلث فان كلا منهما معناه متعدد
المرر والاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكريره وحيث لم يتعدد
لم انه معدول عن مكرر وهو ثلاثة ثلاثة ومثلها مثنا ومثنى وربع
اربع واختلفوا فيما وراء ذلك الى عشار ومعشر هل جاء لا والصواب
بيه وسبب منع الصرف في ثلاث واخواته العدل كما عرفت والوصفية

ان فى ثلاثة ثلاثة وصفية عارضة واذا اخذ ثلاث ومثلث منهما تكون
الوصفية فيها اصلية وضعية فانهما وضعا لذى العدد المعين واذا سمى
بهما منعا من الصرف للعدل والعلمية عند الجمهور واذا نكرا منعا للعدل
والوصفية على الخلاف فى احمر كذا ذكره الشيخ ابو حيان وغيره فاعتمد
قوله او الوصف ووزن الفعل نقدم معنى الوصف وشرط كل من الوص
ووزن الفعل فلا تغفل ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان اولى
قوله او الوصف وزيادة الالف والنون اى الالف والنون الزايدتان
لانهما ليستا من الحروف الاصول فى الكلمة بل من الزوايد على الفا
التى عرفت فى التصريف وسيمان ايضا مصارعتين لمشابهتهما الا
الثانيث فى منع دخول التانيث واختلف النحاة فى ان سببية الالف
والنون لمنع الصرف لزيادتهما وفرعيتها للمزيد عليه او لمشابهتهما
الفى التانيث والراجح هو القول الثانى كما قاله السيد الجرجانى ونقدم
شرط الوصف واما الالف والنون فى الوصف فشرطهما انتفا فعلاء
عند الاكثر وهو الراجح ولو لم يعلم ان الالف والنون زايدتان او
اصليتان بان احتمل الامران كما فى لغطى الحسان والشيطان فالا
ومنعه سيبويه فان قلت التعريف الذى ذكره الشارح لما لا يعلم
غير مانع لصدقه على ما فيه علمية موثرة فى منع صرفه اذا اريد
بانه اريد به غير ما اريد بالعلم مع انه منصرف قلت قال
السيد الجرجانى قدس الله سره ليس المراد بالافعال فى المقارنة
اقتران بزمان انتهى بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقد
يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين مجاز مشهور فلا ضرر قوله
ولها شروط الخ اى لجملتها شروط او انه غلب فلا يرد ان بعضها
له وبعضها ليس له الا شرط او شرطان او انه استعمل الجمع فيما فوق
له وبعضها ليس له الا شرط او شرطان او انه استعمل الجمع فيما فوق

الواحد

لواحد كما في قوله ثم اولئك سيرون مما يقولون اى عايشة وصفوان
رضى الله عنهما وعن كل الصحابة اجمعين والشارح نزكها اختصارا له
انما ذكرناها نحن لان التنبيه عليها يوجب للنفس تشوفا اليها فاذا لم
تذكر كان في النفس شئ من التحسر على فوات ذلك قوله فهذه كلها اى الاسما
المذكورة ونحوها قوله تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة وذلك لان
جميع المذكور كلها فروع العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة فرع
العربية والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
للمزيد تان فرع المزيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم فاذا اجتمع
في الاسم علة واحدة من هذه العلل او تكررت حصل فيه فرعيتان فيشبه
الفعل لان فيه ايضا فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداسما من جهة الاشتقا
ان الفعل مشتق من المصدر الذى هو الاسم وثانيتهما من جهة الافادة
ان الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم يستغنى عنه فلما شابه الاسم
الفعل بالفرعيتين منع منه شبان ليسا في الفعل وهما الكسرة التى
تختص بالاسم والتنوين ولم يحكم بمنع الجر عن غير المنصرف لتحقق الجر
فيه الا انه نائب لنصبه يعنى انه جر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا
لنصبه على جره لاشتراكهما في الفضلة لما ترك جره بالكسرة بتعالترك
نصبه على عكس جمعى المونث السالم والمذكر السالم فان نصبهما نائب
عن جرهما ولا يخفى عليك ان كلام الشارح منفوض بما سمى به مونث من الجمع
بالف وتا بناء على انه معرب باعراب اصله كما سبق قوله مالم تضف اوتنل
اى مالم تنتف كل من الامرين لان النفى مع العطف بالواو يفيد نفى كل
كما في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا
لهن فريضة وما ذكرناه من ان العطف بالواو بعد النفى يكون نفيا لكل

من المقاطعات لاحدها هو ما قرره الرضي وغيره من الائمة وهو حسب
الاستعمال والاقتضية اصل وضع اللغة ان النفي لاحدها كما اعترف بذلك
الرضي نفسه ولا فرق بين الاضافة الى مذكور وبينها الى مقدر كقوله ابد
ما من اول في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه ولا فرق
في ال بين المعرفة نحو بلا الفضل والموصولة كقوله • وهن الشافي
الحوايم • تحض الحوايم والزايين كالبزيدي في قوله • رايت الوليد
ان اليزيد مباركا • قال فيه للمح الصفة ومباركا مفعول ثان لان رأى
علمية قاله الرضي وكال بدلها وهو امر في لغة حمير كقوله • تبينت بليل
ام ازمد اعنادا ولقا • اي بليل الازمد والاولق شبه الجنون فان قلت
ما لا ينصرف يجوز صرفه للضرورة اي لامر ضروري في الشعر بمعنى انه
لو لم يدخله التنوين لزم خلل في الشعر بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين
كما في قول القايل • صبت علي مصايب لو انها • صبت على الايام عدن لياليا
او يستقيم الوزن لكن يظهر فيه نوع خلل يسمى زحافا نحو • اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره • هو المسك ما كررته يتضوع •
فانه لو لم يقل نعمان لظهر الزحاف المخل وان صح الوزن فتنون وكسر
تتبعيته وان لم يجئ اليه فلم نترك الشارح التعرض له فلت لعله لذلك
فان قلت كان على المصنف ان يقيد جر ما لا ينصرف بالفتحة بما قيد به
الشارح قلت لعله يرى انه عند الاضافة او ال منصرف كما هو احد
مذاهب ثلاثة وليس الكلام فيه فالتها وهو ارجحها التفصيل فان بهما
العلتان كما في مثالي الشارح فغير منصرف والا كما في مررت باحمدكم
لزوال العلمية بالاضافة فينصرف قوله نحو مررت بافضلكم وبالافعل
التفضيل بافضلكم اولى من تمثيل بعضهم بمررت بعثمانا فان الاعلمية
لا تضاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثمان نكرة زال منه احد المانع

لا من

له من الصرف وهو العلمية فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام
فيه بخلاف افضل فان مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل صفته
ام لم تصفه وكذا التمثيل بالافضل اولى من تمثيل بعضهم بقوله رايت
لوليد بن اليزيد مباركا لانه يحتمل ان يكون قدر في يزيد السباع ثم
صار نكرة ثم ادخل عليها ال للتعريف فعلى هذا ليس فيه الا وزن الفعل
خاصة ويحتمل ان يكون باقيا على علميته وال زايدة فيه كما زعم من مثل
به **قوله** وللجزم علامتان السكون والحذف فان قلت لو قال والمجزوم
بالحذف ليشمل السكون الذي هو حذف الحركة وحذف النون من
الافعال الخمسة وحذف حرف العلة قلت اذا اراد التصريح بالمقصود
الاحتراز عما قد يتوهم خلافه فانه لو قال وللجزم الحذف لربما توهم
اختصاصه باحد القسمين والتصريح بالمقصود والاحتراز عن توهم خلافه
من المقاصد المعتبرة والاعراض المشهورة **قوله** سندع الزبانية اي
سندع الملايكة الغلاظ الشداد ليجروه الى النار واحدها زبنية كعفرية
من الزبن وهو الدفع او زبنية على السب واصلها زبانى والنون
عوضة عن الياء **قوله** لالتقاء الساكنين علة لحذفها في اللفظ **قوله**
من نحو لنبلون فان النون حذفت لتوالي النونات اصله لنبلوونن
فحذفت ضمة الواو للثقل ثم الواو لالتقاء الساكنين فقيل لنبلون
فادخل نون التوكيد فاجتمع ثلاث نونات وحذفت نون الرفع لتوالي
النونات ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة
لم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه
منها فقيل لنبلون وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيا للمفعول
من البلي وهو التجربة ولك ان تقول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم حذفت الالف وهذا اولى ان قلت قد جمع بين ثلاث نونات

نحو النساء نَ في الماضي ويَ في المضارع قلت لما كان منهما نونان من
نفس الكلمة وواحد زائد جاز ذلك بخلاف لتبلون فان الاولى للرفع
ونون ان للتوكيد فالثلاثة زوايد على اصل الكلمة والفعل انما يحصل
بالزايد قوله ولكل من السكون والحذف مواضع ان قلت ليس للسكون
الا موضع واحد والحذف ليس له الا موضعان فلا وجه للجمع قلت
الجمع بها عتبار الافراد ويمكن الجواب بالنسبة للحذف بانه اطلق الجمع
على ما فوق الواحد كما في قوله تعالى وليكن منكم امة يدعون اى عايشة
وصفوان رضي الله عنهما وعن الصحابة اجمعين قوله ولم يتصل باخره شيء قيد
على ذلك في كلام المصنف المقابلة بالافعال التي رفعها بثبات النون والمراد بالذي
الذي نفي اتصاله باخره الف الاثنين او واو الجماعة او يا المخاطبة قوله
ما لم يكن في اخره الف وواو ويا لوسقط في لكان احصر واظهر قوله
المعتل الاخر باضافة المعتل الى الاخر اضافة لفظية اى الذي اعتل
اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اى مرض قوله وهي كل فعل الخ يرد
ان التعريف للماهية وكل للافراد وايضا صدر التعريف بكل يخالف
بصدق الحد على المحدود الذي هو الخمسة اى الصيغ الخمسة لانه يصدق
ان كل واحد منها هو الافعال الخمسة قلت المراد انها المفهوم الكلي
الصادق على كل فعل اتصل به ضمير تثنية او جمع او ضمير المؤنثة
المخاطبة لظهور ان الموضوع له الماهية لا الافراد فلو اسقط لفظ كل
المشعرة بالافراد كان اوضح لكنه اتى بها لبيان الاطراد فصل
قوله فصل هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة
على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد فالمعنى هنا
الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصله ما بعدها
قبلها لتميزها عنها او مفصولة عنها وهو معرب خبر مبتدا محذوف

وقيل

وقيل ان ذكر بعد ما يتعلق به والا فهو معنى فيقرأ ساكنا كهذا الفصل في
عبارة المصنف وفيه نظر لان مقتضى البناء هنا ليس الا عدم التركيب
على ما ادعاه وهو ممنوع لان التركيب وان فقد مع ما يليه فهو ممكن س
بالتعذير المذكور ومثله شابع ذابع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل
مع امكانه ولفظ التنبيه وما اشبهه كلفظ الفصل في حكم المذكور
قوله من اول علامات الاعراب الى هنا من فيه للبيان اى الذى هو
اول علامات الاعراب ممتدا الى هنا ولا يصح ان يكون من هنا لابتداء
الغاية كقولك سرت من البصرة اذ السير ثابت في المبدا دون الذكر
فليتامل قوله تمرينا اى ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدا اى ليمرنه
بعوده فيما تعلمه من قولهم مرن على الشئ مرونا ومرانة تعوده س
استمر عليه قوله على عادة المتقدمين تقوية وسند للمصنف قوله
رحمهم الله تعالى اجمعين جملة خبرية اللفظ انشائية المعنى اذ المراد بها
الدعا بالرحمة من الله اى ايصال بره اليهم واجمعين تاكيد مفيد للاحا ط
طة بهم دفعا لتوهم التخصيص قوله المعرب باب فسمان فيه الاخبار
بالمثنى عن الجمع وصح ذلك مع ان الخبر عين المبتدا اما لان المراد بالمعرب
الجنس الصادق بالاثنين او لان كل قسم متعدد كما ياتى قوله قسم
يعرب بالحركات اى وجودا او عدما قد حل فيه المعرب بالسكون
وبذلك يندفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب
بالحركات قوله او بالسكون لا حاجة اليه لدخوله فيما يعرب
بالحركات كما تقدم قوله وقسم يعرب بالحروف اى وجودا او عدما
دخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف
لا يدخل قوله او بالحذف لا حاجة اليه لما تقدم قوله اربعة
انواع زاد لفظ انواع للتاكيد والمبادرة الى بيان ان المراد الانواع

لا الافراد ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل
قوله الاسم المفرد وجمع التكسير اى غالبا او جميعا الا ما الحق منهما بالمثنى
وجمع المذكر السالم وتقدمت الاشارة الى ذلك فلا تغفل قوله اى مجموع
الانواع الى اخره يصح ان يراد به الجميع بالنسبة لغير ما استثناه المصنف
والمجموع بالنسبة للمستثنيات ويصح ان يراد الجميع ولا يضر التخلف الذى
ذكره الشارح لان المصدق استثنى ما تخلف فيه ذلك فليتامل قوله
اشبها اعلم ان فى اشبها مذاهب احدها ما ذهب اليه المحققون ومن
الخليل وسيبويه وهو ان اصلها شبها على وزن فعلا كجمزا كرهوا اجتماع
همزتين بينهما الف فقلبوا الثانية الفا فصار شبا على وزن لفعا وهو غير منصرف
لالف التانيث وان كان اسم جمع لانه
لشبى قوله جمع المونث السالم ينصب بالكسرة اى ما يصدق عليه لان
وانما نصب بالكسرة حملا للنصب فيه على الجر لانه فرع لجمع المذكر السا
وقد حمل فيه على الجر فحمل فى الفرع ايضا لئلا يلزم من رد الفرع ع
الاصل واجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا وهشام
منهم ينصبه بالفتحة ان حذفت لامه ولم ترد كعدات وثبات فا
ردت فى الجمع كسنوات وعضات نصب بالكسرة وفاقا قوله وكا
حقه ان ينصب بالفتحة اى الاسب بحاله النصب بالفتحة لما تقد
من ان الاصل فى النصب ان يكون بالفتحة قوله والاسم الذ
لا ينصرف يخفض بالفتحة اى ما يصدق عليه لانفسه استغنى السا
عن تقييد بما تقدم لما تقدم قوله المعتل الاخر اى ما يصدق
لا نفسه ان قلت لا حاجة الى تقييد المعتل بالاخر ولا فائدة له
المعتل فى اصطلاح النحاة مختص بما فى اخره حرف علة والذ
اصطلاح صرفى قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع

ودفع

ودفع التوهم قوله يجزم بحذف اخره وانما جاز حذف الاخر في الجزم
وليس علامة الرفع قال الرضي لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر
والرفع في المعتل محذوف للاستثقال اي او التعذر قبل دخول الجازم
فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابها للحركة فحذفه ايضا
وقد يقال هلا حذف الحركة المقدرة فان قلت لم لم يلحق النصب
بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة قلت اجيب بانه انما الحق
به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرف نصبا بالحركة على
الاصل قوله التثنية وجمع المذكر السالم اي ما يصدقان عليه ولا ما
نفسهما ان قلت لم الحقت النون فيهما قلت لدفع توهم الاضافة من نحو
جاني خليلا موسى وعيسى ومررت بمسلمين كرام اذ لولا النون توهمت
الاضافة فلو لدفع توهم الافراد في نحو الخوز لان تثنيه الخوزل ومررت
بالهندين ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري
الباب على سنن واحد ولقائل ان يقول لو اعتبر توهم الافراد فيما
ذكر لامتنعت اضافة الجمع المنقوص المنصوب والمجرور كرايت
قاضيك ومررت بقاضيك الا ان يفرق بانه هنا يمكن رفع الالتباس
بنحو الوقف على المضاف ولا كذلك فيما نحن فيه على التقدير وقال
سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه
لما ان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجئ
بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان يستحقهما
المفرد ثم الحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابنا
لكنها لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي
جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منها فثبت معها ثبات الحركة
ورجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين وهي في نحو

س ذلك ح

حالة رجلان يا فتى عوض منها وهو الاصل وفى الرجلان عوض من الحركة فقط
وفى رجلاز يد عوض من التنوين فقط وفى رجلاں وقفا ليس عوضا
منها ولا من احدهما وفى نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البنا
فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة
مغنية عن التعويض من الحركة انتهى وكسرت مع المثنى على الاصل فى
التقاء الساكنين لانه قبل الجمع ثم حولفا بالحركة فى الجمع طلبا للفرق وجعلت
فتحة طلبا للخفة وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فرقة لتخلفه فى نحو
المصطفين كذا قيل وفيه نظر لان هذا التخلف لا يضر لحصول المقصود
والتمييز فى نحو المصطفون بين المثنى والجمع بغير حركة ما قبل الالف
لان الالف فى نحو المصطفى تحذف فى الجمع وتقلب ياء فى التثنية كما انه
فى باب كيفية تثنية المقصور وجمعه فيقال فى الجمع جاء المصطفون
وفى التثنية جاء المصطفيان وحينئذ فيقال فى النصب والجر رأيت
المصطفين بياء واحدة بين الفاء والنون وفى التثنية المصطفيين
بياءين بينهما لان الف التثنية تنقلب ياء وعلى هذا فلا اشتباه
فيهما على ان ما ذكره من الفرق بحركة النون لتخلفه بحركة ما
الاخر فى نحو المصطفين يرد عليه حالة اضافة المصطفين لسقوط
النون التى فرق بحركتها فلو قال بدل ما ذكره لم يكتف بما ذكر بما
فى الفرق كان واضحا فليتامل **قوله** والاسما الخمسة اى فى احد كلامه
والمراد ما نصه فى عليه لا هى نفسها وانما كانت هذه الاسما بالالف
السابقة معربة بالحروف لان الحروف وان كانت تقدر على الحركة
الا انها اقوى منها فكره استعداد المثنى والجمع المذكر على الالف
بالاعراب الاقوى فاختاروا هذه الاسما وجعلوها معربة بالالف
ليكون فى المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى

الحروف

الحرف وخصوا هذه الاسماء المتشابهة المثنى والمجموع في ان اخرها حرف
علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذا ما كاخ للاخ والاب للابن
واما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل سقوطها ابتداء
في السنة نحو ابنيّ وبنويّ فكان لامها ليست حرف علة وخصوا
ما ذكر بحال اضافتها لظهور تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة
وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد
قوله وهي ابوك الخ اي وهي كليات هذه الامثلة اعني لفظ الاب
والاخ والحم الى آخره بالشروط المتقدمة منه قوله والاحوال الخمسة اي
ما يصدق عليها لا نفسها قوله يفعلان بالياء المثناة تحت للاثنين
المذكرين الغائبين قوله وتفعلان بالمثناة فوق للاثنين المذكرين
المخاطبين وللاثنتين المؤنثتين مخاطبتين كانتا او غائبتين ولو كانتا
بلفظ ضمير الغيبة فتقول هما تفعلان بالمثناة فوق يعني امرأتين
حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضمائر ترد الاسماء
الى اصولها وهذا قول ابن ابي العافية تليد الاعلم وهو الراجح كما قاله
بعضهم وقال ابن الباذش تقول هما يفعلان بياء تحتية رعيا للفظ فهذا
اللفظ يكون للمذكرين قوله ويفعلون بالمثناة تحت للجمع المذكر الغائب
قوله وتفعلون بالمثناة فوق للجمع المذكر المخاطب قوله وتفعلين
بالمثناة فوق لا غير للواحدة المخاطبة وهي خمس صيغ لسبعة معان
ونقدم ما يتعلق بذلك قوله واما التثنية بمعنى المثنى من اطلاق
المصدر على اسم المفعول اي على معنى اسم مفعول يعني ان التثنية
في الاصل مصدر نقل الى كلمة مخصوصة ولوحظ فيه معنى اسم المفعول
لتكون المناسبة تامة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده
بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم لكلمة مخصوصة فان قلت

ما الداعي الى دعوى نقل التثنية الى معنى اسم المفعول ولم لم يجعل اطلاقه
عليه من اطلاق المصدر على المفعول مجازا قلت الداعي اليه التبادر
الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة وتطلق التثنية في الاصطلاح
على جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبا وفي المعنى على
راي بزيادة الف في اخره رفعا وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا يليهما
نون مكسورة فتحها لغة وقد نضم كذا في التسهيل قوله فترفع بالالف
وتنصب وتخفض بالياء هذا هو اللغة المشهورة في المثنى وفيه لغة اخرى
وهو لزوم الالف في الاحوال الثلاثة واعرابه بالحركات الثلاثة مقدرة
عليها قال احب منك الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها وقال تزود منا بين اذناه طعنة
وخرج عليها قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وقيل ان قوله
تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وقال بعضهم من العرب من
يلزم المثنى الالف ويعربه اعراب المقصور وعلى هذا تقول جاء الزيدا
بضم النون ورايت الزيدان بفتح النون ومررت بالزيدان بكسر
النون حكى عن العرب هذا ان خليلان بضم النون ولو سمي بالمثنى
جاز اعرابه كما قبل التسمية وجاز الزامه الالف واعرابه اعراب ما
لا ينصرف كعمران وسلمان تنبيه من المثنى المرفوع بالالف
قول القايل لقد قال عبد الله شر مقالة كفى بك يا عبد العزيز خبيث
وذلك لان عبدا مثنى عبد واصله عبدان حذفت نونه للاضافة
وهو مرفوع على انه فاعل قال واما عبد من قوله يا عبد فهو مرخم
بحذف التاء والعزيز مبتدا خبره حسيبها والمعنى لقد قال عبد الله
شر مقالة كفى بك يا عبد العزيز اي الله حسيبك وشر مقالة
منصوب على انه مفعول مطلق ومنه ايضا لقد قال عبد الله قولا

عرفته

عرفته • انا نا الى داود فى مَرْبِع خَصْب • وذلك لان عبدا مثنى عبد
واصله عبدان الى اخر ما تقدم وانا نا تثنية انا ن واصله انا نان حذفت
نونه للاضافة وابى مضاف اليه مجرور بالمضاف وداود مجرور ايضا
بالفتحة لانه اسم لا ينصرف ويجوز رفع داود على انه بدل من الفاعل
لانا من الانباء على انه فعل ماض وابى اى والدى فاعله وداود
بدل منه قوله واما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويخفض
بالياء لو سمى بالجمع المذكر جاز اعرابه كما قبل التسمية وجاز الحاقه بحين
فى لزوم الياء واعرابه بحركات ظاهرة على النون منونة كهذا زيدين
ورايت زيدينا ومررت بزيدين سالم يكن اعجميا والا امتنع التنوين
واعرب اعراب ما لا ينصرف كهذا قنسرين ورايت قنسرين ومررت
بقنسرين وجاز الحاقه بعربون فى لزوم الواو واعرابه بالحركات
منونا والحاقه بها اذا فى لزوم الواو والاعراب على النون غير
منونة للعلمية وشبه العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون ونقل حركته
للغة من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب
قوله المنسور ما قبلها اى لفظا او تقديرا نحو رايتهم عندنا لمى المصطفين
قوله واما الاسماء الخمسة فترفع بالواو الى اخره اى فى احدى لغاتها
وفيها لغات اخر تعرب فيها بالحركات منها قصرها وهو لزومها
الالف فى الاحوال الثلاثة وتقدير الحركات الثلاث عليها كقوله
ان اباها وابا اباها • قد بلغا فى المجد غايتاها • وكقوله •
تكنفنى اخاك لا تعلل • ومنها نقص الاب والاخ والحم بضعف ومنه
قوله • بابه اقتدى عدى فى الكرم • ومن يشابه ابه فما ظلم •
ومنها التشديد فى الاب والاخ نحو هذا ابك واخك بتشديد
الباء والخاء وهو دون النقص وجاء الاخ بسكون الخاء بوزن دلو كقوله

يا المرء أخوك ان لم تلفه وزراه عند الكريهة معوانا على النوب
وجاء في حم كد لو وحماء كفرء وحماء كخطاء قوله واما الافعال
الخمسة فترفع بالنون وتنصب ويحذف منها انما اعربت هذه الافعال
بهذا الاعراب لانهم اراد وا ان يعربوها بالحروف كاعراب نظيرها
من الاسماء لان يضربان مثل ضاربان ويضربون وتضربين مثل
ضاربون وضاربين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة
الرفع في ضاربون واوا ولا يمكنهم ذلك في يضربون لانه يودي الى
اجتماع مثلين فجعلوا النون علامة الرفع لانها شبيهة بالواو من
حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم وحملوا النصب عليه كما حملوا
النصب على الجر في نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الجر في الاختصاص
واما يقومان فلا يمكنهم جعل علامة رفعه الفا كضاربان لانه يودي
الى اجتماع مثلين وقد ثبت ان النون علامة رفع في يقومون
فجعلت كذلك في يقومان وتقومين واعلم انه قد ورد حذف النون
لغير ناصب وجازم نثرا ونظما فمن النثر ساحراب تظاهرا اي تظاهرا
فادغم التاء في الظاء وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا
حتى تحابوا وقال الشاعر

ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

ولا بأس على ذلك وذلك ان النون المذكورة لما كانت نائبة عن
الضمة في الدلالة على الرفع وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف
كقراءة ابي عمرو وما يشعركم انها اذا جاءت بتسكين الراء وقراءة بعض
السلف ورسلنا لديهم يكتبون بسكون اللام اراد وا ان يعاملوا
النون المذكورة بهذه المعاملة ليدلا بكون الفرع امنا من حذف
لم يأمن منه الاصل فحذفوها في بعض المواضع لغير ناصب

ولا جازم

ولا جازم واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الاثبات مع الفك والادغام والحذف واختلف في المحذوف حينئذ فمذهب سيبويه ورجحه ابن مالك انه نون الرفع وأكثر المتأخرين على انه نون الوقاية قوله وحاصل علامات الاعراب الى آخره قال هذا انما يتجه على القول بان الاعراب معنوي الذي جرى عليه المص واما على القول بان الاعراب لفظي فغير متجه لان العلامات المذكورة هي نفس الاعراب على القول بانه لفظي وليس لشيء ان يكون علامة على نفسه لان العلامة يجب ان تغاير صاحبها قلت عن ذلك اجوبة اسهلها ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بان الاعراب معنوي جرت على لسنة المتأخرين المعذورين لهم في ذلك وقد بينا بقية الاجوبة في غير هذا الكتاب

باب الافعال قوله ماض قدم الماضي على المضارع وهو على الاصل رعاية لترتيب الوجود لان كل حادث مسبوق بارادة ثم بان يقول ثم يكون قال تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فوضع الماضي ثم المضارع ثم الامر فاستحق الماضي لشبهه بارادة المقدم المضارع لشبهه بان نقول المتوسط والامر لشبهه بكن المتأخر ذكره الاصفهاني قوله وهو مادل على حدث الى آخره اي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جزء معناه حدث مقترن بزمان ماض بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان معتبرين في المعنى الوضعي اي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض بقرينة ان الكلام في اقسام الافعال والمتبادر منها الدال بالوضع والالفاظ في التعاريف يجب حملها على المتبادر منها واراد بالماضي في قوله بزمان ماض اللغوي وبالاول الصناعي فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه الصادق بالتعريف بالنفس فقط وبالتعريف بما فيه النفس

كما هنا ولا يشكل التعريف بيضرب في لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضي
عارض وكذا لا يشكل بلفظ الماضي لانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه
تعريف الفعل اما اذا اريد به الزمان فظاهر اذ لم يدل على حدث مقترن
بزمن ماض وانما يدل على شيء من الاشياء غير معين فان قلت ينتقض
التعريف بالماضي المستعمل في المستقبل كثيرا لعارض وذلك في الانشا
او عند الاشارة الى القطع بالوقوع او عند النفي بلا او ان في جواب القسم
وبعد كلم المجازاة غير لو وبعد ما النابية عن الظرف نحو ما دامت
السموات والارض وبعد همزة التسوية وبعد كلها وحيث وحرف
التخصيص الطلبي وبعد وقوعه صلة عام او صفة عام نحو كل رجل
اتاني وفي التعاريف ايضا كما قاله السيد قلت لا نقض بشيء من ذلك
لانه في اصل الوضع للمضي وهذا الاستعمال عارض فان قلت
ينتقض بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله
الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قال شيخنا رحمه الله
تعالى يكفي في ذلك توهم العقل الزمان فليراجع ودخل في التعريف
الافعال المسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترن حدثها به بحسب
الوضع وخرج عنه اسم الفعل الماضي نحو هيهات اما الان اسم
الفعل موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه
كما ذهب اليه البعض واما لانه وضع للمعنى المصدري ثم استعمل
غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه اخرون والمراد من الوضع سابقا
الوضع التقديري لان المفهوم من شرح المفصل لابن الحاجب انه لم
يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل قدر
ذلك ادراجاله في نظم اخواته وقد ذكرنا زيادة على ذلك في الاصل
فليرجع اليه من احب الوقوف عليه **قوله** وقبل تا التانيث الساكنة

بيان

بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة اصالة فلا يرد انها قد
تحرك لعارض كما تقدم فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل تا
التانيث الساكنة كفعل التعجب وحبّ من حبّ ذا وحلا وعدا وحاشا
وكفى في قولهم كفى بهند قلت تلك الافعال بالنظر الى اصلها تقبل
التا المذكورة لكن طرأ لها ان الزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها
التا والعبرة باصل الوضع وايضا فالعلامة لا يجب انعكاسها فان
قلت لكن التمييز بالعلامة رسم والرسم كالحد يجب انعكاسه قلت
قال الشيخ رحمه الله تعالى ذهب الى عدم الوجوب المتقدمون لانهم
جوزوا التعريف بالاخص وصوبه السيد قوله اى مشابه اشارة
الى وجه تسميته هذا القسم بالمضارع يعني ان هذا القسم سمي مضارعا لان
المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع كان كلا الشهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا وهذا القسم مشابه للاسم في س
الابهام والتخصيص وقبول لام الابتدا وجريانه على حركات اسم
الفاعل وسكناته ولهذا الشبه اعرب دون اخويه ورد ذلك ابن مالك
بالاول فلان الماضي يقبله نحو ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب
وبعده فاذا دخلت قد تخصص واما الثاني فلان الاسم والماضي يشتركان
في قبول اللام اذا وقع جوابا للو واما الثالث فليس بمضطرد ولو
سلم فالماضي يجري ايضا على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب
عليا وحلب حلبا ثم اختاران وجه الشبه المقتضي لاعرابه اعتوار
المعاني المختلفة عليه قال وهذا اولى من قولهم انما اعرب لشبهه له
في الاربعة لان المشابهة له بمعزل عما جيء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة
فيما عينوه وحاصل ما ذكرا مما ذكروه ليس بتمام في نفسه وبقد
تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هي السبب في اعراب الاسم

حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه لان شرط الجامع ان يكون هو سبب
الحكم ولك ان تقول هب انها ليست سبب الاعراب الا انه يصح الالحاق
بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه على انه يرد على ابن مالك
امران احدهما ان ما بين به الشبه يأتي مثله في الماضي مع انتفاء اعرابه
قطعا وذلك لانك اذا قلت ما ضارب زيد واعنف احتمل نفي الفعلين معا
ونفي الاول مصاحبا للثاني ونفي الاول واثبات الثاني فكان ينبغي اعرابه
كذلك لوجود الشبه الذي هو السبب في اعراب المضارع على قوله والثاني
انه موافق غيره على ان السبب في الحاق الاسم بالحرف في البناء مشابهته
له في الوضع مع ان وضع الحرف ليس هو علة نيابته وانما هو
استغناؤه عن الاعراب كما قرره فيرد عليه تطيرا عن اعتراضه عليه
هنا فاما كان جوابه كان جوابهم لا يقال ما ذكره هناك مبني على
طريقة غيره اما على طريقته فيجعل سبب البناء هو الاستغناء لانا
نقول هذا غير ممكن لان الاسماء التي بنيت لمشابهة الحرف محتاجة
للاعراب قطعا فلا يمكن ان يجعل سبب بنائها الاستغناء المذكور
فلتأمل انتهى **قوله** وهو دال على حدث مقترن باحد زماني الحال
والاستقبال اي فعل دال بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون
جزؤه معناه حدث مقترن باحد الزمانين بحسب الوضع بان
يكون الحدث واحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضعي اي فهم منه
حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع والصحيح عند كثيرين منهم
ابن الحاجب ان المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال
اشتراكا لفظيا كان الاسم يكون مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
اي وضع تارة للحدث المقترن بزمان الحال وتارة للحدث المقترن بزمان
الاستقبال فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم فالمضارع مقترن بزمانيه

بوصفين

بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد فالمراد بوضع واحد واما
الجواب بوجود الواحد في الاثنين فالمقترن بهما مقترن به فليس
بوجيه فليتدبر فخرج اسم الفاعل المستعمل في زمان لان الواضع لم
يجعل الزمان جزء معناه ولا يشكل بيضرب في لم يضرب لان دلالته
على الزمان الماضي عارضي ولذا لا يشكل بلفظ المستقبل اذا اريد به
الزمان او لفظ الفعل اذ لم يوضع لحدث مقترن ولذا اذا اريد به شيء
مستقبل لانه لم يوضع لحدث مقترن بزمان مستقبل بل لشيء ما فيه ه
وخرج عن التعريف اسم الفعل المضارع لما تقدم من ان اسم الفعل
اما موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه ه
كما ذهب اليه البعض واما لانه موضوع للمعنى المصدري ثم استعمل
غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه بعض اخر فان قلت مقتضى ه
كلامه ان كلا من الماضي والمضارع يدل على اقتران الحدث بالزمان مع ان
الاقتران ليس من مدلول الفعل وضعا وان سلم فلا يدل تعريفها
على دخول الزمان في معناها قلت المراد كما تقدم من اقتران
الحدث اقترانه وضعا بان يكون الزمان ايضا داخلا في الموضوع له
فالفعلان يدلان على الزمان ايضا قوله وقيل لم يبال لعلامته
بعد ذكر تعريفه والمراد بقوله لصحة دخولها عليه واثرها على
غيرها لانها اشهر عوامله ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه الى الما
ضي
حتى صارت كجزء به كما قاله الرضي فان قلت فيه دور لان معرفة
المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول
لم عليه متوقفة على معرفته قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى
المراد بصحة دخول لم استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة
ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة انما دخلت عليه مضارع

قوله وهو ما دل على طلب حدث في زمن الاستقبال وقبل يا المخاطبة
اى فعل دل بحسب الوضع بصيغته على طلب حدث حاصل ذلك الحدث
في زمن الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد به معنى اخر من معانيه
المجازية الكثيرة فربما نه مستقبل ابدا باعتبار الحدث المامور بايقاعه
لان المقصود به حصوله مالم يحصل اود وامه ما حصل اما باعتبار
الانشاء فله زمان حالي بناء على ان الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه
في الوجود فدخل نحو اضرب واترك كذا وكف عنه ان استعملت
في نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بالوضع بصيغتها وخرج
افعل في التعجب لانه لا يدل على الطلب ولو بالوضع على الصحيح بل هو
خبر وهو فعل ماض انشئ به في صورة الامر كما هو مقرر في محله
وخرج ايضا نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل
الله لانه وان قبل يا المخاطبة ودل على الطلب بدليل جزم الجواب
في جوابه ليس دالا على الطلب بالوضع فقيد الوضع يفيد كلا
الامرين من الاحتراز والتعميم وان كان المقصود به الاستغناء عن
الاحتراز به بقيد الصيغة انما هو الثاني اذ ادخل عليه ما دل على
الاباحة بقرينة وخرج ايضا نحو لتضرب لانه وان قبل اللام
ودل على الطلب بالوضع ليست دالة عليه بالصيغة بل
بواسطة اللام ونحو تزال ودراك بمعنى اترك واترك لانه وا
دل بالوضع على الطلب لا يقبل يا المخاطبة وكذا نحو كلا بمعنى انه
لا يقبل اليا وان دل بالوضع على انه منع دلالة كلا على الطلب
بل معناها الردع والزجر وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب
زيدا لانه لا يقبل اليا وان دل على الطلب ويخرج ايضا بقيد
الوضع ولا يخفى عليك ان نحو تزال ودراك وكلا وضربا زيدا اخا

ايضا

ايضا بمعنى مع بالفعل قوله فالماضي مفتوح الاخر ابدا اى مبني على
فتح اخره ابدا اما البناء فلانه الاصل في الافعال لان الاعراب انما جيء
لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب المعاني
في الافعال يوجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى ما ذكر ان
الاعراب اصل في المضارع من الافعال لجريانه فيه كقولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن قلت اجيب بان الاعراب في المضارع
غير متعين لبيان المعاني لامكان الاستغناء بظهور لا او ان بخلافه
في الاسم واما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة تامة في وقوعه موقعه
نحو زيد ضرب وزيد ضارب فلما شابه الاسم استحق ان يبعد
عن اصل السكون ويقرب الى اصل الاعراب وهو الحركة فبني
على الحركة واما الفتح فلخفته وثقل الفعل ولانه لو بني على الضم
اجتمع ضمتان في مثل شرف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في
مثل علم وقد بني على الفتح مطلقا فيقدر الفتح في نحو ضربت
وضربوا وفي حاشية الخفيد على التوضيح واعلم انهم اختلفوا
فيما يبنى عليه الماضي على اقوال فمنهم من قال انه مبني على
الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك او على الضم فيما اذا اسند
الى الواو وعلى السكون اذا اسند الى الضمير المرفوع او على الفتح
في جميع الاحوال وهو ما ذهب اليه المص او على الفتح والسكون
وهو ما ذهب اليه المص في شرح السدر انتهى وقال الفاضل
الجامي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
انتهى ولعل فائدة قوله ابدا الاشارة الى انه مبني على الفتح في جميع
الاحوال ومن المبني على الفتح لفظا نحو ضربا على الاصح قوله
ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن انما سكن آخره عند اتصال

الضمير المذكور به ليلا ينتقل في نحو ضربت وحمل عليه نحو استخرجت
طرد للباب اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل
كجزء من الفعل وهو غير جايز لتنقل الكلمة الواحدة وخرج بالضمير
الاسم الظاهر نحو ضرب زيدٌ وبالمرفوع المنصوب نحو ضربك وبالمتحرك
الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤها على الفتح كما تقدم وقوله
فيسكن يحتمل تسكين البناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب
اليه ويصرح به كلام ابن هشام في شرح السنة وربما تقدم ويحتمل
خلافه وان البناء على الفتح مقدر وهو ما ذهب اليه اخرون ويويده
تعبيره بيسكن دون فيبنى على السكون قوله وما لم يتصل به
واو الجماعة فانه يضم انما ضم اخره لمناسبة الواو واما نحو عوا ورم
فالضم فيه مقدر على الواو والياء المنقلبتين الفا المحذوفة لبقاء فتح
العين دليلا عليها وقوله فانه يضم يحتمل ضم البناء وهو المتبادر
من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه والى
البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المص واليه ذهب اخرون كما تقدم
ويويده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله قوله
والامر مجزوم ايدا عند الكسائي بلام الامر مقدرة لا يخفى عليك انه
لا يتعين حمل كلام المص على قول الكسائي بل يصح حمله على قول سيبويه
بان يقال حذف المضاف وهو اداة التشبيه تنبيها على المبالغة
والاصل مثل المجزوم او يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم
مجازا من باب تسمية الشئ باسم ما يشاكله كما يقال للفرس
المنقوش على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف
ويويد ذلك قول المص فيما سبق الافعال ثلاثة وكانه انما خص
الكسائي لانه امام اهل الكوفة والا فالقول بان الامر مضارع مجزوم

عزاه

عزاه المولى سعد الدين كغيره للكوفيين ورده بقوله وليس بالوجه لان
اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار قيل يرد ايضا بنا على راى الكسائى امامهم
بانه خلف من القول لان حرف المضارعة هو علة الاعراب عندهم
وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب على قياس الاسم بل هو اجدر كما لا يخفى
وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير كما جاز فى اكثر المواضع وانتصر
ابن هشام فى مغنيه لقول الكوفيين فقال فيه وبقولهم افوك
لان الامر معنى فحقه ان يودى بالحرف ولانه اخو النهى وقد دل
عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
المحصل ولكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نظموا
بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كى لتقضى
حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتا الفوقانية
فى الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اعزوا اخشن وارموا واضربا
اضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحرف
لان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وشريت
اقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض
باعتبار نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى قم لانه ليس له حالة
غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان
دالا على الانشاء اللام والفعل انتهى قوله بالمضارع اى الصحيح الاخر
فخرج قوله ثم ائتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها وذلك اذا كان
بعد حرف المضارعة ساكنا سكونا لفظا او تقديرا نحو تقوم وتبيع
يزد بشرط ان يكون ما بعد حرف المضارعة تاليا له تحقيقا وتقديرا
يخرج نحو تعد فان قيل ينتقض هذا بنحو خذ وكل ومر قلت نا خذ
ناكل وتامر قلت قيل بل جيء فيها همزة وصل فاستغنى اجتلابها

مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا والاولى استغنا عنها فان قلت
لم زيدت الهمزة لدفع الابتدا بالساكن ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة
فانه ايسر من اجتلاب همزة الوصل قلت المحافظة على صيغة
المضارع ولذا ردوا الهمزة فى اول الرباعى نحو اكرم مع ان تغير الاول
قليل وانما لحقت الهمزة بالزيادة دون غيرها من حروف الزيادة
لانها اقوى الحروف والابتدا بالاقوى اولى واما كسرها اذا اتى بها
المضارع مضموما فلانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من
تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل
فى التحريك لانها ساكنين وانما كان كذلك لما بين الكسر والسكون
من المواخاة من حيث اختصاص كل منهما بقبيل من المعربات و
الجزم جعل فى الافعال عوضا عن الجر لتغذر دخوله فناسب حينئذ
الكسر عوضا عن السكون فى موضع تعذر بقايه ولان الغرض
من تحريك الاول التوصل الى النطق بالساكن فليتامل وظاهر
مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التى هى اعدل
اى معتدلة بين الضمة التى هى فى غاية الثقل والفتحة التى هى
فى غاية الخفة لانها تحتاج الى متحرك لسكون اول الكلمة فزيادته
ساكنة ليس لوجه قال الاستاذ ابو على من قال اجتلبت متحركة
فانما هو فرار من نقض الغرض ومن قال اجتلبت ساكنة فعلى
اصل الحروف ولا نقض للعلم بانها لا تبقى كذلك وانصر لهم ابن
هشام فى مغنيه قوله مبنى على السكون ان كان صحيح الاخر اما
فلانه الاصل فى الفعل ولا فرق فى السكون بين اللفظى نحو اضرب
والتقديرى نحو كوكف وعض واشتد واعتد واضرب الرجل
ومحل بنا الصحيح الاخر على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد

لفظا

لفظا وتقديرا فان باشرته كذلك بني على الفتح نحو اضربنّ قوله
وعلى حذف الاخران كان معتلا مفيدا بما اذا لم ينفصل به الف اثنين
وواو جمع اوياء مخاطبة او نون نسوة او نون توكيد مباشرة لفظا
وتقديرا فان انفصل به الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة بني على
حذف النون كما سيأتي وان انفصل به نون النسوة بني على السكون
نحو تفعلين واعرون واخشين وارمين وان باشرته نون التوكيد
بني على الفتح نحو اعرونّ واخشينّ وارمينّ قوله على حذف النون
انما حذفت النون لانها علامة الاعراب وهذا مبني فنافى البنا
قوله لضمير تثنية قد يستعمل ضمير التثنية لاجل تكرير الفعل
مرتين كقوله يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب قوله
او ضمير جمع قد يستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التعظيم نحو
انا ارحمونى يا اله محمد ومثله رب ارجعون اى ارجعنى فان قلت
هلا قال وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لانه احضر قلت
علله انما لم يقل ذلك لانه لا يظهر في امر جمع المؤنث السالم فانه مبني
على السكون صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس مجزوما لبنائه
لكونه في محل جزم على السكون لعدم خصوصا في المعتل وملاحظته
مجردا من نون النسوة مع بعده لا يصح في المعتل كذا افاده شيخنا
رحمه الله تعالى قوله والمضارع ما كان في اوله احدى الزوائد
الاربع فان قيل دخول كان في التعريف مفسد له يصدقه على
ما زال قلت قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد بالافعال في التعا
ريف
قسرا بزمان الخ قال استاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث
للفعل وقبل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين مجاز مشهور
لا ضرر ولو اسقط كلمة في لكان احصر واظهر وضع لفظة في لان

المسبة بين قوله اوله وبين احدى الزوايد الاربع العموم من وجه وبيا
نسبة العام الى الخاص بين وبالعكس او لان المراد في موضع اوله كما تض
نسبة الصفة الى الموصوف بين وهو سابع والزوايد جمع زايدة لان الزاي
بدليل احدى والاربع وقد صرح المرادي بان الحروف تذكر وتونث
هذا واعلم ان زيادة التا للمذكر وتركها للمونث انما يجب اذا كان
المميز مذكورا بعد اسم العدد واما اذا حذف او قدم وجعل اسم
العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة ويجوز تركها كما في
غيرها تقول مسايل تسع ورجال تسعة وبالعكس كذا نقله الامام
النووي رحمه الله تعالى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة قوله
المسماة باحرف المضارعة اي المشابهة فالاضافة للملابسة اي الحروف
التي هي سبب المشابهة او المعنى احرف الكلمة المضارعة التي تزاد في اول
المشابهة للاسم قوله بجمعها حروف قولك انيت ان قلت كما يجمعها ايضا
بجمعها ايضا غيره كنايت ونائي وانين فما وجه اختيار انيت قلت
لعل وجهه ان انيت بمعنى ادركت فيحتمل ان يكون المطلوب هو
واختياره على نائي وجه اخر وهو ان الماضي قبل المضارع كما نقدم
والمعنى يجمعها حروف مقولك الذي هو انيت قوله وحروف ان
الى اخره جواب عما قيل انه لا يصح تعريف المضارع بها لانها وجدت
داخلة في اول الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسالة وترجمت
الدواة اذا جعلت فيها ترجما وبرنات السيب اذا خضبته بالحناء
وحاصل الجواب ان هذه الاحرف لهذه المعاني تختصه بالمضارع
ولا تدخل على الماضي فان قلت لعل القايل اراد انها اذا
ذكرت غير مقيدة كما وقع في المتن تفعالكيلم تميز المضارع عن الماضي
لدخولها عليهما وكون الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة

مطلقا لا يفيد اذ لا تعرض لذلك في العبارة قلت لا حاجة للتعرض
لها في العبارة لانها صارت في الاصطلاح علما على الحروف ذات المعاني
المخصوصة حتى لا يفهم في الاصطلاح من احرف ابيت الا ذات المعاني
المخصوصة فان قلت لو سلمنا ذلك فقد يجهل الطالب ذلك وقد
يغفل قلت يمكن الجواب بان المقصود بالذات من وضع هذه
المقدمة المبتدى والمقصود بوضع الكتب بالنسبة اليه انما هو
استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه
الكامل وغالب الالفاظ التي في اولها الاحرف المذكورة افعال مضارعة
فيستفيد كثيرا من الالفاظ المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة
اليه ولا يضر انه قد يخطئ باعتبار بعض الالفاظ المذكورة لوجود
تلك الاحرف في اوله ظاهر العلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو اخطأ في غير
ذلك فان المبتدى مظنة الخطأ اذا استقل بالاخذ على ان المبتدى قطعا
لا يستغني عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة
بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف بين له ما يستفيد به عدم مضارعة رعبة
تلك الكلمات التي وجد فيها تلك الاحرف مع عدم مضارعتها فان قلت
هلا ذكرها المصنف لهذا المعنى قلت لانه يودي الى الطول
مع توقع الاستباه على المبتدى المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة
لاحتياج الى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه وما قبل من ان
التمييز بها اولى من التمييز بلو لاتصالها بها وعدم انفكاكها عنه
والتنصيص على جميع امثلته ففيه كما قاله شيخنا رحمه الله تعالى نظر
قوله بشرط ان تكون الهمزة للمتكلم وحده الى آخره فان قلت
هذا يوجب صدق حد الضمير بما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب
على احرف المضارعة فالصواب ان يقال الهمزة مثلا للمتكلم مع الانفراد

وهكذا قلت بكن الجواب بحذف المضاف اى لتكلم المتكلم وحده وهكذا
قوله بشرط ان تكون للمتكلم ومعه غيره صادق بكون الموضوع له المتكلم
وحده لكن مشروطا بمصاحبة غيره فالكون معه غيره للموضوع له خارج
عنه وكذا المصاحب خارج والظاهر ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره
والمراد بغيره مصاحب اى مشارك له فى مدلول الفعل المسند اليه بالنون
اومن قدر انه مشارك فى التكلم كما قيل قوله او المعظم نفسه اى العظم
حسب الواقع كقوله تع ونريد ان نمن او حسب الادعا كقول المعظم
نفسه مخبرا عنها فقط نقوم وقال بعضهم انما يستعمله المعظم لنفسه
وحده حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة وعبارة وعبارة بعضهم والحق
ان العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالبا لان اتباعه يشاركونه فى غالب
اموره والاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ
فى الغايب والمخاطب المعظمين فى الكلام الفصيح المعتد به وانما هو
استعمال المولدين هذا وقد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل
لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كما قاله كثير من المحققين ومنه
قول العبد اياك نعبد ونحمدك اللهم وما اشبه ذلك لان المقام مقام
التذلل والخضوع قوله ترجس يقال ترجست الدار اذا جعلت فيها
ترجيسا قوله بشرط ان تكون للغايب اعترض بان اليا تستعمل فى
الله تعالى وليس لغايب تعالى عن ذلك اما لان الغيبة من صفات
الممكن ومطلقة عليه باعتبار كونه فى حيز وجهة تستر وحجاب
كذا قيل واما لان الغايب ما خلا المكان والزمان عنه ذاتا وعلما
والله ليس كذلك لانه فى كل مكان وزمان بعلمه فلا تتصور الغيبة
واما لان الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون اخر فيستحيل على
من هو فى كل زمان فالاولى ان يقال واليا لما عدا المتكلم والمخاطب

قلت

قلت اجيب بان المراد اللفظ فان قلت الله يحكم فانه لفظه
مذكر غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغايب فاللفظ الذي
ليس بمتكلم ولا مخاطب يقال عليه غايب قوله يرنا يقال برنات الشيء
اذا خضنته باليرناة بضم الياء وفتحها وتشديد النون وهمزة تليها بلا
فاصل ويقال ايضا اليرناة بالضم والمد وهو الحناء بالمد قوله
بشرط ان تكون للمخاطب اي للشخص المخاطب مفردا كخوانت تنصرومني
كخوانيا تنصران وجمعا كخوانتم تنصرون مذكرا كان المخاطب في هذه
الثلاثة او مونثا وتستعمل ايضا للغايبة المفردة كخوهي تنصر ولمثناها
كخوالهند ان تنصران فان قلت لم زاد واهذه الحروف دون غيرها
ولم خصوا كلا منها بما خصوا قلت قد سال ذلك المولى سعد الدين
واجاب بقوله لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا الى حروف
تزاد لتصير العلامات فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين
لكثرة دورها في كلامهم اما باتفسها او ببعضها اعني الحركات الثلاث
تزادوها وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتدا بالساكن ومخرج الهمزة
قريب من مخرجها واعطوها للمتكلم لانه مقدم والهمزة ايضا مخرجها
مقدم على مخرجها لكونها من اقصى الحلق ثم قلبوا الواو تا لانه يودي
زيادتها الى الثقل لاسيما في مثل وَجَلَ بالعطف وقلبها تا كثير في
الكلام نحو تجاه وتراث والاصل وراث ووجاه فقلبوها هنا ايضا
تاء واعطوها المخاطب واتبعوه الغايبة والغايبتين لئلا يلتبس
بالغايب والغايبتين وحينيذ وان التبس بالمخاطب والمخاطبين
لمن هذا اسهل ويوجد الفرق بالواو والنون كخو يضربون ويضربن
ولم يجعل الجمع بالتا كما في الواحدة بل بالياء كما هو مناسب للغايب
لون مخرج الياء متوسط بين مخرج الهمزة والواو وكون ذكر الغايب

ـد ايربين المتكلم والمخاطب ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده وبين
غيره اراد ان يفرق بينهما في المضارع باطلاق الواو والنون لمشابهتها
حروف المد واللين من حيث الخفاء والغنة انتهى قوله المجرد من التنوين
اي نون الاناث اي الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن ونون التوكيد
المباشرة له لفظا وتقديرا وذلك اما ان لا تصاحبه واحدة منهما واما
ان تصاحبه نون التوكيد لكنها تنفصل عنه لفظا نحو قوله تعالى ولا
تتبعان واما تقديرا نحو قوله تعالى ولا يصدنك للفصل بالواو المقدرة
قوله مرفوع ابدا بهم الدافع ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال
في رافعه والذي قاله الفراء واصحابه واختاره ابن مالك وقال
ابن هشام انه اصح الاقوال انه بتجرده من الناصب والجازم
لذاته وان الرفع مع ذلك التجرد وجود اوعدما والدوران مشعر
بالعلية وسلم منه مما اورد على غيره وان اجيب عنه بما فيه
تكلف وقد اعترض هذا ايضا بما اجيب عنه في الاصل وغيره
فان قلت ما فايدة قول المصنف ابدا قلت لعلها الاشارة
الى انه مرفوع وان اتصلت به احدى النونين لكن محلا قوله
حتى يدخل عليه ناصب فينصبه او جازم فيجزمه فان قلت
ما فايدة قول الشارح فينصبه وفيجزمه قلت الاحتراز عن
ناصب او جازم اهمل نحو قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة
برفع يتم في قراءة ونحو قول القايل ان نقرآن على اسما وكيف
ضنى السلام وان لا يشعرا احدا ونحو قوله الاخر لم يوقوا
بالجار يوم الصليفا والمصنف استغنى عن ذلك لان الوصف
حقيقة في الحال اي في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل واما قول
علي ابن ابي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم محمد تفد

نفسك

تفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فالجار هو فيه مقدر وهو
امر الدعاء اى لتعد وقوله تبالا اصله وبالا فابدلت الواو تاء كما قالوا
فى وراث ووجاه تجاه وتراث قوله بحصره اى بضبطه قوله
على ما ذكرهنا اى بنا على ما ذكر فى هذه المقدمة قوله والمتفق عليها
اربعة فيه نظر فان اذن ليس النصب بها متفقا عليه وانما هو قول
الجمهور القائلين بانها ناصبة بنفسها لانها تحلله الى الاستقبال وقال
الزجاج والفارسى الناصب ان مضمرة بعدها وهو احد قولى الخليل
لانها غير مختصة لدخولها على الجمل الابتدائية كواذن عبد الله
ياتيك بل اختلفوا فيما عدا ان فقد قال ابو حيان تعليلا لقولهم
ان المصدرية ام النواصب بدليل الاتفاق عليها والاختلاف فى لن
واذن وكى قوله تنصب المضارع لفظا اى ان كان معربا فان كان
مبنيا نصبته محلا وانما عمل ان النصب لكونه مشابها لان وهى
تنصب الاسماء فهذه تنصب الافعال وانما لم تعمل الرفع والنصب
لانها فرع عنها فان قيل فلو لم تعمل الرفع دون النصب مع
انه عمل لاصلها قيل ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب وايضا
لو رفعوا بها لم يظهر لها عمل قوله والماضى محلا كذا فى بعض
النسخ وفيه نظر فان بن هشام فى المغنى لما قال ان المصدرية تو صل
بالفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا قال هذا هو
الصحيح وذكر ان بن طاهر خالف فى كون الموصولة بالماضى والامر
هى الموصولة بالمضارع وذكر ان مما استدل به ابن ظاهر انها لو
كانت الناصبة لحكم على موضع الماضى والامر بالنصب كما حكم على
الماضى بالجزم بعد ان الشرطية ولا قايل به واجاب اى ابن
هشام بانه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية

لانها اثرت الاستقبال فى معناه فاثرت الجزم فى محله كما انها لما اثرت التخليص
الى الاستقبال فى معنى المضارع اثرت النصب فى لفظه انتهى فانت ترا ه
لم يتعقب ابن طاهر فى قوله ولا قايل به بل اقره وفى بعضها نصب المضارع
لفظا او محلا **قوله** تسبك مع مصوليها بمصدر الذى يظهر ان المسبك
بالمصدر صلتها فقط لاهى وصلتها ثم رايت استاذ شيخنا قال عقب قول
ابن الحاجب حروف المصدر اى تجعل ما بعدها فى تاويل المصدر **قوله**
فلذلك يسمى مصدريه ولما كانت ان عند الاطلاق تنصرف الى المصدريه
استغنى المصنف والشارح عن التقييد بالمصدريه وخرج بالمصدريه
المخففة والزايدة فانها لايضمر بان خلافا للاخفش حيث جوز اعمال
الزايدة حملا لها على المصدريه وقياسا على الباء الزايدة حيث تعمل الجر
وفرق بان الباء الزايدة تختص بالاسم بخلاف ان الزايدة لاتختص بالفعل
المضارع **قوله** لئن قال فى المعنى وزعم بعضهم انها قد يجزم كقول
لئن يحل للعينين بعدك منظر **وقوله** لئن يغب الان من ذ
رجائك من تحركت من دون بابك الحلقه والاول يحتمل ان يج
بالفتحة عن الالف للضرورة **قوله** وهى حرف لنفى المستقبل اى
حرف مفيد لانتفاء الحدث فى الزمان المستقبل ولا يفيد توكيد
النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه ولا تابيد وفى نهاية التاكيد
خلافا له فى انموذجه قال ابن هشام فى سرح القطر ولا تقع
ولا تقع لن للدعا خلافا لابن السراج واختار فى المغنى انها تاتى للدعا
قال وتاتى للدعا كما ان لا كذلك وهى عند الجمهور حرف بسيط لا تركيب
فيها ولا ابدال وقد بسطت ادلة ذلك فى الاصل **قوله** تحولن نبرح اى
من قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى اى لن
نبرح عاكفين على العجل الى زمن رجوع موسى ونبرح من الافعال

هوم

الناقصة

الناقصة اسمه ضمير مستتر فيجوز بانقلبه بيره حتى وجره عاكفين
وعليه متعلق بعاكفين وحتى حرف جر بمعنى الى ويرجع منصوب
بان مضمرة بعد حتى والينا متعلق بيرجع وموسى فاعله وان المضمرة
والفعل بعدها اسم تاويلا في محل جر بحتى والجار والمجرور متعلق بلن
نبرح **قوله** اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون —
والصحيح ان نونها تبدل في الوقف الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب
وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان قال الدماميني وهو
الظاهر لان النون من بنية الكلمة وايّ داعٍ الى تشبيهها بالنون
الزائدة على بنية الكلمة اللهم الا ان يرد السماع بما قاله الجمهور —
فسمعا وطاعة **قوله** حرف جواب وجزاء هذا ما قاله سيبويه
وقال الشلوبين هي لذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر
تعولك لمن قال ازورك اذن اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك
جزاء زيارته اي ان زرتني اكرمتك وقد تتمحض للجواب بدليل
انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا يجازاه هنا اذ
الشرط والجزاء كما قال الرضي اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل
للجزاء في الحال ويتكلف الشلوبين في جعل هذا مثالا للجزاء ايضا
اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب
ان تقع في كلام جواب بجملة اخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت
في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام منتصب ابتداء ليس
جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف
جواب والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه
جزاء المضمون كلام اخر قال — في المفصل واذن جواب وجزاء للقول
الرجل انا آتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته وصيرت

اكرامك جزاله على ايثاره قوله وشرط النصب باذن الى اخره الغا اذن
مع استيفا الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر ونلقاه
البصريون بالقبول ووافقه ثعلب دون سايرالكوفيين فلم يجز احد منهم
الرفع بعدها قال ابوحيان روايته الثقة مقبولة ومن حفظ حجة
على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائى والفرا
على اتساع اطلاعهما واخذهما بالشاذ والقليل قوله ان تكون فى صدر
الجواب اى فى صدر جملتها الواقعة جوابا بحيث لا يسبق عليها شئ له
ارتباط وتعلق بما بعدها فان تاخرت نحو اكرمك اذن الغيث سلا
خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقدمه على ناصبه وكذا ان
توسطت بان اقتضر ما بعدها لما قبلها كالشرط والجزا نحو ان
تزرنى اذن اكرمك والقسم وجوابه كقوله

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها ٭ واسكنتى منها اذا لا اقبلها ٭

والخبر والمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك واى اذن اكرمك مع خلاف
فى بعض هذه الصور واما قوله ٭ اى اذا اهلك او طيرا
فضرورة او مؤول على حذف الخبر اى اى لا اقدر على ذلك ثم استانف
ما بعد فى النصب لتحقق شرطه وقال تلميذ بن الحاجب انما تعمل
مع الاعتماد لضعفها بحسب وقوعها حشوا ولو قدمت معمول الفعل
على اذن نحو زيدا اذن اكرم وذهب الفرا الى انه يبطل عملها واجا
الكسائى اذ داك الرفع والنصب قال ابوحيان ولا نص احفظ
عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير فى عملها ان لا تعمل
والحالة هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان
لم تتصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لان النية بالمعمول التاخير
ويؤخذ من توجيه ابى حيان للاحتمال الثانى عدم العمل قطعا عن

البصريين

النصب بين في نحو ايزيد اذن اكرمك قوله والفعل بعدها مستقبل
اى زمان حدثه مستقبل فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذن
تصدق رفعت لان المراد به الحال ومن شان الناصب ان يخلص المضار ٤
الى الاستقبال والمشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضى
كسرها لتكون اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال الماضى ولعل وجه الاول
ان الزمان تستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاولى ان يقال
المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح ووجه الاول لا يخلوا عن حزازة
قال ابن الحاجب فى شرح المفصل وانما لم نجعل الاقى المستقبل اجراها
مجرى النواصب كلها وقال نلين الاستقبال شرط فى النواصب ما
لان فعل الحال له تحقق فى الوجود كالاسما فلا تعمل فيه عوامل ما
الافعال قوله مستقبل بها الى اخره ظاهره ان الشرط اتصالها
بالفعل بحيث لا يكون بينهما فاصل وانه يغتفر الفصل بينهما بالقسم لان
الشرط احدهما ومثل القسم كما فى المغنى لا ولذلك لان القسم تاكيد لربط
اذن ولم يعتد بها فاصلة فى ان فكذا فى اذن فالمفصل نحو اذن
اكرمك والمفصل بالقسم نحو اذن والله نريهم بجرب والمفصل
بلا نحو اذن لا اهينك ولا يجوز الفصل بغير ذلك فلو قلت اذن يا عبد
الله فلنا اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكر واجازه بعضهم
الفصل بالظرف نحو اذن يوم الجمعة اكرمك بنصب الفعل ووجهه
ظاهر واجازه بعضهم بالفصل بالنداء كما مر تمثيله والدعاء نحو
اذن عافاك الله اكرمك بالنصب قال بعضهم ولم يسمع شئ من
ذلك والصحيح منعه واجاز الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل
نحو اذن زيدا اكرم والارجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند
هشام الرفع لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس بطلان

العمل فلا اقل من ان يكون مرجوحا قوله المصدرية خرج بالتقييد كي
المختصة من كيف تخولي تحنحون الى سلم وما تيرت • قتلاكم ولظى
الهيجا نضطرم؟ وخرج به ايضا كي التعليلية فانها ليست ناصبة
للمضارع قوله وهي الداخلة عليها لام التعليل انما تعينت المصدرية
عند سيبويه والجمهور اذا وقعت بعدا للام لئلا يدخل الجار على مثله
اي مع امكان الاحتراز عنه وهذا اذا لم تقع لعدها ان فان وقع
بعدها ان كقولك جيت لكي ان تكرمني وكقوله اردت لكي ما ان
تطير بقربتي تزجح كونها حرف جر موكدا للام واحتمل ان تكون
مصدرية مرادفة لان وانما ترجح الاول لان ام الباب فلو جعلت
موكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيتقدم الفرع على الاصل ولان
ما كان اصلا في بابه لا يكون موكدا لغيره ولان ان ولبت الفعل فكانت
احق بالاعمال لقربها ومجاورتها قوله لكي لا تاسوا قال الشارح
في شرح الازهرية اي لعدم اساتكم انتهى ولقيره بالاساءة خطا
والصواب التغبير باساكم اي حزنكم وفعله اسي بغير همزة واخر
واما الاساءة فمصدر اساء اللازم والمساءة مصدر ساء المتعدي
قوله فان لم يتقدم كي لام التعليل الى آخره اعلم ان كي التعليلية
اي الدالة على ان ما قبلها سبب حصول ما بعدها تتعين اذا جاءت
قبل اللام او ان فالاول نحو جيت كي لا قراء فكي حرف جر
واللام تاكيد لها او ان مضمرة بعدها ويمتنع ان يكون كي ناصبة
للفصل بينها وبين الفعل باللام والفصل بينهما يمنع بالجار
ولغيره كما يمتنع ان يكون زايدة لانه لم يثبت زيادتها في غير
هذا الموضع حتى تحمل عليه والثاني نحو جيت كي ان تكرمني وقول
كيما ان تغرّ وتخدعا فكي حرف جر ويمتنع ان يكون ناصبة لبلا

يدخل

يدخل الحرف المصدري على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه ومجي كي
قبل اللام نادر ومنه قول الطرماح كادوا ليبصرهم كي ليلحقهم
قال ابو حيان والمحفوظ اظهار ان بعد كي الموصولة بما كقوله
كيما ان تغر وتخدعا • ولا احفظ من كلامهم جيئة كي ان تكرمني وبيع
الامران كما علم مما تقدم في نحو قوله تع كي لا يكون دولة فيصح ان تكون
مصدرية واللام مقدرة قبلها للتعليل وتعليله فان مضمرة بعدها
واذا قيل جيئ لتكرمني فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون
المضمر كي قال ابن هشام في المغني والاول اولى لان ان اكثر في عمل
النصب من غيرها وفي افتى على التجويز فيها بان تعمل مضمرة انتهى
قوله منصوب بان مضمرة جوازا وفي بعضها منصوب بان مضمرة
وجوبا والنصب بان مضمرة وجوبا مذهب البصريين فانهم لا يجوزون
اظهار ان بعد كي التعليلية الا في الضرورة كقوله كيما ان تغر وتخدعا
والمراد بالجواز على ما في بعض النسخ مقابل الامتناع الصادق بالواجب
ولا يصح حمل قوله منصوب بان مضمرة جوازا على مذهب الكوفيين لان
الناصب عندهم انما هي كي لا ان مضمرة وان جاز اظهارها عندهم وانما
اضمرت ان بعد كي لئلا يدخل حرف الجر على الفعل قوله وهي لام كي
التعليلية مثل التعليلية اللام التي للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه
ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانما لم تكن للتعليل هنا لانهم لم
يلتقطوه لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم
عدوا والزايدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وسنتكلم
على ادخل هذين اللامين في لام التعليل فلا يرد ان على الشارح والاولى
ما صنعه بعضهم من افصاحه بالجميع حيث قال وتضمر بعد اللام التعليلية
والمجودية والتي للعاقبة والزايدة ويحمل جواز اضمار ان بعد لام كي

ان لم يقترن الفعل بعدها بلا زايدة كانت تحويلا بعلم اهل الكتاب او
نافية تحويلا يكون للناس فان اقترن بها وجب اظهار ان ليقع الفصل
بين المتماثلين لانهم لو قالوا اللا تغضب كان في ذلك قلق في اللفظ
وبقوة في النطق فجمعوه باظهار ان وايجابها الفصل بين اللام
والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل
بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام كقوله من لا شئ حيه
بلا زاد قوله جوازا اى اضمارا جوازا اى جايزا او ذا جواز قوله
وهي الزايدة في خبر كان المنفية بما قال المرادي قلت ما نقل
عن البصريين من انها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضي انها
ليست زايدة وتقديره مريدا يقتضي انها زايدة لتقوية العامل
فليتامل ومعناها توكيد النفي ووجه التوكيد فيها اما عند
الكوفيين فلان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت
اللام زيادة لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقايم
لذلك فعندهم انها حرف زايد موكد غير جار ولكنه ناصب
بنفسه لقيامه مقام ان ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشئ
لزيادتها فكيف وهو غير جار واما عند البصريين فلان الاصل
ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان
قوله يا عاد لا ابرح من سلامتي ان العواذل لستن لي بامير
ابلغ من لا تلمنني لانه نهي عن السبب والحاصل انه اختلف في العامل
الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفي الى انه خبر كان واللام للتوكيد
وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان
تبعا للبصري وهو قول ثالث فانه صرح بانها موكدة لنفي الخبر
فظاهره موافقة الكوفي الا ان الناصب عنده ان مضمرة قال

الشيخ

الشيخ ابو حيان ليس بقول بصري ولا كوفي ومقتضى قوله موكدة انها
زائدة وصرح به ولد وقال في شرحه هذا الموضع من التسهيل
سميت موكدة لصحة الكلام بدونها لانها زائدة اذ لو كانت زائدة
لم تكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص
دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مغدرًا وهاما لان يفعل
ويقتضي تقييد السارح بكان او يكون اختصاص لام الجحود بالكون
المنفي بما اولم تكن اجاز دخولها في اخواتها بعض النحويين فيأتي
عليه نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا واجاز بعضهم دخولها في باب
ظننت نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله
لم يسمع فوجب منعه واجاز بعضهم دخولها في كل فعل منفي تقدمه
فعل نحو ما جيتني لتكرمني قال ابو حيان وهذا فاسد لان
شرط لام كي وشرط النفي ان لا ينتقض بالا فيمتنع ما كان زيدا
ليفعل وخرج بما ولم لاولن وان لا لهن لا ينفين الا المستقبل
والحال قال في المغني وقد تحذف فكان قبل لام الجحود كقوله
فما جمع ليغلب جمع قومي ◆ مقاومة ولا فرد لفردي ◆ اي فما كان
جمع وقول ابي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا
لادعهما انتهى قوله وجوبا اي اضمارا وجوبا اي واجبا او ذا وجوب
وعلل وجوب الاضمار بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد
سيفعل جعلت اللام معادلة ومقابلة للسين فكما لا يجمع بين ان
الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة
بينهما لفظا قوله وسميت هذه اللام الى آخره هذه التسمية من باب
تسمية الشيء العام باسم الخاص قال النحاس والصواب تسميتها
لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى

قوله حتى الجارة خرج الابتدائية والعاطفة قوله المفيدة للغاية او التعليل
اى لان ما قبلها ينتهى عند حصول ما بعدها او ان ما قبلها لاجل حصول
ما بعدها قال استاذ شيخنا فحاصل الكلام ان معنى حتى حينئذ
ان ما قبلها لاجل حصوله ما بعدها او ينتهى عند حصوله سواء تحقق
المسبب والمنتهى او منع مانع من حصولها لان ما بعدها حاصل بخلاف
ما اذا اريد الحال فافهم ولا تغفل فان المواضع من مزال الاقدام والاقلام
انتهى قوله اسلم حتى تدخل الجنة التمثيل به للتعليل صحيح لان الاسلام
سبب الاسلام والاسلام سببه دخول الجنة والمراد من السبب ههنا
ما يكون مفضيا الى المسبب المقصود فى الجملة وان لم يكن مستلزما
قوله منصوبا بان مضمرة وجوبا بعد حتى انما كان النصب بان
مضمرة وجوبا بعد حتى لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين قال
ابن هشام الانصارى لانها قد عملت فى الاسما الجر كقوله تعالى حتى مطلع
الفجر حتى حين فلو عملت فى الافعال النصب لزم ان يكون لها عاملا
واحد يعمل تارة فى الاسما وتارة فى الافعال وهذا لا نظير له فى العرب
انتهى واعترض واجيب عنه بما بيناه فى الاصل وانما ينصب
المضارع بعد حتى بان مضمرة وجوبا ان كان مستقبلا بالنسبة
لما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم ايضا كقوله تعالى
حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه الصلاة والسلام
مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعا او لا كقوله تعالى وزلزلوا
حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن
الاخبار الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم قال ابن هشام فى المغنى
ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب وانكان
بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان اما لو كان للحال فانه يرفع

الا ان

الا ان الحال تارة تكون تحققها وتارة تكون تقديرا فالاول كقوله
سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والثاني
كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك اردت
حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول
لان القول والزلزال قد مضيا انتهى قوله والجواب بالفا
والواو فيه قلب والاصل والفا والواو في الجواب قوله المفيد
للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير
المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها وخرج به
بتقييد الفا بالسببية اي مع العطف كالسببية التي لمجرد العطف
ومجرد السببية قوله المفيد للمعية الواو المفيدة للمعية هي التي
تقصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد وخرج بتقييد
الواو بالمعية العاطفة والاستينافية كما في لا تاكل السمك وتشرب
اللبن اذا جزمت تشرب او رفعته ويوخذ من قوله المفيد للمعية
اي التي قصد بها المعية ان النصب بعد الواو ليس على معناه بعد
الفا وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر وزعم بعضهم
ان النصب بعدها على معنى الجواب وليس بصحيح نبه على ذلك المرادي
لا يجوز في كلام المصنف ان رفع الواو قوله الواقعتين الى اخره خرج
به نحو زيد ياتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه وخلاف ذلك ضروره او
قول وانما اعتبر الوقوع بعد ما ذكر ليبعد بتقدم ما ذكر المستدعي
جوابا عن توهم ان ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة قوله
بعد الامر شرطه امران احدهما ان يكون بصيغة الطلب فلو قلت
امسك حديثك فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائي والثاني

ان لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز ان تقول صه فنكرمك بالنصب
هذا قول الجمهور وفيه كلام اخر ذكرناه في الاصل **قوله** نحو ائتني فاكرمك
الك او واحسن اليك مثالان للامر اولهما للفاء وثانيهما للواو اي ليكن
منك ايتاء فاحسان مني اليك اي واحسان مني اليك **قوله** او بعد
النهي مشروط بان لا ينتقض النهي بالاتي قبل الفاء والواو فان نقض بالا
قبلها امتنع النصب نحو لا تضربه الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب
الرفع وان نقض بعد ما لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب
عليك او ويغضب عليك الا ناديا بالنصب **قوله** نحو لا تخاصم زيدا
فيغضب او ويغضب مثالان للنهي اولهما للفاء وثانيهما للواو اي لا يكن
منك خصام لزيد فغضب منه او وغضب منه والحق الكوفيون
بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء
الدايم ثم يغتسل منه وجوز بن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير
المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به با
لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم ايضا **قوله**
نحو ما تنزل عندنا فتصيب علما او وتصيب علما مثالان للعرض
اولهما للفاء وثانيهما للواو الا يكون منك نزول فاصابة علم او واصابة
علم **قوله** نحو هلا اكرمت زيدا فتشكرا او وتشكر مثالان للتخصيص
اولهما للفاء اي هلا يكون منك اكرام لزيد فتشكر وثانيهما مثال للواو
اي هلا تجمع بين اكرام زيد وشكره **قوله** نحو ليت لي مالا فانفق منه
او وانصدق به مثالان للتمني اولهما للفاء وثانيهما للواو اي ليت لي
مال فنفق منه او وتصدق به **قوله** نحو لعلي ارجع الشيخ فيفهمني او
ويفهمني مثالان للترجي اولهما للفاء وثانيهما للواو **قوله** او بعد
شرطه ان يكون بالفعل فلو قلت سقيا لك فيثرونيك الله لم يجز

قول

قوله رب وفقني فاعمل صالحا او واعمل صالحا مثالان للدعا اولهما للفا
ثانيهما للواو اى يارب لكن منك توفيقي فعمل صالح او وعمل صالح
قوله او بعد الاستفهام شرطه كما في سرح السدوران لا يكون
اداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل اخوك
زيد فاكرمه بخلاف هل اخوك قايم فاكرمه اى وبخلاف افي الدار
زيد فاكرمه لان الظرف ينوب مناب الفعل ولا فرق بين الاستفهام
الحروف نحو قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام
الاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له برفع
ضاعفه ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله سبحانه وتعالى من
يدعوني فاستجيب له من يستغفرني فاغفر له والاستفهام بالظرف
نحو اين بيتك فازورك ومتى تسير فارافقك وكيف تكون فاصحبك
شرط ابن مالك في الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه
امتنع النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا
لمن سبك مصدر مستقبل منه وهذا شرطه ابو علي خلافا للمغاربة
قوله نحو هل زيد في الدار فامضي اليه او وامضي اليه مثالان للاستفهام
اولهما للفا وثانيهما للواو اى هل يكون حصول لزيد في الدار فامضامني
اليه او وامضامني اليه قوله او بعد النفي المحض المراد بالمحض غير
الراجع الى معنى الاثبات قوله نحو لا يقضي علي زيد فيموت او ويموت
مثالان للنفي المحض اولهما للفا وثانيهما للواو قوله ولو قال والفا
للواو الى آخره لو قال بدل او ضح واصحا لكان اولى ولم يمل المصـ
للتسمح في هذا الكلام لظهور المراد من ان الناصب هو الفا او الواو
قوله التي بمعنى الى او الى حرج به او التي لا تكون بمعنى واحد منهما
ان الفعل بعدها ينصب بان مضمرة جوازا اذا كانت مسبوقة باسم

خالص من التاويل بالفعل فان قلت يرد على تقييد الشارح بقوله الذ
بمعنى الا او الى انه يخرج ايضا والتى للتعليل نحو لا طيعن الله او
يغفر لى قلت المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد قوله لا لرسك
او تقطينى حتى المقصود به التمثيل والمثال يكفيه الاحتمال فلا يرد ا
يصلح للتعليل والغاية والاستثناء وما ذكره الشارح من ان او فيه بم
الا هو ما قاله سيبويه فى لا لرسك او تقطينى حتى قوله واو ما ذكر
من ان او حرف عطف اى على مصدر معمول من ان والفعل على مصدر
ما قبلها هو المشهور باب الجوازم قوله والجوازم ما بين
عشر الجوازم جمع جازم او جازمة ولا ينافيه قوله ثمانية عشر لما
عن النووى قوله ما يجزم فعلا واحدا اى بالاصالة والا فقد ينو
المجزوم به يعطف غيره قوله وما يجزم فعلين مبنى على الاعم الاغ
والا فقد يجزم فعلا وجملة قوله فلم حرف يجزم المضارع اى غال
وقدير تقع الفعل بعدها تحول يوفون بالجار فقيل ضرورة وقال
ابن مالك لغة وزعم التحيانى ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعض
الم نشرح بالنصب قوله وينفى معناه اى يدل على انتفاء معناه النفى
الذى هو الجزم لا على ان الغير نفاه قوله وتقلبه الى المضى اى معنى
بمعنى الزمان الى الزمان الماضى ففى كلامه استخدام وهو ان ير
بلفظ له معنيان احدهما ثم يضميره الاخر او يراد باحد ضميريه ا
ثم بالاخر الاخر قوله المراد فهم فيما تقدم فيه به احترازا ع
التى بمعنى الا نحو قوله ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم و
التى هى حرف وجود لوجود نحو لما جاء زيد اكرمته واذا تاليك ل
تجد موقعا للاحتراز فان لما لا تدخل على المضارع الا جازمة قول
وينفى معناه ويقلبه الى المضى يجرى فيه نظير ما تقدم قول

فالمراد

فالمحرف للتقرير وجزم فيه نسمح فان الجازم انما هو لم والمعنى
للتقرير انما هو الهمزة كما هو مصرح به في كلامهم والتقرير الاستفهام
عن امر معلوم للمخاطب ليستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم
منه واعلم ان الهمزة تدخل على منفي فتخرج عن الاستفهام
الى التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي نحو الم نشرح
لك صدرك فيجاب ببلى كما في حديث البخاري بينا ايوب يغتسل
عريانا فخر عليه جراد من ذهب فجعل ايوب يحثي في ثوبه فناداه
ربه يا ايوب الم اكن اغنيتك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى
لي عن بركتك وقد ينفى على الاستفهام كقوله لخرقاء لم افعل
الذا لم تفعله اي احق انتفا فعلك فيجاب بنعم او لا وسمه قوله
الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقى الذي لاقاه امثالي
فيجاب بمعين منهما وقد يجيء لغير ذلك كالابطال نحو قوله تعالى
الم يأن للذين امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله والتوبيخ نحو ولم
تعملوا قوله فالمحرف للتقرير وجزم فيه نسمح كما تقدم قوله
لام الامر اي اللام الموضوعة لطلب الفعل سواء استعملت في الطلب
امر كان نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعاء نحو ليقض علينا
ربك او التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا او استعملت
في غيره كالتي يراد بها ومصحوبها الخبر نحو قل من كان في الضلالة
فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد والتهديد نحو ومن شاء فليكفر واضاف
اللام الامر الى والدعاء لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لانها
لم لنفسها فلا تقبل الاضافة وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع
اد خله لام الامر شابه امر المخاطب وهو مبني ولم يمكن بناؤه لذلك
وجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الاعراب فاعرب باعراب

يشبه البنا وهو السكون لانه الاصل في البنا فاللام لكون المشابهة مستفا
منه عمل الجزم قوله المستعملة في النهي والدعا اي الموضوعة لتستعمل في
النهي والدعا بان وضعت لطلب ترك الفعل سوا استعملت في النهي نحو
لا تخف اوفي الدعا نحو لا تواخذنا او في الالتماس كقولك لنظيرك غير
مستعل عليه لا تفعل كذا اوفي غير ذلك كقولك لولدك اوعبدك لا تظ
واشار بتقدير المستعملة الى ان قوله في النهي والدعا صفة للا بتقد
متعلق الظرف معرفة وان كان المشهور بتقدير متعلق الظرف نكر
وان جعل حالا فقدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج لا النافية وا
وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئت
لا يكن له علي حجة ولقلته لم يتعرض له المص وانما عملت لا الناهية
الجزم لكونها نظيره لا مرالامر من جهة انها للطلب او نقيضتها من
جهة ان اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركه خلاف لا النافية اذ لا
فيها قوله بلا الناهية اسناد النهي اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم
تواسطتها قوله والذي يجزم فعلين الخ دخل في قوله فعلين
المضارعان نحو وان تعودوا نعد والماضيان نحو وان عدتم عد
والماضي والمضارع نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه
والعكس وهو قليل بل خصه سيبويه والجمهور بالضرورة لكن
اجازه الفراء في الاختيار ونبعه ابن مالك ورد على الجمهور بقول
عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له
وقوله تعالى ان نشا ننزل عليهم من السما اية فظلت اعناقهم لان المعط
على الجواب جواب قوله ان الشرطية قال في المغني وقد تنقد
بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية نحو الا تنص
فقد نصره الله ان لا تنصروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني اكن من

الخاسرين

الخاسرين وان لا تصرف عني كيدهن اصب اليهن وقد بلغني
ان بعض من يدعي الفضل سال في ان لا تفعلوه فقال ما هذا الاستثنا
امتصل ام منقطع انتهى وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثنا الذي تحيلته
متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل واحترز بالشرطيه عن النافيه
وعن المخففه من الثقيله وعن الزايده فانها لا تجزم قوله يجزم
المضارع لفظا مشروطا بان يكون معربا والا فالجزم لمحله كالماضي قوله
الى الاستقبال اى المستقبل وقد تهمل ان حملا على لو ومتى حملا على اذا
الحديث فانك ان لا تراه فانه يراك وحديث وانه متى يقوم مقامك
لا يسمع الناس قاله ابن مالك ونازعه ابو حيان قوله وما تفعلوا
من خير يعلمه فان قيل الله عالم بكل شئ سوا كان خيرا او شرا
فما الفايدة في تعلق العلم بالخير وحده قيل المراد به الحث عقيب النهي
عن الشر ليستدل به ويستعمل مكانه وقيل المعنى على العموم
لكن اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفا باظهار الشرفه فان
قلت ما الفايدة في هذا التعليق مع ان علم الله تعالى متعلق بكل
شئ قلت قيل الترغيب في فعل الحسنات والترهيب عن اكتساب
السيات على ان الشرط قد يستعمل للدلالة على ان المشروط ثابت
مستقر في كل حال وهذا من ذلك القبيل وقد عرفت ان المراد
من التعليق في امثال هذا هو مطلق الارتباط سوا كان على سبيل
التوقف ام لا وما اسم متضمن لمعنى الشرط منصوب المحل على انه
مفعول تفعلوا مثل ايا تدعوا فلك السمين في اعرابه كل ما قلنا
في اعراب ما تنسخ يا تي هنا والذي قاله هناك ان ما في ما قولين
احدهما وهو الظاهر انها مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة
التقدير اي شئ ننسخ مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا والثاني الها شر طيه

ايضا جازمة لننسخ ولكنها واقعة موقع المصدر ومن اية هو المفعول به و
اى ننسخ نسخ اية قال ابو البقا وغيره وقالوا بجى ما مصدر اجابز النهى و
عن ابى البقا انه يزاد فى وما تفعلوا وجه اخر وهو ان تكون من خبر
فى محل نصب نعتا لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا فعلا كائنا
من خير ويجعله جزم على جواب الشرط ولا بد من مجاز فى الكلام فامر
ان يكون عبر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير كانه قيل نجازكم واما ان
تقدر المجازاة بعد العلم اى فيثيبه عليه قوله من اسم شرط وجزم
فان قلت ما محله قلت محله رفع بالابتدا وفى خبره خلاف الا
انه جملة الشرط وجزم لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضمير
فعولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس
يقوم وانما توقفت الفايدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا
حيث الخبرية قوله كقوله تعالى اى قول الله وجملة نحن
معترضة او حالية للتعظيم والتميز اى عما لا يليق به علوا كبيرا
الاضمار بنا على شهرة الكلام المحكى فان قيل قد اشتهر فى جم
الكتب مثل هذه العبارة كقوله وقولها اى الشاعر والشاعر
وان لم يشتهر بل جهل القايل بيقين فالجواب هذا لا بد
جواز الاضمار نظرا الى شهرة القايل كما ظنه المولى سعد الدين
التفتازانى فى شرح المفتاح والى ما حمل ان القايل تارة يجهل بيقين
كقوله مثلا ويعود الضمير الى القايل بدلالة لفظ القول وتارة لا
ويكون المحكى مشهورا لسبب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر المقول
معرفة قايله فجواز الاضمار بنا على هذا ومدخول نحو هو جزيى
قبلها نقصد بذكره توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح ان يراد به حقيقة
وهى التلفظ اذ ليست من جزييات مهما والفعل المجزوم بها فوجب

على المق

على القول ومهما نائبه الى آخره عطف بيان اى نحو مقوله الذى هو مهما
لى قال معناه السيد الجرجانى فى بعض حواشيه قوله فمهما اسم شرط
جزم الدليل على انها اسم عود الضمير عليها فى نحو مهما نائبه من
نة والضمير بالاستقرا انما يعود على الاسما قال الزمخشرى وغيره
عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى انتهى اى
وقال فى المغنى والاولى ان يعود ضمير بها على الايه انتهى وهل
هى بسيطة او مركبة خلاف واختار الشيخ ابو حيان البساطة لانه لم
قم على التركيب دليل وعليها فهل الفها للتانيث او الالحاق وعلى
تركيب فقيل مركبة من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من
الف الاولى دفعا للتكرار لتقاربهما فى المعنى وقيل غير ذلك قوله
فى موضع نصب على الحال من الهاء من به فان قلت اذا كان الجار
والمجرور حالا من الضمير فى به يكون العامل فيه ثابت لان العامل
فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا
ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور
سامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء واسم المتعلق على المتعلق
ان الحال فى الحقيقة متعلقة معه او متعلقه فقط قوله والفا على
ستنزفيه جوازكذا فى بعض النسخ والصواب وجوبا كما فى بعض
خر قوله وتحن اسمها ان قدرت مجازيه هو الظاهر وفى المعنى
قولهم فى نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور
فى موضع نصب او رفع على المجازيه او التميميه والصواب الاول
لان الخبر لم يجى ء فى التنزيل مجرورا من الباء الا وهو منصوب نحو
اهن امهاتهم ما هذا بشرا قوله وبومنين خبر ما ظاهره ان الباء
عملية مع انها زايدة على كلا التقديرين فتفى عبارته تسمح قوله

وجملة ما تحن لك يوم متبنى في موضع جزم جواب الشرط ان قلت لم كان
محل الجملة المقرونة بالفا الجزم وغير المقرونة بها نصب نحو ان
قام زيد فام عمرو المحل للفعل الماضي وحده قلت لان المقرونة لا تصلح
للاداة على الفعل والفا تهيي الجملة لربطها بالاداة وكان المحل في الثابتة لها
واما غير المقرونة فالاداة متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوبها بنفسه
بالذات فجوزته فليتامل قوله وانك اذا ماتات الخ بات وانيا
من الاتيان وروى بدلها ناب وابيا بالباء الموحدة قوله فاذ
ما حرف شرط على الاصح هو مذهب سيبويه وصححه ابن مالك
وغيره قوله اي وهي بفتح الهمزة وتشديد الياء حيث ما تضاف اليه
من عاقل وغيره فان اضيفت لمكان او زمان فظرف مكان او زمان
او لمفعول او لمصدر فكذلك وهي للعموم قوله ايا ما تدعوا اي ا
اسم تسموا قوله متى هي للعموم في الزمان قوله متى اضع العمامة
تعرفوني بجزء بيت لسحيم ابن وثيل صدره انا ابن حلا وطلاع الث
والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لـ
الامور اعني رجل حلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل د
اي انكشف امره قوله اين ما تكونوا يدركم الموت قرئ برف
يدركم على حذف الفا كما في قوله من يفعل الحسنات الله يشكر
او على انه كلام مبتدا وابن ما منفصل كلا تظلموا قوله حيثما تستق
يقدر لك الله الخ النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة
يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا قوله
وكيفما ما ذكره من ان كيف تجزم هو مذهب الكوفيين وقطرب
ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنى لا عملا وذلك لما لفقها
كما وان الشرط يوجب موافقة جوابها لشرطها قوله واذا

للاداة

الشعو

الشعر معطوف على ثمانية عشر وقد اشار الى ذلك الشارح بقوله زيادة
على ثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا يجزم فيه لانها موضوعة لزمن
معين واجب الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع
وعدمه وذهب الصيمري الى الجواز مطلقا اذا كان مما كقوله ٭ وكنا اذا
ما سل السيف يضربه ٭ واجيب بان الرواية الصحيحة منى ما وعلى تقدير
تسليم ذلك يكون ضرورة قوله واذا نصبك خصاصة فتحمل عجز بيت
صدره ما استغن ما اغناك ربك بالغنى ما مصدرية ظرفية والخصاصة
الفقر والحاجة وتحمل اما بالجيم اى اظهار الجمال بالتعفف او كل الجميل اى السمح
المذاب واما بالحاء المهملة اى تكلف المشقة قوله وهو وفاعله جملة
فعلية في موضع جزم على انها جواب الشرط والذى في كلام الجماعة
انها المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد صرح
به الشارح فيما حيث قال وجملة فانا لك بمومنين في موضع جزم جوابا
لشرط ويمكن حمل كلامه هنا على ما صرح به فيما سبق قوله اسيف
فعيل بمعنى فاعل من الاسف وهو شدة الحزن والبكاء والمراد رقيق
القلب وقال بعضهم الاسيف الرقيق الرحيم باب
مرفوعات الاسماء قوله المرفوعات سبعة المرفوعات جمع
المرفوع لان موصوفه اللفظ وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطردا
صفة الذكر الذى لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وكالايام
الخاليات والجبال الراسيات ويجوز ان يكون جمعا لمرفوعه ولا ينافيه
قوله سبعة لما تقدم عن النووى ولا يخفى ان المرفوعات اكثر من
سبعة اذ بقى منها اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات
بليس وخبر لا النافية للجنس فعموم المبتدا هنا وخصوص الخبر وهو
قوله سبعة لا يعتد به حقيقة الحصر بل التسهيل على المبتدا تبعه عن

التوجه لعبرها الموقع في المشقة الناشئة عن الاشارة للغير بالتعبير بما
يسعر بعدم الحصر فيها فان قلت فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكره
قلت لعل ذلك لشهرتها وكثرتها هذا ولقايل ان يقول لا نسلم ان هذه
المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة لان المراد باخوات كان الكلمات
التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر فدخل في اسم كان واخواتها اسم افعال
المقاربة واسم ما ولات وان المشبهات بليس ولا ينافي ذلك ما ياتي من
قوله وهي كان وامسى الخ لانه اقتصار على المشهور والمراد باخوات ان
الكلمات التي تنصب المبتدا وترفع الخبر فدخل في خبران واخواتها خبر
لا النافية للجنس مع ان المصنف ذكره في المنصوبات باسمائي وبقاء الصحة
بالمرفوعات لانها العمدة بنى بالمنصوبات لانها فضلة غالبا ثم ثلث
بالمجرورات لانها منصوبة المحل في دون المنصوبات لفظا قوله
الفاعل انما قدم الفاعل لانه اصل المرفوعات عند الجمهور قوله الذي
لم يسم فاعله اي الذي لم يذكر فاعله الاصطلاحي بان ترك ولم يقصد
وانما اضيف الفاعل الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به
ويحتمل انه على حذف مضاف اي فاعل فعله قوله واخواتها اي
واحدى اخواتها اي امثالها واشباهها قوله وهو اربعة اي التابع
لا بقيد كونه تابع مرفوع باب الفاعل قوله رسمه
بعض خواصه انما كان ما ذكره المصنف رسما لان الرفع وكونه مذكورا
قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل فان قلت في هذا الرسم نظر
فان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله غير داخلين في حقيقته بل الرفع
حكم من احكامه استفيد من دليل خارج عنه قلت لا يخفى على عاقل
فضلا عن فاضل ان كون ما ذكر خارجا عن حقيقة الفاعل لا ينافي
وقوعه في رسمه بل يقتضيه فان الرسم هو التعريف بالامر الخارج فلا

يصح

صح توجيه النظر بخروجه عن حقيقته بل الوجه في الاعتراض على هذا
الرسم ان يقال الرسم بالحكم يوجب الدور لان تصور الحكم متاخر عن تصور
المحكوم عليه فيتوقف تصور كل منهما على تصور الاخر وذلك دور ويجاب
بان المتاخر تصوره عن تصور الفاعل هو رفع الفاعل وهذا ليس ماخوذا
في التعريف لا الرفع مطلقا او الرفع بالفعل او شبهه لانه لا يتصور في الفاعل
متحققه في غيره كنايب الفاعل واسم كان فان قلت يشكل تصوره
بالخاصة بانها توجد في غيره كاسم كان واخواتها قلت لا اشكال
مع ملاحظة ما قرروه من انقسام الخاصة الى مطلقه وهي ما تختص
بالشيء بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان والى اضافيه وهي
ما تختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالماشي للانسان فان قلت
اذا كانت الخاصة هنا اضافية لانها تختص الفاعل بالمسند الى بعض
اغياره كالمسند الى بعض كاسم كان فهل يصح التعريف بها قلت
نعم على ما صوبه السيد فقال والصواب كما ان المغير في المعرف كونه
موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ما سواء كان التصور بالوجه
المميز عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه انتهى قوله الفاعل هو الاسم
الخ والمراد هنا الاسم حقيقة او حكما ليشمل نحو انا انزلناه من قوله نحو
ولم يكفهم انا انزلنا فان قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في
حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل
في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف
قلت هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان
يدعى ان اطلاق الاسم على الحكمي حقيقة لا مجاز وانهم المراد برافع الفاعل
ليكون كلامه جاريا على القولين في رافعه والصحيح ان رافعه ما اسند
اليه من فعل او شبهه خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد والمراد بشبهه

ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري وهو اسم الفاعل نحو مختلف
الوانه واسمه المبالغة نحو ضراب او ضروب او مضراب او ضريب
او ضرب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو فولك الا ان ظلم
نفسه المرء يتين واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدينار زيدا واسم
الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين عند جماعة
كسيبويه نحو ومن عنده علم الكتاب وافي اسد شك قال ابو حيان او ما
موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا نحو جاوزني اياك ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه
المرفوع واياك وضع موضع احذر وما يجري مجرى اسم الفاعل
كالصفات والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق وقد سمع في اعراب
الفاعل والمفعول اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل ورفع
المفعول وعكسه وهو الوجه وما عداه لا يقع الا في الشعر او في شاذ
من الكلام بشرط امن الالباس وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا لان
من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ وقول الشارح بفعله عائد
اليه محاكاة المتن والا فقد علمت ان الرافع له لا ينحصر في الفعل وله
اقتصار المص على الفعل لانه الاصل ويحتمل تقدير مضاف اي المذكور
قبله مفيد فعله ويكون المراد بفعله فعله اللغوي وهو الحدث وقوله
المص المذكور قبله فعله اي حقيقة نحو قام زيد او حكما كما في الفاعل المؤول
فان القبلية فيه حكمية كوجوده او هو على خلاف الاصل لمانع الاسناد
قوله الصادر منه لم يقصد به بيان الفعل الرافع بل بيان مدلوله
الذي بسببه رفع الفاعل قوله فعل منه اي من تعريف الفاعل
فان قيل لا فائدة في قوله فقد علم الخ لان الاخبار بالامر المعلوم

لا فايدة فيه قلت فايدة ذكره دفع التوهم والغفلة وايضا تجميع الاقسام
لا يهتدى الى علم ذلك مما سبق فنبه الشارح على ذلك شفقة على المتعلمين
حيث لم يعمل في التعليم جانب الذكى ولا الغبى سواء اختار علم دون عرف
لان المعرفة كما تقدم ادراك الجزئى والعلم ادراك الكلى ولهذا يقال
عرفت الله دون علمته وههنا ادرأن الكلى لان الحد كلى قوله لا يكون
الا اسما وذلك لان الفاعل مسند اليه فلا بد من ان يكون اسما او ما في
تاويل الاسم وقد مضى خلاف الكوفيين في وقوع الجملة فاعلا او نايبا
عنه فلا تغفل قوله ولا يكون مع الفعل الا مرفوعا وذلك لان الرفع
علامة الفاعلية كما تقدم وغيره الفعل كالفعل ويحتمل ان في الكلام
مضافا محذوفا اى مع معنى الفعل المعنوى قوله ولا يكون الا موخرا
عن الفعل اى يكون رتبة حقيقة او حكما كما في الفاعل المستتر فان الرتبة
فيه حكمية كوجوده او هو على خلاف الاصل لمانع الاستتار وذلك لان
الفاعل معمول للفعل وليس عامله فيه ولم يعتنوا بحال المفاعيل
فلم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات
وما ذكر من وجوب تاخير الفاعل عن الفعل هو مذهب البصرى
وعند الكوفى يجوز تقديم الفاعل فان قلت ما فايدة الخلاف بين اهل
العلمين قلت فايدته تظهر في التثنية والجمع فتعود على راى الكوفيين
الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راى البصريين
بل لا بد من الضمير المطابق في قام قوله وهو على قسمين ظاهر ومضمر
اى صادق عليهما ومجموع لفظى ظاهر ومضمر بدل من القسمين او بيان
لهما اجرى الاعراب على كل منهما لتعدد متبوعهما معنى ويجوز رفعهما
خبر مبتدا محذوف ونصبهما بفعل محذوف تقديره اعنى قوله
ورفعه الماضى ليستثنى منه افعل في التعجب كما احسن الزيدين وافقر

الاستثنا نحو قام القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون بكرا
فانها لا ترفع الاضمير استتر او بجوز الشارح في قوله يرفعه الماضي
الخ اى يرفع الفاعل الظاهر ومراده الاسم الظاهر الذى يعبر
على انه فاعل قوله اذ اسند الى غايب اى الى شخص غايب مذكرا كان
او مونثا مفردا او مثنى او جمعا واحترز به عما اذا اسند الى متكلم او مخاط
فانه لا يرفع الاضمير قوله وللتاسع الخ لا يقال التاسع والعاشر
داخلان في المفرد المذكر والمفرد المونث فتكون الاقسام متداخلة
لانا نقول ان تداخل الاقسام لا يضر في التقسيم الاعتبارى ولا يقدح
في صحته لتباينها بالاعتبار وهو كاف في صحته كما هو مقرر قوله
وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا اشارة الى تعريف مطلق المضمر
لانه لما ذكر الفاعل المضمر فقد ذكر امران احدهما المضمر المطلق لان
المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما
المضمر الفاعل فذلك الضمير اما ان يعود الى مطلق المضمر او الى الفاعل
المضمر لا جايز ان يعود الى الفاعل المضمر لصدق ما كنى به عن الظاهر
اختصارا على المضمر الذى ليس بفاعل فلو كان تعريفا للفاعل المضمر
لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين ان يكون الضمير الى مطلق
المضمر فيكون ما كنى به عن الظاهر اختصارا تعريفا له قوله
متصل ومنفصل اى متصل بعامله ومنفصل عن عامله وبدا بالمتصل
لانه اخصر من المنفصل قال الرضى ان اصل الضمائر المتصل المستتر
لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخص
من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال انتهى قوله او ومعه
غيره فيه انه صادق بكون الموضوع له المتكلم وحده لكن مشروطا
بمصاحبة غيره فالكون معه غيره شرط للموضوع له خارج وكذا المصاحبة

خارج

خارج والظاهر ان المراد ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره فلبنا مل
المراد بالغير مصاحب اى مشارك له فى مدلول الفعل او قدر انه مشارك
ه فى التكلم كما قيل واوهنا فيما مانى لمنع الخلو فلا يخرج ما وضع لكل من
المتكلم والمخاطب والغايب قوله ومجموعها اربعة وعشرون اى مجموع
انواعها اربعة وعشرون قوله حاصلة من ضرب اثنين فى اثنى
عشر لان الاثنان المتصل والمنفصل والاثنى عشر المتكلم وحده الى
اخره قوله فالمتصل هو الذى لا يبدا به ولا يلى الا فى الاختيار اى هو
الذى لا يصح عند الفصحا التلفظ به غير متصل بكلمة اخرى ولا يقع الا
بعد فى الاختيار فان قيل لا فايدة فى الجمع بين الابتداء به ولا يلى
الا فى الاختيار الا زيادة الايضاح لانه يلزم من احدهما الاخر قلت
له فايدة هى بيان حكم المتصل اذ لو اقتصر على احدهما لم يعلم منه
الاخر فتامل قوله ويرفعه الماضى والمضارع والامر ولا ينافى
انه يرفعه ايضا غير ذلك مما تقدم قوله قالتا المصدر منه ضمير المتكلم
وحده واعلم ان الطاء والدال تبدلان ابدا لاستثقال تا الفاعل فى نحو
حصط وفرد واصل حصط حصت من الحوص وهو الخياطة شبهوا
تا الفاعل بتا افتعل فابدلوها طاء ووجه شذوذه ان تا الضمير كلمة
تغيرها بوجب ابدالها بالكلية واصل فرد فرت من الفور فعل
فيه مثل ما مر فى حصط والظاهر ان كلا من الطاء والدال فاعل
لانه ضمير رفع فى محل رفع قوله محله رفع على الفاعلية فان قلت
كيف ساغ الاخبار عن المحل بقوله رفع قلت لانه على حذف مضاف
اى من المبتدا اى اعراب محله رفع واما من الخبر اى محله رفع او ذو
رفع ويمكن ان يحمل الكلام على المبالغة وتنزيل الاعراب للزومه
المحل منزلة المحل وهو امر سهل وان استصعبه بعض من يدعى الفضل

من ضعفة الطلبة قوله وان انفتح ما قبلها هي مفعولة وكذا اذا سكن
ما قبلها اي من اخر الفعل وكان الفاعل نحو دعانا ورمانا وعزانا وقد يقال
ان كلام الشارح متناول لذلك بان يراد بقوله وان انفتح ما قبلها ما يشمل
التقدير وهذا كله مع الماضي اما مع المضارع والامر فهي مفعوله
مطلقا قوله هي في موضع رفع على الفاعلية اي في موضع اسم لو كان
معربا لكان مرفوعا قوله والميم والالف حرفان دالان على التثنية
قال الرضي شركوا في المتكلم بين المذكر والمونث وزادوا الميم قبل الا
المثنى في ثما وقبل واو الجمع في نحو المبلايلتبس بالمخاطب والمتكل
اذا اشبعت حركة التا وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يله
ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وزيدت للمونث نون
مشددة ليكون بازا الميم والواو في المذكر انتهى باختصار الفاظه قا
النفتازاني وشددوا النون لانهم قالوا اصله نصرن نحن فادغمت ال
في النون ادغاما واجبا انتهى واذا اجتمع مخاطب وغايب فالغا
تغليب المخاطب نحو ضربتما اي انت وزيد وضربتم اي انت وزيد
وعمرو وانتما وزيد قال ابو علي وقد تلحق الباتا المونث مع الها
نحو اكرمتنيه قوله وما ذكرناه من ان التا في الجميع هي الفاعل وما
اتصل بها حروف الى اخره لحا فف الى الان على خلاف في ذلك فقد
رايت في المغني والحركة اي التا الحركة في اواخر الافعال ضربت نحو
قمت وقمت وهما اي حروف فقال في قولهم في السب كنتي او
التا هنا علامة كالواو في اكلوني البراغيث ولم يبين في كلامهم ا
هذه التا تكون علامة ثم رايت ابن الجلال السيوطي قال في الهمع ان ا
على كونه ضميرا سنة التا والكاف والها وتا المتكلم وانا ونحن
قوله ولا تقع هذه التا الا فاعلة اي لا مفعولة فالحصر اضافي فلا

الها فقد

انها فقد نفع نائبة عن الفاعل كما بانى قوله جوازا وصف مصدر محذوف
اى استثنارا جايزا اى ذا جواز ولا يجوز ان يكون تمييزا والا كان محولا
عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالاستثنار الجواز وهو فاسد فتامل
قوله تقديره هو لم يريد وابه ان المستتر لفظ هو بل المراد انه
اذا اريد تفسير معناه فسر بهو فان المستتر له صورة فى العقل
لا فى الالفاظ قوله ففى ضربت ضمير مستتر جوازا تقديره هى
قال الرضى ويجب ان يكون المقدر فى ضرب وضربت متغايرين
لا فى البارز نحو هو وهى وقال ايضا واستتر لانه مفسر متقدم
لفظا فى الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب فكان احق بخفف الغا
قوله والتا الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تانيث الفاعل
ما ذكره من ان التا حرف وضع لعلامة التانيث هو المشهور
وقول الجمهور قال فى المغنى وزعم الجلولى انها اسم وهو خرق لاجما
عليه فبانى فى الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة
قبله خبر ويرده ان البدل صالح للاستغنا عن المبدل منه وان عود
الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم قليل
ان تقديم الخبر الواقع جملة قليل ايضا قوله ضربتا فان قيل
ما ذكروه من ان توالى اربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الوا
مفوض لضربتا قلت اجيب عنه بانا لا نسلم ان توالى اربع متحركات
يوجد فى ضربتا لان التا فى ضربتا وان كان متحركا لفظا الا انه
فى حكم الساكن فلم يوجد فيه توالى اربع حركات ومن اجل ان التا
فى ضربتا فى حكم الساكن سقط الالف فى رمتا لانتفا الساكنة حكما
لان حركته عارضة والعارض كالعدم لا اعتداد به الا فى لغة ردبة
فانه يقول اهل تلك اللغة الردبة رماتا باثبات الالف قوله والالف

زائدة اى فى الخط قال الجاربردي واما الزيادة فانهم زاد والبعد واو الجمع
المنطرفة فى الفعل الفاخوا كلوا وشربوا فرقا بينها وبين واو العطف فا
وان لم يحصل الالتباس فى نحو اكلوا وشربوا الان واوه تكتب متصل
وواو العطف لا تكتب متصلة لكن قد يجئ من الافعال ما لا تتصل به الو
صورة نحو جاد واوساء واو يحصل الالتباس حينئذ فجعلوا الباب كل
واحدا وهذا بخلاف نحو يدعوا ويغزوا فانه لا يلتبس وان قدر
الانفصال لان المفرد ليس يدع ويغزو وواو الجماعة غير المتطر
كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذى يجئ بعد
تمام الكلمة وان اعربت هم توكيد الواو الجمع زدت الفا لان الوا
حينئذ منطرفة لان الموكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منف
واما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الا
كما فى الفعل والاكثر يحذفونها لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبا
فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من يحذف الالف فى الفعل والاس
وان لزم الالتباس لندوره وزواله بالقرائن **قوله** ضربن قال الا
واقتصروا على نون واحدة فى مقابلة الواو اذ كانت واحدة **قو**
فهو ما يقع بعد الا وما هو فى معناها اى هو الذى يصح عقد الفه
ان يقع بعد الا وما هو فى معناها فى الاخبار اى كان الفاعل الذ
بعد ملاحظة معنى الا وارادة دخوله عليه بمعنى انه اذا اريد الا
عن المراد يكون الفاعل بعد الا هو لا ان انما بمعنى ما والا **فقد**
الخ اى وانتهى الخ اوقوله منتهيا الخ **باب المفعول الذ**
لم يسم فاعله قوله الذى لم يسم فاعله المراد فاعل فعله او اضا
الفاعل الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به **قوله** ا
لم يذكر معه فاعله اى ترك ولم يقصد فلم يخطر الى ذكر فاعل له لفظ

ولا نقد

يلا تقدير اقوله الذى صدر منه الفعل فيه حمل للفاعل على الحقيقى ويجوز
حمله على الاصطلاحى وهو الاولى قوله ورسمه بذكر بعض خواصه س
بكرى فيه نظير ما تقدم فى باب الفاعل فلا تغفل قوله وهو الاسم
المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله يرد عليه الجار والمجرور اللهم الا ان يقال
انه فى حكم الاسم فان قيل هذا التعريف صادق على الربيع فى قولهم
انبت الربيع البقل فانه اسم حذف فاعله اى انبت الله البقل فى
وقت الربيع قلت المراد بفاعله فاعله الاصطلاحى فلا يرد نحو انبت
الربيع البقل قوله لقيامه مقامه فى رفعه الخ لو قال لقيامه مقامه
فى جميع احكامه لكان اخصر واشمل ولو قال فى وجوب الرفع والعمد
الثانى لكان احسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة فى مطلق
الرفع والعمدية لا فى رفع الفاعل وعمديته قوله وانابت الفعل
انابته لم يستثن المجرور نحو مر بهند لان القايم مقام الفاعل هنا
الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمونث فلا وجه لتانيث العامل
قوله والاصل ضرب عمرو زيدا يعنى ان الاولى والاليق اسناد
الفعل الى الفاعل وما ذكره من ان المبنى للفاعل اصل للمبنى للمفعول
هو الاصح وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان المبنى
للمفعول اصل براسه ونسب الى سيبويه ايضا قوله لغرض من
الاغراض اعلم ان الاغراض التى يحذف لاجلها الفاعل منها تفخيمه
بتحقيره وقصد صدور الفعل عن اى فاعل كان والايجاز والابهام
فرض واستقامة الوزن وغير ذلك مما تقرر فى علم المعانى قوله
من الاسناد اليه تقاوت الاسنادين ايضا قوله فان كان الفعل س
صحيحا ضم اوله وكسر ما قبل اخره اى ان لم يكن مكسورا اى يجب
ان يكون اوله مضموما وما قبل الاخر مكسورا قاله المولى سعد الدين

والكسر في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر ان لابد من تغيير ليفصل من المبني
للفاعل والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول وكسر الثاني دون
سائر الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل
هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب
خفة بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما
الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بس
لان المرفوع المفعول عوض عنه وهو كان وجاز فرد بسكون الزا
والاصل قصد اسكن الصاد وابدل زايا وحكي قطرب ضرب
بنقل حركة الراء الى الضاد وجاز عصر بسكون ما قبل الاخر وفي
قوله تعالى ردت الينا بكسر الراء وكل ذلك مما لا يعتد به نقض
انتهى وما ذكره المصنف هو المشهور ولغة الجمهور ومن العرب من
يسكن ما قبل الاخر الماضي كقوله • لو عصر منها البان والمسك
انعصرا • واختاره قطرب قال الحضراوي وهي لغة بكر بن وائ
وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في الغا
اللام فيقول في رمي ودعي مبنيين للمفعول رمى ودعي بفتح ال
والعين وهي لغة طي وهذا قياس عندهم فيقولون بقي والا
كسر العين فقلبوا الكسرة فتحة واللام الفا تخفيفا فحصل في
اللام ثلاث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه قوله كقيل و
الاصل قول وبيع نقلت حركة العين المتقل الى ما قبله بعد سل
حركته فان كان العين واوا قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصا
قيل في قول وبيع في بيع قوله شد ويحصل في قال ايضا عف
قال المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص قوله ضم
وفتح ما قبل اخره اي ان لم يكونا كذلك يعني انه يجب ان يكون

المضار

المضارعة مضموما وما قبل الاخر مفتوحا وانما فتح ما قبل الاخر
ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله
نحو يقال ويباع الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو و
الياء الى ما قبلها وقلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها
وكذلك الحال في يبقاد ويختار والاصل يختير ويبتعود قلبت
الواو والياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله ويشد الاصل
يشدد اسكن الحرف الاول وادغم في الثاني وجوبا لاجتماع المثلين
مع عدم المانع من الادغام قوله وسكت عن فعل الامر لانه
يبنى للمفعول قال بعضهم لفساد الصيغة وهو بيان لسبب
سكوت المص عن فعل الامر قوله على قسمين اي صادق عليها قوله
فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله اي مبني للاسناد للمفعول مالم يسم
فاعله والمراد فاعل فعل اذا قلت فعل مالم يسم فاعله فكلمة ما
الموصولة عبارة عن المفعول واذا قلت مفعول مالم يسم فاعله
فكلمة ما الموصولة عبارة عن العامل اي مفعول عامل لم يسم فاعله
اذا قلت مالم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة تحتمل هذين المعنيين
قوله ويسمى ايضا نائب الفاعل قال ابن هشام في شرح الشذور
ان عبارة النائب عن الفاعل اولى من قولهم مفعول مالم يسم فاعله
لوجهين احدهما انه لا يشمل غير المفعول به الثاني انه صادق على
المفعول الثاني من باب اعطى زيد درهما لانه مفعول مالم يسم فا
قال في المغني ان عبارة النائب عن الفاعل اولى لوجهين احدهما
انها احصر وثانيهما انها اوضح في المراد والمعرب ينبغي ان يختار الاو
للحصر قوله او للمجهول اي للمجهول فاعله وفيه انه قد لا يكون
فاعل مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التعميم اللهم الا ان يقال يكفي في

وجود مناط النسبة الامكان وكل فرد من افراد الفعل المذكور من
حيث انه بنى للمفعول يمكن ان يجهل فاعله **قوله** او مزيدا علم
ان الزيادة جات متعدية وغيرها يقال زاد الشي وزاده غيره
وما وقع في الاصطلاح غير متعد لانهم يقولون للحرف الزائد
دون المزيد فالمزيد عندهم ان كان مع فيه فهو اسم مفعول والا
فيحتمل ان يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر اى المزيد
فيه ويحتمل ان يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة كذا قال
المولى سعد الدين وظاهر عبارته ان تعديه الى واحد فقط واط
المعربين على ان ايمانا في زادتهم ايمانا مفعول يخالفه **قوله** على ز
ما مر اى كائن على موازنته ومشاكلته ما مر او موازنة ما مر اي
اضافة للمصدر الى فاعله او مفعوله فيجرى هنا نظير ما قيل ه
قوله ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات وقد ذكرناه
في الاصل فليرجع اليه من احب الوقوف عليه **قوله** زايد مشت
من زاد اللازم مما تقدم **قوله** الى اخرها اى واتبته في ذكر مبا
من الامثلة الى اخرها او فوزعت منتهيا الى اخرها **باب**
المبتدا والخبر جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا والتسمية
بالمبتدا والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبني والمبني عل
والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول **قوله** وهو الثالث والرا
اى ما ذكر من المبتدا والخبر **قوله** هو الاسم الصريح او المؤول الخ لا بد
عليك ان المراد من الاسم الصريح ههنا اسم ظاهر لا يحتاج في كو
اسما الى تاويل وتاصل كما ان المراد من المؤول ههنا خلافه فلا يرد
الاعتراض بان مقابل الصريح هو الكناية لا المؤول كما ان مقا
المؤول هو الظاهر لا الصريح ذهابا الى مصطلح اهل الاصول و

لشارح الصريح او المولد بين بدان الاسم في كلام المصنف شامل لهما فان
لت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان
ستعمل فيهما او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما يعود
لمجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز مشهور
مثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى ان اطلاق الاسم على المولد
حقيقة لا مجاز قوله العاري عن العوامل اللفظية اي من حيث
وعه بان لا يستند رفعه الى عامل لفظي وان لم ينجرد عن العوامل
من جهة اخرى قوله غير الزايدة وما اشبهها فقد لا دخال المجرور بحرف
ايد او ما اشبهه نحو المجرور بحرف زايد حسبك من فولك بحسبك
يد فان حسبك مبتدا والباقيه زايدة قال المرادي وذكر في شرح
كافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدا لانه لا يتعرف
لاضافة وانما يكون مبتدا اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم انتهى
قد بسطنا الكلام على ذلك في الاصل ومن المجرور بما يشبه الزايد
ن المغوار من قول القايل لعل ابي المغوار منك قريب ومنه
يضا الضمير الواقع بعد لو اذا قال في المغني في اجاث لو اذا اولى
لا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لو انتم لكنا موسرين ما
سمع قليلا لو اي ولو لاك ولو لاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه
المجرور هي جارة للمضمر مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر
لا تتعلق لو لا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف
قال الاخفش الضمير مبتدا ولو لا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير
عوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا
وقد ذكروا ان النيابة انما وقعت في الضمايا المنفصلة لشبهها بالاسما
الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لو لاك وزيد

نغنى رفعه لانها لا تخصص الظاهر قوله العارى اى المجرد عن العوا
اللفظية فان فعل التجريد عن العوامل اللفظية تقتضى سبق
وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن نيابة تقتضى سبق وجود النيا
ولم يوجد فى المبتدا عامل قط قبل سلمنا لكن قد يترك الامكان مترا
الوجود كما فى قولك للحفار ضيق فم الركية اى البير ووسع اسفل
وقولك سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس
نقل من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر و
من صغر الى كبر وانما اردت الانشا على تلك الصفة والسبب فى صح
ان الصغر والكبر جايزان على المصنوع الواحد من غير ترجح لاحد
وهو كذلك وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجايزين
وهو متمكن منهما على السوا فقد صرف المصنوع عن الجايز الاخ
فجعل صرفه عنه كتنزله منزلة ما لا يتاتى منه وكما فى قوله تعالى انا انشانهن انشاء فجعلنا
انشانهن تنبيها على العدم الاصلى امانة وما هنا من هذا القبيل قوله فتجرد
بالاسم الفعل والحرف فان قلت قد وقع مبتدا فى قولهم سمع بالمعيدى
خير من ان تراه قلت الخبر انه مووك بالمصدر اى سماعك فان
قلت فما بالهم اطبقوا على التاويل مع صدوره ممن يوثق به قلت
قال اسناد شيخنا للعلم البقينى بان المعنى الفعل غير مراد اى الحدث المس
بالاسناد التام فان قلت قد وقع الفعل مبتدا فى نحو ضرب ماض
والحرف مبتدا فى نحو من حرف جر فان الحكم على الفعل والحرف لا
الاسم والا لكذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا قلت المشهور
عند النحاة ان ضرب ومن فيما مر اسمان مسميان اريد بهما الفا
والحروف المستعملة فى معناها وفيما مر انما اسند الى الاسم والمخبر
حقيقة بالمسند ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهرا فى زيد قايم ف

الفعل م

فعل و

زيد

ريد والقائم حقيقة مدلوله قوله وبالمرفوع المنصوب والمجرور الخ خرج
به ايضا ما لا اعراب له اصلا كاسم الفعل على القول بان اسم الفعل
لا محل له من الاعراب قوله وبالعارى عن العوامل اللفظية الخ ان
قلت بقى عليه نايب الفاعل وخبران واخواتها قلت يمكن ان يجاب
بانه لا يجب فى بيان الاحتراز بالقيود التنصيص على كل ما خرج بل
يكفى التنبيه على ذلك بالتنصيص على البعض وليس فى كلامه ما يقتضى
التخصيص بالمذكور قوله والابتداء اى لفظه لقوله عباره الخ
عباره مصدر عبر كبشرى تلفظ بما يدل بمعنى اسم المفعول اى
معتبره وهذا التعريف لا يتناول الابتداء فى نحو قايم الزيدان فالاولى
ان يقال عباره عن كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد
الى اسناد غيره اليه او اسناده الى غيره وقد يقال اراد بقوله
خبرا عن الاول ما يشمل الخبر حكما ولا شك ان المرفوع فى نحو قايم
الزيدان فى حكم الخبر من جهة ان الغاية من تمنيه يمكن ان يقال
لما ذكر لكنه لا يتناول الابتداء فى نحو اقل رجل يقول ذلك فان
قل مبتدا لا خبر له لانه بمعنى الفعل فى قولهم قل رجل يقول ذلك
يقول ذلك صفة لرجل وليس غرضه ان كل جريه على رجل فى
تثنيته وجمعه فالمبتدا فيه لا خبر له اصلا لا حقيقة ولا حكما لكن صرح
فى التسهيل بان صفة النكره لعين مغنية عن خبره واشار لقول اخر
انها تجعل خبرا فقال فعل وقد يقوم مقام ما يفعل
احد افعل ملازما للابتداء والاضافة الى نكرة موصوفة بصفة معينة
من الخبر لا زم كونها فعلا او ظرفا وقد تجعل خبرا فلا بد من مطابقة
عليها للنكرة المضاف اليها ومن الاسم الاعلام المنقولة كتميم قايم او
زيد قايم وعبد الله قايم ومنه لا حول ولا قوة الا بالله كتر من كنوز الجنة

ولا اله الا الله كلمة الشهادة وزعم اسطيه الكذب قوله الاصل جواب عما
يقال تعريفه للخبر لا يتناول الخبر اذا كان جملة او جارا ومجرورا لانه
ليس باسم وانما كان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لان تركيب المسند
والخبر يتضمن نسبة امر الى خر فينبغي ان يكون المنسوب شيأ واحد
كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر
لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام
ضارب قوله وقايم خبره قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو
ذلك نظر لان نحو قايم لم يسند الى المبتدا بل اسند الى ضمير مستتر فيه
وهو ضميره مسندا الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتو
انه مسند الى المبتدا الا ان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو
باعتبار الدلالة اللغوية قوله الزيدون قيام يجوز ايضا الزيدو
قايمون او قايمة على التاويل بجماعة قال تعالى واذا الرسل اقتت
قال الزمخشري في قوله تعالى ولهم فيها ازواج مطهرة فان قلت
فهلا جات الصفة مجموعة كالموصوف قلت جمع الغنان فصيحتان
المتفاعلن وهي فاعلات وفواعل والنشا فعلت وهي فاعل
ومنه بيت الحماسة * واذا العذارى بالدخان تقنعت * واسبكر
نصب القدور فملت * والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى قول
الهنود قيام يجوز قايمة كما علم مما تقدم قوله من حيث هو اعلم
ان قولنا من حيث كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك
كما في قولك الانسان من حيث هو انسان جسم والموجود من حي
هو موجود وقد يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث
بصر ونزول عن الصحة موصوف بالطب وقد يراد به التعليل كما في
النار من حيث انها حارة تسخن وقد تقدم قول السارح من حيث

قايمون

من حيث

من قبيل الاول وهو اشارة الى الجواب عما يقال هذا الذى ذكره المصر من
تقسيم المبتدا الى الظاهر والى المضمر من ما صدقات تقسيم الشئ الى نفسه
والى غيره لان مورد القسمة المبتدا وكل مبتدا اما ظاهر واما مضمر فمورد
القسمة ايضا احدهما وايا ما كان يكون تقسيمه الى الظاهر والمضمر
تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره وحاصل الجواب ان المبتدا الذى هو
مورد القسمة اعم من الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدا من حيث
هو من غير نظر الى كونه ظاهرا او مضمرا وهكذا سائر التقسيمات
وتحقيق ذلك ان مورد القسمة مفهوم المبتدا لا ما صدق عليه مفهوم
المبتدا او المحكوم عليه فى قولنا كل مبتدا اما ظاهر واما مضمر ما صدق
عليه مفهوم المبتدا لا نفس مفهومه فلا يلزم النتيجة لعدم اتحاد
الاوسط **قوله** منفصلا قيد بذلك لان المتصل لا يقع مبتدا وقد
قدم الكلام فى الضمير الواقع بعد لولا **قوله** انا قال الرضى للمتكلم
المذكر والمونث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد همزته بعضهم
علت وقد تسكن نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة مفتوحة
والالف بدل منها بعد النون فى الوقف لبيان الفتح لانه
ولا الالف لسقطت الفتحة للوقف وكان يلتبس بان الحرفية لسكون
النون فلذا كتب بالالف لان الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد
يوقف على نونها ساكنة وقد يتبين فتحها وقفا بها السكت قال حاتم
هذا قرى انه وليتمهم يثبتون الالف فى الوصل ايضا فى السعة
وغيرهم لا يثبتونها فى الوصل الا ضرورة وذهب الكوفيون ان الالف
بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه فى الوصل فى الاعلب مع قلة النون
بسكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه
لبيان الحركة وقفا انتهى واختار ابن مالك ما ذهب اليه الكوفيون

من ان الضمير مجموع الاحرف الثلاثة قوله ونحن الخ قال الرضي ونحن للمتكلم
مع غيره مثل انا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع وتحريكه للساكن
وضمه اما الكونه ضميرا مرفوعا واما لانه على المجموع الذي حقه الواو انتهى
وعبارة غيره واختلف في علة بنائه على الضم فقال الفراء وثعلب لما تضمن
معنى التثنية والجمع قوي بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة
ومن علامة الجماعة الواو الضمة من جنس الواو وقال الاخفش الضم في
نحن للمرفوع فحركت المشبهة بالسبب للرفع وقال المبرد تشبيها بقبل
وبعد لانها متعلقة نسبي وهو الاخبار عن اثنين فاكثر وقال هشام
الاصل نحن بضم الحاء وسكون النون ثقلت حركة الحاء على النون وسكنت
الحاء وزعم بعضهم ان نحن اذا كان للمعظم نفسه يجوز ان يخبر
عنه بمفرد وفيه نظر لانه لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر
المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر
والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والسترُ
فمحمول على الحذف والاصل عامروه فحذف الواو واجتزأ عنها بالضم
كقوله اذا ما شاء ضرّ وانفع سواهم ولا يألوهم احد ضرارا قوله
وانت الخ قال الرضي واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين
ان واصله انا فكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم قالوا
بالتكلم وكان القياس ان يبنوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم
لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبنوا المخاطب بتلك
حروفه بعد ان كان لا سمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء ان انا
كلمة اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير هو التاء المدة
المضرفة فكانت مرفوعة متصلة فلما اراد وا انفصالها وعموه
بان تستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك

اي فقهوها

واخوا

واخوانه وهوان الكاف هي الضمير انتهى قوله وهو وهي الخ قال الرضي
فالواو والياء وهو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الها وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما
فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت
الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا
اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا
اردت عدم استقلالها اسكنت الواو والياء نحو انهُو وبهِي وكان القياس
المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهِيَ ما وهُوَمْ وهِيَنّ
تحذف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع
المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرناه في المتصل
سواء وتسكين ها هو وهي بعد الواو والفاء واللام ابتداء جائز وقد
تسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا
قوله يبشرني رحله قال قابل الخ من جمل رخو الملاط نجيب
قوله وان يسعدي اذه من هواكا وتسكنها قيس واسد وتشدها
همدان قال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم
قوله والغالب اذا وقعت بعد ان تخبر عنها بما يطابقها في المعنى
اي افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ومن غير الغالب نحو انت
بكسر التاء افضل من عمرو وانتم او انتن افضل من عمرو وانت افضل
امراة وانتما افضل رجلين او امراتين وانتم وانتن افضل رجال او
نساء وانت صبورا وجريح وانت صبور وجريح قوله والصحيح في انا
وانت الخ نقدم ما يعلم منه ما هو قابل الصحيح قوله من حيث هو يعلم
ما يعلم منه سر ذلك قريبا فلا تغفل قوله والمراد بالمفرد هنا الخ هو
ما للعوامل تسلط على لفظه مضافا كان او غيره وهو قسمان جامد

مقابل

ومشتق والمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر كضارب ومصور
وحسن واحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد اسد
بمعنى شجاع وزعم الكسائي انه يتحمله ونسب الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك
وهو دعوى لا دليل عليها قال ابو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضميرا لجاز
العطف عليه موكدا فيقال هذا اخوك هو وزيد كما تقول زيد قايم
هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قايم بخلاف
ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قايما ابوهما او محلا نحو زيد ممرور
ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قد تحمل من موصوف اسنه
فيه ضميران احدهما للمبتدا والاخر للموصوف الذي صار خلفا
فان كان صلة لال ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدا والموصوف الذي صار
خلفا منه ولال فاذا قلت فيه زيد القايم نفسه نفسه
قوله لانه ليس جملة ولا شبهها قد يقال هذا الدليل عين الدعوى
فلا يفيد قوله وعنى بالمفرد اربعة اشياء ان فعل بقي الفعل مع نايب
الفاعل نحو زيد ضرب عبده فالجواب لعل المصنف هنا على قول
عبد القاهر والزمخشري ان نايب الفاعل فاعل اصطلاحا وقد
يقال انه كني بالفاعل عن المرفوع وبقي ايضا كان واخواتها
اسمها وخبرها نحو زيد كان ابوه قايما وان واخواتها مع اسمها
وخبرها نحو زيد انه منطلق قوله الى تمام خرج به الناقص
والناقص هو الذي لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به
زيد بك او فيك او عندك اي واثق بك او راغب فيك او معروف
فلا ينفع خبرا اذ لا فايدة فيه والتام هو الذي تتم به الفايدة
بدون ملاحظة متعلقة والا فنحو ما مر تتم به الفايدة اذا لوحظ
التقدير ما مر قوله والبيان في الجملة الفعل مع فاعله والمبتدا مع

الظاهر

الظاهر ان الخبر في نحو زيد اكرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول ثم رايت
شيخ الاسلام في حاشيته على المحلى قال والمختار ان المفعول من جملة الخبر لان
المقصود الاخبار بالمجموع لا بالجملة وحدها وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر
هو الجملة وحدها وفي الرضي وانما جاز ان تكون جملة لتضمنها المحكم المطلوب
من الخبر كتضمن المفرد له قوله نحو قولك زيد في الدار وزيد عليه عندك
اي نحو عندك وفي الدار من قولك زيد في الدار وزيد عندك قوله
والصحيح ان الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف الخ هو ما قاله ابن مالك
وهو سلم تبعا لجماعة وسميه الظرف والجار والمجرور خبرا مجازا وقال
جماعة الصحيح انه معمول المحذوف وهو نفس الظرف او الجار والمجرور
والعامل صار بسببا مسببا وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما لان
المقصود الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لزوما
وسموا الباقي باسم الخبر مجازا قال شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى
وقد يقال الخلف لفظي لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الذي
هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بانه المذكور
نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقا
بل
بانه مجموعهما نظر الى المقصود وكان مستندنا ان الهمام يختاره تبعا
للرضي ومذهب البصريين ان كلا منهما يتحمل ضمير المبتدا كالمشتق
سواء تقدم او تاخر ومذهب الفراء ان تاخر يتحمل لضميرا وتقدم فلا
والا لجاز ان يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التاخر
ومن تاكيد مع التاخر قوله فان فؤادي عندك الدهر راجع
ولتحمله الضمير يسمى ظرفا مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله كذا
علل بعضهم وقضيته انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع الظاهر نحو زيد
في الدار ابوه او عندك اخوه فان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير

فيه وان كان متعلقا بكون عام محذوف وجوبا على انه لا يثنى على من يقول
بحذف الضمير مع المتعلق الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه الضمير بان
يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا وفى المغنى انه اذا قدر المتعلق
خاصا لا يستقر فيه الضمير ولا ينتقل ضمير من المحذوف الخاص الى الظرف
والجار والمجرور وقضيته انه لا يسمى مستقرا وسيد المحققين على
التسمية بالمستقر بانه استقر فيه معنى عامله وحاول صحة التسمية
بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك فى حواشى الكشاف قوله
وان تقديره كاين او مستقر الخ الخلاف فى الراجح لا فى الجواز كما هو قضية
صنيعه فقيل لقدر اسم الفاعل ورجحه ابن مالك لان الاصل فى الخبر
الافراد وتقدم نزاع الرضى فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق اذ
المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة
فان اريد المجاز وهو استقراره فى الماضى قدر استقر لا مستقر ومن
ثم قال السعد الثفتازانى الانصاف ان المفهوم من نحو زيد فى الدار
ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر انتهى وللتصريح به فى قوله فان
لدى كبوحة الهوين كاين قال يس رحمه الله تعالى ولك ان تمنع دلالة
هذا على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز ولتعينه فى
بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو لما عندك فزيد وجزم
فاذا عندك زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما فعل ولك ان تقول
تعينه لما منع من الفعل لا يدل على اولويته مطلقا وقيل بقدر الفعل
ورجحه ابن الحاجب لنقل الزمخشرى وغيره لانه اصل فى العمل والحذف
فى الصلة واجيب بالعرف فانه فى الصلة واقع موقع الجملة وفى
الخبر واقع موقع المفرد فقوله وان تقديره كاين او مستقر اى
احد الذهبين فانه يقدر المحذوف اسما وقوله لا كان او استقر اى

الذهب

ولتعينه

المذهب الاخر الذى يقدر المحذوف فعلا وتعبيره بكائن او مستقر او
كان او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان بمعناها عموما حاصل
وثابت فى الاول وحصل وثبت فى الثانى قال فى المغنى ان اريد المضى
فقد كان او استقر او وصفهما وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم
فى اليوم والجزاء فى غد قدر مضارعهما هذا هو الصواب وقد اعقلوه
انتهى قال التفتازانى فى حواشى الكشاف ومما يجب التنبيه له انه اذا
قدر فى الظرف المستقر كان او كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت
والظرف بالنسبة اليه للغو او الناقصة والا لكان الظرف فى موضع
الخبر فقدر كان وتتسلسل التقديرات **باب العوامل**
الداخلة على المبتدا والخبر قوله وتسمى النواسخ النواسخ جمع ناسخ وهى فى
اللغة من النسخ بمعنى الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته
ورفعته بانبساطها وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر **قوله**
الاول كان واخواتها اى نظايرها الصحيح بها فى الترجمة وعطف اخواتها
مع عدم تعينها اشارة الى انها امر الباب **قوله** فانها ترفع الاسم الخ
اعلم ان دخول هذه الافعال على المبتدا والخبر على خلاف القياس لان
الافعال حقها ان تسند معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف
نحو هل جاء زيد ولكنهم توسعوا فيها وسندوا معانيها الى الجمل ورفعوا
بها المبتدا تشبيها بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول وما ذكره
من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين وقال الكوفيون انه
لا عمل لها الا فى الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل
اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير للمستقر
فما يتصل بعامله ويلزم على قول الكوفيين ان تكون هذه الافعال
ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود فى الكلام وما ذكر من تسمية المرفوع

وصفهما

باسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى لان المرفوع
ليس اسما لها حقيقة وانما هو اسم المعنى الذى وضع له وكذا المنصوب ليس
خبرا لها حقيقة وانما هو خبر اسمها واذا كانت تسمية اصطلاحية فلا حاجة
الى تقدير مضاف الى خبرا اسمها ولا ورود للاعتراض بان المرفوع ليس
اسمها والمنصوب ليس خبرها وقد يقع بعدها المبتدا والخبر مرفوعين
فيكون اسمها ضمير شان مستترا فيها والجملة بعدها خبرا نحو كان زيد
عالم اى الشان زيد عالم وكقوله ... اذا مت كان الناس نصفان شامت
واخر مثن بالذى كنت اصنع ... واعلم ان ابن هشام الخضراوى جوز
فى قولهم كان لولك ان تفعل ان يكون لولك اسم كان وهو مع فاعله
سد مسد خبرها كما سد مسد خبر المبتدا وهى مسئلة لطيفة قوله
وانما لم يسم الاسم الخ اى حقيقة فلا ينافى ان المرفوع يسمى فاعلا مجازا والمنصوب
يسمى مفعولا مجازا قوله لان هذه الافعال فى حال نقصانها الخ ان اراد
كما هو ظاهر كلامه انها تجردت عن الحدث المخصوص الذى من شانه
ان يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فلا اشكال وان اراد انها
تجردت عن مطلق الحدث فالصحيح خلافه وانها تدل على الحدث قوله
ومن ثم سماها الزجاجى حروفا قد استعمل السابق كغيره ثم للمكان
المجازى ونبهت فى كل محل بما يناسبه فقوله هنا ومن ثم اى من هنا
وهو انها تجردت عن الحدث وصارت كالروابط وفى شرح التسهيل
للدماميني ما نصه فانظر ثم فى قول العلما ومن ثم كان كذا هل معنا
معنى هنالك اى للنفى للبعد او معنى هنا النفى للقرب والظاهر هو الاول
انتهى فان قلت ما علاقة هذا المجاز وما قرينته قلت ذكر بعض
فى قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف فى رحمن مائضه قوله ومن ثم
للاشارة الى المكان الاعتبارى كانه شبه الاختلاف المذكور فى شرط ان

قوله ظاهر كلامه الخ ... واقول فيه ان كلامه صريح فى ان المراد الحدث الذى من شانه ان يصدر من الفاعل ويقع على المفعول فتامل فى هذا التردد نظر كما لا يخفى لمحرره عبد الرحمن المدنى فتح الله عليه امين

الالف

الالف والنون انه انشأ فعلانه او وجود فعل بالمكان فى ان كلا منهما
منشأ امراد المكان منشأ النباتات والاختلاف المذكور منشأ اختلاف
احر وهو الاختلاف فى صرف رحمن فجعل الاختلاف المذكور من افراد المكا ن
ادعا شبه المكان الاعتبارى بالمكان الحقيقى لاشتراكهما فى المكا نية
ذكرا للفظ الموضوع للمكان انثى وعلى قياسه يقال هنا شبه ماذكر
من تجردها عن الحدث لكونه منشأ للشبه المذكورة بالمكان الخ فليتامل
واما من فاظهر الارجح انها للتعليل اى من اجل ما ذكر فقد اطبق شراح
كافية ابن الحاجب الرضى وغيره على حملها على معنى التعليل فى نحو قول
الكافية فى بحث ما لا ينصرف ومن ثم اختلف فى رحمن ويصح كونها س
لابتداء الغاية ومن صرح بان الافعال الناقصة لا تدل على معنى س
مستقل اى الحدث السيد وغيره من المحققين ولذا عدها المنطقيون
اداة قوله على ما ذكرهنا اى فى هذه المقدمة والاولى اكثر من ذلك
واقتصاره من احوال كان على ما ذكره لشهرته ولانه منفق على عده
من هذه الافعال قوله وهى لانصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى وتكون
ايضا ناقصة بمعنى صار نحو كانت بر لحا تبيوضها اى صارت بيوضها فرا خا
وقوله تع وكانت هباء وتكون تامة بمعنى وجد وحدث وثبت فلا
تقتضى الا فاعلا وهى معه كلام تام كقوله تع وان كان ذو عسرة وقوله تع
ن فليكون اى احدث فيجيء وكان الله ولا شئ معه وكان فى قوله تعالى
ن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب يحتمل ان يكون تامة او ناقصة اوزا ئدة
قاله ابن الحاجب قوله والاستمرار اى فى الازمنة تفسير للدوام وقيل
المراد بالدوام عدم افادة انقطاع سابق او لاحق فيشمل ما اذا اريد
الثبوت من غير تعرض للقطع وما للدوام نحو كان زيد قائما والمراد اذا
زيد افادة الدوام كما فى المثال الذى ذكره الشارح وهذا وان كان

فيه تكلف تامل الا انه احسن معنى اذ يلزم على التفسير الاول عدم ذكر بعض
معانيه قوله امسى زيد غنيا اى ثبت الغنى لزيد وقت المساء وجى امسى
ايضا بمعنى صار اى التقرير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت
المفهوم منها تقول امسى زيد غنيا اى صار ويجى تامة بمعنى الدخول
فى وقتها نحو امسى زيد اى دخل فى وقت المساء قوله اصبح البرد شديدا
اى ثبت الشدة للبرد وقت الصباح ويجى ايضا بمعنى صار تقول اصبح
زيد فقيرا اى صار وتامة بمعنى الدخول فى وقتها نحو اصبح زيد اى دخل
فى وقت الصباح قوله اضحى الفقيه ورعا اى ثبت الورع للفقيه وقت
الضحى ويجى ايضا بمعنى صار تقول اضحى زيد فقيها اى صار وتامة
بمعنى الدخول فى وقتها نحو اضحى زيد اى دخل فى وقت الضحى قوله
ظل زيد قائما اى ثبت له ذلك جميع نهاره ويجى بمعنى صار اى بمعنى
الانتقال من غير ملاحظة الوقت كقوله ثم ظل وجهه مسودا اى صار
وتامة نحو ظلت بالمسجد على قلة قوله بات زيد مغطرا اى ثبت له
ذلك جميع نهاره ويجى بمعنى صار نحو بات وجهه مسودا اى صار
وتامة نحو بت بالمسجد على قلة قوله وهى للتحويل والانتقال اى
من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الماء جرا والحق بصار افعال فى معناها وهى آض ورجع وعاد وقعد
واستحال وحار وارتد وتحول وغدا وراح ذكرها ابن مالك فى الكافية
ولعل المصنف انما تركها اشعارا بانها من الملحقات قوله وهى اى ليس لنفى الخ
عند الاطلاق اى عما يدل على خصوص نفى الحال او غيره والتجرد عن
القرينة اى لنفى مضمون الجملة فى زمان الحال اى التكلم نقول ليس
زيد قائما اى الآن ولو قيد بالزمان الحاضر كان تاكيدا وزيادة تعيين
وظاهر الكلام ان قوله والتجرد عن القرينة من عطف التفسير على الاول

ويحتمل انه من عطف الاخص بنا على تفسير بعضهم القرينة بما يدل لا بالوضع
او على تفسير بعض اخر لها بما يدل على الشئ من غير استعمال فيه فيكون الاطلاق
اعم من التجرد عن القرينة لسمول له التجرد عما يدل على الشئ بالوضع وعما
يدل عليه مع الاستعمال فيه وعن غيرهما بخلاف التجرد ونكته العطف
حينئذ دفع توهم اعتبار الدلالة بالوضع او مع الاستعمال في الحمل على نفي
الحال وما ذكره الشارح مذهب الجمهور وقيل للنفي مطلقا اي غير مقيد
بزمان فتحتمل الحال وغيره ولذا تقيد تارة بالمستقبل واخرى بالحال وثالثة
بالماضي وهذا مذهب سيبويه قال الاندلسي واحسب ان ليس بين هذه
القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل
ما يطلب عليه في نحو زيد قائم بجواز اذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما يقيد
به انتهى واحترز بقوله عند الاطلاق والتجرد عن القرينة عما اذا كان
معه قرينة تدل على نفي غير الحال كقول حسان رضي الله عنه مدح
به الزبير بن العوام رضي الله عنه

وما مثله فيهم ولا كان قبله ولن يكون الدهر ما دام يذبل

ضمير فيهم للصحابة رضي الله عنهم اجمعين والشاهد في عجزه حيث نفى
بليس المستقبل مع ان وضعها نفي الحال واسمها ضمير شان او ضمير يعود
الى مثله وخبرها يكون اي يوجد والدهر منصوب على الظرفية وما بعده
دل ويذبل بالمعجمة وضم الموحدة اسم جبل معروف يقال له يذبل الجوع
لانه مجدب دايما قوله معتبرا قيدها بالنافية او شبهها كالنهي والدعا انما
عتبر اقترانها بالنافي لتوقف استفادة الاستمرار منها على دخول النافي
عليها كما سياتي ومن امثلة النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت
فنسيانه ضلال مبين ومن امثلة الدعاء لا يزال الله محسنا اليك
قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

ولا هذه دعابية قوله للازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال اى
لثبوت خبرها لاسمها من زمان كان للاسم قابلية الاتصاف بالخبر عرفا فمعنى
ما زال زيد عالما ما زيد عالم دايما من زمان قابلية العلم وصلاحيته والعلم
فى دلالتها على هذا الاستمرار ان هذه الافعال بعنى النفى كما هو ظاهر فاذا
دخل عليها النافى صار معناها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت وا
اعتبار القابلية والصلاحية وهو معلوم عقلا والحسب بفتح السين و
تسكن اى قدر ما يقتضيه الحال قوله لنيابتها عن الظرف اى الدال
على الزمان بذاتها اذ لو كانت دالة على الزمان بذاتها لا بالنيابة بخلاف
اسما ولم تكن مصدرية والاصل مدة دوام زيد مستمرا الباء فى
الظرف وجعل الموصول مع صلته مقامه كما فى قولك جيئتك صلا
العصر واتيتك قدوم الحاج وهو منصوب على الحمل على انه مفعول
قوله لتاديها مع صلتها بمصدر حينئذ تسمح والتحقيق ان الموول با
صلتها وعبارة السيد فى شرح الكافية وتحقيق هذه الكلمة ان لفظ
ما مصدرية والفعل بعدها بتاويل المصدر قوله وما تصرف من
اعلم ان التصرف والتصريف هنا وفى قولهم المصدر ما يجى منه الماض
تصريف الفعل عبارة عن تحول الفعل او تحويله الى امثلة اخرى
المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق الاشتراك بين
وبين تحويل المصدر الى امثلة اخرى وعلى هذا فيشمل ما تصرف
المضارع والامر والوصف والمصدر مثال المصدر قول القائل
١ بذل وحلم ساد فى قوله الفتى • وكونك اياه عليك يسير
ومثال اسم الفاعل قول القائل ٠ وما كل من يبدى البشا
اخاك اذا لم تلفه لك منجدا ٠ واما اسم المفعول فذهب الجمهور
بناكلن واخواتها للمفعول وعليه فالاصح انه لا يقدم خبرها عليها
لانه

لانه مسند الى اسمها قلوا يب ليبقى المسند لغير المسند اليه وهو ممتنع
خلافا للفرابى على القول بانها تعمل فى الظرف وهو الصحيح يقام مقام
اسمها وعلى مقابلة يتعين بنيابة المصدر قوله عمل ماضيها اضافة
ماضى الى كان واخواتها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من
الاضافة البيانية اى ماض هو كان واخواتها او من الاضافة الحقيقية
بناء على ان ماهية كان واخواتها الذهنية اعم من كان واخواتها
وان كانت اياه بحسب الخارج وبذلك يسقط ما يقال ان كان واخواتها
هى عين الماضى فما وجه اضافة الماضى اليها والمراد بالاضافة الحقيقية
ما يقابل اضافة الاعم الى الاخص والموصوف الى الصفة ايضا لان
المتضايفين فيهما لم يتغايرا حقيقة بحسب المراد قوله فالمتصرف نحو
كان الخ فيه تغليب لان كان ليس من المتصرف بل من كان وقد يقال
المراد بالمتصرف من كان واخواتها المخرج من مادة هذه الافعال
قلينا مل والمتصرف بكسر الراء وفتحها لمن لان فعلها لازم قوله
على وزان ما تقدم اى كائن على موازنته ومساكلة ما تقدم او موازنة
ما تقدم اياه اضافة للمصدر الى فاعله او مفعوله فيجرى هنا تظير
ما قيل هناك وقد يتوقف فى جواز كونها من اضافة المصدر الى مفعوله
لانها تفيد خلاف المقصود لان المقصود اعتباره بما تقدم ببيان انه
موازن ومساكل له لا العكس اى اعتبار ما تقدم به ولان المفهوم من
قولنا لشئ الفلانى على كذا ان يكون كذا اوصافه وموازنة ما تقدم
له ليس وصفاله الا بتكلف كبيب قلينا مل والوزان مصدر فولك
وازن الشئ اذا ساواه فى الوزن وقد يطلق على التظير باعتبار كون
المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد تطلق على مرتبة الشئ اذا كان مساويا
مرتبة شئ اخر فى امر من الامور وهو المراد هنا قوله واما ان واخواتها

فانها تنصب الاسم وترفع الخبر ماذكره من ان تنصب الاسم وترفع الخبر
هو المشهور وقول الجمهور **قوله** بكسر الهمزة وتشديد النون قال في
المغني وتخفف فتعمل قليلا او تهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف
وانها اذا قيل ان زيدا لمنطلق فان ناصبه واللام بمعنى الا ويرده ان منه
من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمر لمنطلق وقد الحمديان وابو
بكر وان كلا لما ليوفينهم **قوله** بفتح الهمزة وتشديد النون قال في المغ
وتخفف ان بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ا
الخفيفة **قوله** وهي ام الباب الام الوالدة واصل كل شيء امه وسمي
ام القرى لان الارض دحيت من تحتها وذكر بعض المفسرين ان الام
في القرآن على خمسة اوجه احدها الاصل ومنه قوله عز وجل واذ
في ام الكتاب لدينا لعلي حكيم والثاني الوالدة ومنه قوله عز وج
في سورة النساء فلامه الثلث والثالث المرضعة ومنه قوله تعا
في سورة النساء وامهاتكم اللاتي ارضعنكم اراد حرمت عليكم المر
لان المرضعة بالرضاع تسمى اما والرابع مساويها فالام في الحرمة
والتعظيم ومنه قوله تع في الاحزاب وازواجه امهاتهم والخا
المرجع والمصير ومنه قوله نع فامه هاوية وقيل اراد امراه
وقال ابن قتيبة فامه هاوية النازلة كالامر يادى اليها **قوله**
وتمتاز ان المفتوحة بكونها لابدان يطلبها كامل وذلك لانها
اسمها وخبرها في تاويل المفرد وفي حكمه في الاحتياج الى مسند او
مسند اليه وفي صلاحية الحكم عليه فلابد من التعلق بشئ اخ
ليتم الكلام قال في المغني والاصح ايضا انها اي المفتوحة المسدودة م
حرفي مول مع معمولية بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر
المول من لفظه فتقدير بلغني انك تنطلق او انك منطلق بلغ
الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الد

امهاتهم

ن الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان كان جامدا
د ربما لكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان
ل خبر جامد تصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد
ان شيئ قلت هذا كان زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان
لذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل المتصرف وان
لمشددة انما تؤول بالحدث قال وهو قول سيبويه ويونس ان خبر ها
د يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا تشعر بالمصدر
نتهى قوله بخلاف المكسورة اى فانه قد يطلبها عامل نحو قال اني
عبد الله وقد لا يطلبها عامل نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله لا خوف
عليهم قوله على وزان ما تقدم اى كائن على موازنته ومشاكلته
تقدم او موازنة ما تقدم اياه اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله
جرى هذا نظير ما قيل هناك قوله لاختلاف الفاظها اللام للوقت اى
وقت اختلاف الفاظها ولا ينبغي ان تكون للتعليل لان اختلاف الالفاظ
لا يستلزم اختلاف المعاني كما في الالفاظ المترادفة قوله ومعنى ان
ان للتوكيد للنسبة اى ايجابا كانت او سلبا قال في المطول وهاهنا
بث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تاكيد الحكم
فيما لشك او رد انكار ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه
د انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد والظاهر ان اللام
ن قوله للتوكيد زائدة اى ومعنى ان وان التوكيد ويحتمل انها
خلت على توهم ان ما قبلها وان فيه معنى ويحتمل ان المعنى
معنى ان وان منسوب للتوكيد بسبب الجزء الى الكلي قوله
معنى لكن للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته
ونفيه الظاهر ان الاستدراك الذي تدل عليه الاستدراك بمعنى

الرفع لا بمعنى التعقيب كما لا يخفى على متامل ولم يظهر لى مثال لرفع ما ينوه
نفسه فاعتبر وايا اولى الابصار قوله وكان للتشبيه اى لانشاء تشبيه
اسنها بخبرها قال السعد التفتازانى والحق انها خرجت عن التشبيه
الى معنى الظن قوله وهو الدلالة على مشاركة امر لامر فى معنى اعم
ان الامر الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه
هو والمعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وهو فى زيد كالاسد
الجراة والشجاعة لا تنافيها فى الاسد اذهى الاقدام عن روية وذلك
يختص بالنفس العاقلة وانما اعتبرنا فى وجه التشبيه القصد لان
زيدا والاسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية
والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان سياقها ليس وجه التشبيه
ذكره تفسير للتشبيه اللغوى وهو شامل لمثل قولنا قاتل زيدا
وجانى زيد وعمرو والظاهر ان التشبيه الذى تدل عليه كان او
التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة لا التشبيه الذى ذكره فان قلت
التشبيه فعل المتكلم والدلالة صفة اللفظ فكيف تحمل عليه وتجعل
قلت الدلالة مصدر فولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له
ان يدل متكلم وهو بهذا المعنى فعل المتكلم فلينامل قوله وهو
ما لا طمع فيه او ما فيه عسر الاول كتولية الشباب يعود والثانى
نحو قول منقطع الرجا اليت لى ما لا فاج منه ان قلت هذا مع الذى
الذى قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجا فى الخ قلت اجيب بان المراد
لا طمع فيه ما شانه ان لا يطمع فيه احد كعود الشباب بخلاف مال
به فان الاطماع تتعلق به غالبا والتحقيق ان التمنى لا يدل بالوضع
على الطلب وانما هو موضوع لانشا حالة مخصوصة ينتهى ميلا
الطبع الى حصول المتمنى ولاظهارها وهى بحسبه حصول المتمنى اعنى

مخصوصة على وجه يكون آلة لتعريف حالة المتمنى والمتمنى كما هو شان
معانى سائر الحروف وكذلك الترجى وانما هو موضوع لانشاء حالة
مخصوصة واظهارها بتبعها ميلان الطبع الى حصول المترجى وهو الطماعينة
لمخصوصه فى حصول المترجى على قياس ما عرف فى معنى التمنى انتهى
قوله ولعل للترجى الخ قال السعد التفتازانى فى حواشى الكشاف ان لعل
موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى او مكروه وهو الاشفاق والتوقع
على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من
غيرهما كما فى قوله تع لعل الساعة قريب كما يشهد به موارد الاستعمال
قوله حيث لا مانع احترز به عما اذا كان مانع كالالغاء وهو ابطال
العمل لفظا ومحلا جوازا لضعف العامل بتوسطه كزيد ظننت قائم
وتاخره كزيد قائم ظننت قوله تقيد ترجح وقوع المفعول الثانى
اى تدل على ترجح وقوع المفعول الثانى غالبا قوله ظننت اى لا بمعنى
تهمت فانها حينئذ تتعدى الى واحد فقط كقولك عدم لى مال فظننت
زيدا ومنه وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وقد ترد للتيقن كقوله
يظنون انهم ملاقوا ربهم قوله وحسبت اى لا بمعنى صربت احسب
وقد ترد للتيقن كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا
ذا ما المرء اصبح ثاقلا قوله وخلت اى لا بمعنى صربت داخال وقد
ترد للتيقن كقوله * ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا * اشكوا اليكم حموة الالم
قوله وزعمت اى لا بمعنى كفلت قوله تفيد تحقيق وقوع المفعول
الثانى اى تدل على تحقق وقوعه غالبا فلا ينافى ما سياتى قوله
هى رايته اى من الراى فانها حينئذ تتعدى الى واحد تارة كما راى ابو
حنيفة حل كذا وراى الشافعى حرمته والى اثنين اخرى كما راى ابو
حنيفة الوتر واجبا وراه الشافعى سنة ولا بمعنى ابصرت فانها حينئذ

تتعدى الى واحد لانها من افعال الحواس وقد تجئ راى بمعنى ظن ومما اجتمع
فيه راى بمعنى ظن وراى بمعنى علم قوله تع انهم يرونه بعيدا ونراه
قريبا اى يظنونه ونعلمه قوله وعلمت اى بمعنى عرفت اى معرفة
نفس الشئ من غير حكم عليه فتقول علمت زيدا قال الشيخ الرضى لا بد
ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت
ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا قايم واحد الا ان عرف لا يوجب جزئي
الاسمية كما يوجبها علم لا يفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار
العرب فانهم قد يجعلون احد المتساويين في المعنى حكم لفظي دون
الاخر انتهى وما قاله الشيخ الرضى مبنى على ان العلم والمعرفة بمعنى
واحد وهو قول بعض اهل الاصول والميزان ولبعضهم قول اخر
وهو ان العلم يتعلق بالكليات او المركبات والمعرفة تتعلق بالجزئية
او البسايط قال في شرح المطالع ومن هنا اسمع النحويين يقولون
علم تتعدى الى مفعولين وعرف تتعدى الى مفعول واحد قلت ولهذا
تجئ علم بمعنى ظن نحو فان علمتموهن مومنات قوله ووجدت
اى لا بمعنى اصبت فانها حينيذ تتعدى الى واحد ولا بمعنى حزنت
وحقدت فانها حينيذ لا تتعدى بنفسها نحو وجدت على الميت اى
حزنت عليه ووجدت على المسئ اى حقدت عليه والحاصل انك
اذا اردت وجدان الشئ على صفة اقتضى مفعولين وان اردت
وجدان الشئ في نفسه فواحدا قوله واثنان منها يفيد ان التصيير
والانتقال قيل فيه بحث اذ معمولا افعال التصيير متغايران مفهوما
وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما سببا وخبر الوجوب اتحادهما خارجا
وبيين لك ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا او
يمكن ان صدق احدهما على الاخر ممتنع انتهى ولك ان تقول ان ادا

انما

انهما متغايران دائما وهو ممنوع لان من الاسئلة التي اوردها الآية نحو واتخذ
الله ابراهيم خليلا وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ولا شك ان المعمولين
فيه غير متغايرين وان اريد انهما قد يكونا متغايرين لم يضر لان المصنف لم يدع
انهما لا يضافان الا المتغايرين او الغير فتامل قوله وجعلت بمعنى اعتقدت
نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى اوجد او
اوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل
كذا اي اوجبت له كذا قوله ان سمعت اذا دخلت على ما لا يسمع تعدت الى
مفعول يسمع للمفعول وذلك بان تكون معلقة باسم عين نحو سمعت زيدا
يقرا فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون
الصيحة قوله في موضع نصبه على الحال جوز السعد التفتازاني في الجملة
ان تكون بيانا او بدلا او تاويل المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله
كذا ويلزم عليها حذف فان الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف او جعله
بمعنى المصدر من غير سابك فيما ليس من الابواب المعروفة ومثله ليس
بقليس عند المحققين والجملة مبنية للمحذوف الذي قدره واتى بالفعل
بعد سمع الماضي مضارعا اما حكاية لحالة وقت السماع او لاحضار
ذلك في ذهن السامع قوله لان افعال الحواس لا تتعدى الا الى واحد
قال في المغني راى البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا
خلاف فاسمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرا فعمل متعدية
اثنين فانهما الجملة وفعل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع
تعدت بنفسه لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة انتهى والذي عليه
المحققون هو الثاني وهو انها متعدية الى مفعول واحد وان الجملة
بعده حال باب النعت قوله النعت الوصف والنعت والصفة الفاظ
مترادفة خلافا لبعضهم فانه قال ان النعت خاص بما يتغير والوصف

لا يختص به قوله رسمه بعض خواصه الخ فيه نظر لان الظاهر ان قوله
النعت تابع للمنعوت الخ ليس وارد امورد التعريف بل هو بيان حكم
من احكام النعت فتامل قوله النعت تابع للمنعوت الخ يعني يجب ان
يوافق المنعوت في ذلك والمراد في نوع رفعه ونصبه وخفضه
قلنا في ان اعراب احدهما قد يكون محليا واعراب الاخر لفظيا
ان اعراب احدهما قد يكون ظاهرا واعراب الاخر قد يكون مقدرا
ان اعراب احدهما قد يكون بالحركات واعراب الاخر قد يكون بالحرو
ويسمى النعت ايضا وصفا وصفة وعلم من كلامه انه لا يجوز في شيء من
النعوت ان يخالف منعوته في الاعراب فان قلت هذا منتقض
بقولهم هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع وهو الجر بالمخفوض
وهو خرب قلت اكثر العرب يرفع خربا ولا اشكال فيه وبعضهم
يخفضه لمجاورته المخفوض كما قال الشاعر قد يوخذ الجار بجرم الجار
ومرادهم بذلك ان بينا سببين المجاورين في اللفظ وان كان المعنى
خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهوا
اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عما ذكرمن انه تابع
لمنعوته في اعرابه كما انا نقول المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من
ذلك قراءة الحسن البصري الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام ولا
قولهم في الحكاية من زيدا بالنصب ومن زيد بالخفض اذا سال
من قال رايت زيدا او مررت بزيد واردنا ان نربط كلامك بكلا
بحكاية الاعراب قوله وتعريفه الخ علم منه انه لا يجوز في شيء من النع
ان يخالف منعوته في التعريف والتنكير ونقض ذلك بامور اجا
عنها في الاصل قوله بنعته ايضا في تذكيره الخ يعني انه كلما ثبت للا
من هذه الامور يجب ثبوته للنعت ان كان مشتقا فان لم يكن النع

مشتقا

مشتقا كاي ومثل المصدر يكون مفردا مذكرا يقال امراة اسد فان كان
مشتقا على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل
فمذكر وذو تاء جرى على المذكر كرتبعه وعلامة تونث وافعل التفضيل
في بعض احواله يلزمه الافراد والتذكير قوله ويسمى النعت حينئذ
حقيقيا سيتثنى منه النعت السببي الرافع لضمير المنعوت فانه لايسمى نعتا
حقيقيا نحو مررت برجل قايم ابوه قوله وان رفع سببي المنعوت
الظاهر مثله الضمير البارز وقد يقال اراد بالظاهر مقابل المستتر
بقرينة المقابلة فيدخل فيه الضمير البارز قوله فالنعت في هذا القسم
يلزمه الافراد دايما اي في اللغة المشهورة واما في لغة اكلوني البراغيث
فلا يلزمه الافراد قوله عند الجمع اي غير المرفوع الجمع وهو المفرد
والمثنى قوله واما مع الجمع الخ اي واما مع المرفوع الجمع سواكان المنعوت
جمعا ايضا كما في مثال الشارح او كان غير جمع كما في قام رجل قعود غلمانه
وما ذكره من اختيار تكسيره على افراده هو ما في التسهيل ونص عليه
سيبويه والمبرد وقيل الاولى الافراد وينسب الى الجمهور وبه صرح السيد
في شرح الكافية وقيل ان نبع مفردا او مثنى وانما اختير التكسير لان
اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا تثنيه اجتماع
فاعلين نحو قعود غلمانه كالزمر في قاعدون غلمانه قوله وينبغي
تصحيحه اي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة وانما جاء في لغة
قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعية نحو قاعدون غلمانه
وجاء في لغة قليلة يقعدون غلمانه نحو اكلوني البراغيث لكن في الفعل
اضعف قوله والمعرفة الخ قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء
بعينه اي اسم وضع لشيء بعينه بان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف

ما خودة فى معناه بحسب الوضع الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السا
وقس عليه جميع المعارف هذا هو التحقيق فلحفظه وصح الاخبار بقوله
حسنة عن قوله المعرفة لان المراد بها الجنس قوله الضمير يسمى ايضا
الضمر ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا وانما سمى ضميرا من قولهم
اضمرته السى اذا ستريته واخفيته ومنه قولهم اضمرت السى فى نفسى او
من الضمور وهو الهزال لانه فى الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف
الموضوعة غالبا مهموسة وهى التا والكاف والها والهمس هو الصوت
الخفى والحروف المهموسة حروف هذا التركيب اعنى ستشحثك خصه
الشحث بالسين المعجمة والحا المهملة الالحاح فى المسيلة وخصفه بالخا
المعجمة والصاد المهملة اسم امراة والمجهورة حروف ما عدا ذلك التركيب
قوله وهو ما دل على متكلم الخ اى اسم دل وضعا على متكلم اى شخص يحل
به عن نفسه او مخاطب اى شخص توجه اليه الخطاب به او غايب
اى شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور وتقدم ذكره اى الغايب
على ذكر ذلك الضمير لفظا بان يذكر لفظ ذلك الغايب قبل الضمير نحو
جانى رجل اكرمته او بحسب الرتبة نحو ضرب غلامه زيدا او معنى
بان يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى
او حكما بان يكون معلوما حاضرا فى ذهن المخاطب والمتكلم فانه فى
المذكور مقدما كالضمير السان فان معنى السان يعرفه كل احد فخرج
المضارعة والكاف من نحو ذلك واليا فى اياى والكاف فى اياك وا
فى اياه لانها ليست باسما وانما هى حروف ولانها ليست دالة على المتكل
والمخاطب والغايب وانما هى دالة على التكلم والخطاب والغيبة ولا
دلالة لها على الذات البتة وخرج ايضا قول من اسمه زيد زيده
وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل

كذا

كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس
موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر فان الاسما الظاهرة
كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر وخرج ايضا لفظ
المتكلم لانه لا يدل على شخص يحكى به عن نفسه ولفظ المخاطب لانه لا يدل
على شخص توجه اليه الخطاب به ولفظ الغايب لانه لا يدل على غايب تقدم
ذكره لانه كبقية الاسما الظاهرة لم يشترط في وضعه تقدم الذكر وان
كان موضوعا للغايب قوله وهو ما علق على شي بعينه غير متناول
لما اشبهه المراد بتعليقه على الشي تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الاطلاق
وهو معنى الوضع والمراد بالتعليق عليه بعينه ان تكون الاشارة الى
التعيين والتعريف ما خوذة في معناه بحسب الوضع فان الرجل معناه
بحسب الوضع الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السامع وفي عليه
يسمع العارف فان قيل حد العلم بما ذكره ينتقض بعلم الغلبة اذ لا يصدق
عليه والمراد بها تخصيص احد المشتركين او المشتركان بشايع على
سبيل الانفراد دون القصد لتخصيص البيت بالكعبة اذ لا تعليق فيه
قلت الجواب عن الاعتراض المذكور ان المراد بالوضع في حد العلم الوضع
حقيقة او حكما وارادة مثل هذا التعميم والتعويل عليه في التعاريف
وغيرها وجريان المسامحة بارتكابه كثيرة الوقوع في كلامهم كما هو
في غاية الوضوح لمن له تتبع به وانس بصنيعهم فان قلت كان
عليه زيادة قوله بوضع واحد لبلا يخرج الاعلام المشتركة فانها
وان كانت متناولة غيرها لكن لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة
قلت هذا التعريف الذي ذكره الشارح حاسما لتعريف الكافية
لابن الحاجب فانه قال العلم ما وضع لشي بعينه غير متناول غيره بوضع
واحد اثنى وقد بين ابن الحاجب نفسه ان قوله بوضع واحد غير محتاج

اليه كما نقلناه عنه في الاصل وذلك لان المتبادر من قوله لا يتناول غيره عند
تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ يجب حملها على المتبادر منها حيث
لا مانع مع ما انضم الى ذلك من العلم الضروري لكل احد بادنى تامل
بان هذا هو المراد والا لزم خروج اكثر الاعلام بل انحصار العلم في بعض
اسمايه تعالى وهو ضروري البطلان وايضا قيد العينيه مراد في
تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار كما نص عليه الائمة فالمعنى هنا
ما وضع لشيء بعينه غير متناول لما اشبهه من حيث انه وضع لذلك وحينئذ
يندفع الاشكال راسا قوله علم شخص وذلك بان يكون موضوعا للشخص
باعتبار كونه معينا معلوما قوله لعاقل لو قال لعالم لكان اولى قوله
عدن اسم بلد بساحل اليمن قوله كشدقم بالدال المعجمة علم على جمل
للنعمان بن المنذر قوله هبلة اسم لشاة قوله علم جنس اعلم ان علم
الجنس هو الموضوع لماهية متعينة في الذهن باعتبار تعينها فيه
وقد يستعمل في واحد مبهم او معين باعتبار استماله على الماهية كقولك
ان رايت اسامة فقرمنه وهذا اسامة مقبلا نص عليها المحلي وعلم
ان هذا الاستعمال مستعمل حقيقي باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة
فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في
الذهن ومشارا به اليها باعتبار حضورها وتعينها ذهنا والفرق
بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس اما بالنسبة لاسم الجنس النكرة
كاسد فواضح اذ علم الجنس موضوع للماهية باعتبار المذكور واسم
الجنس النكرة موضوع للماهية في نفسها لا بهذا الاعتبار فوادهما واحد
لكنه يختلف بالاعتبار واما بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد فهو
علم الجنس يدل على الماهية المعينة من حيث هي معينة معلومة بوجه
اللفظ بخلاف اسم الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة والحاء

ان التعو

ان التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب في اسم الجنس له
النكرة ملاحظ في اسم الجنس النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم
الجنس لكنه في اسم الجنس من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ **قوله**
نحوه ضاحر علم الضبع فانه وضع لماهية الضبع المتحدة في الذهن بلك
باعتبار كونها متعينة معلومة **قوله** واسامة علم الاسد فانه وضع
لماهية الاسد المتحدة في الذهن بالاعتبار المذكور **قوله** كسبحان وبره سبحان
علم للتسبيح وبرة اسم للبر واذا كان سبحان علما كان مقطوعا عن
الاضافة وممنوعا من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واكثر
استعماله مضافا اما الى فاعله او الى مفعوله فاذا اضيف فليس بعلم لان
الاعلام لا تضاف وانتصابه بفعل متروك الاظهار **قوله** والاسم المبهم
الخ الظاهر ان المراد بالاسم المبهم الموصول واسما الاشارة لا اسما
الاشارة فقط كما قاله الشارح وانما سميت مبهمات لانه لا يعلم معانيها
منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف
معانيها من الاشارة والصلة بخلاف الضمائر فان التكلم والخطاب والغيبة
معتبرة في معانيها فيعلم منها المقصود فلم تكن مبهمة مطلقة فتامل
ذلك ففيه نظر نقول المراد الاسم المبهم اى في الجملة **قوله** وهو اقسام
وبيان ذلك ان المسمى اما مذكرا او مونثا وكل واحد منهما اما مفردا او
مثنى او مجموعا فهذه ستة والمخاطب باسم الاشارة كذلك فالمجموع ستة
وثلاثون الا ان العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمونث في الاولى ولفظ
المثنى لهما في الثانية فالستة والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها
اربعة وعشرون وسقط اثنا عشر لانه يسقط من ستة المشار اليه واحد
الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد يضرب في ستة المخاطب ويسقط من
ستة المخاطب واحد لاشتراك التثنيتين في لفظ واحد يضرب في ستة

المشار اليه فمجموع الساقط اثنا عشر وان نظرت الى احوال المشار اليه من
القرب والبعد والتوسط كانت مائة وثمانية من ضرب ثلاثة فى ستة
وثلاثين والواقع منها اثنان وسبعون لانه سقط ستة وثلاثون حاصلة
من ضرب الاثنى عشر الساقطة من الستة والثلاثين فى ثلاثة القرب
والبعد والتوسط **قوله** فهذا للمفرد المذكر وله حكما لصحبة قوله ذا
الجمع وذا الفريق وذا الركب وزاد بعضهم ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف
وذائه بها مكسورة بعد الهمزة ومذهب البصريين ان ذا ثلاثى الوضع
بدليل تصغيره على ذيا باعادة المحذوف **قوله** وهذه للمفردة المؤنثة
اى وله حكما لصحبة قوله كذلك هذه الجماعة وهذه المرقة وهذه الطائفة
وهى بذال معجمة مكسورة فيها سائنة او مكسورة باختلاس والمراد به
عدم الاشباع او باشباع فتقوله بعد كسرة الهاء ياء ساكنة **قوله** وهذان
لمثنى المذكر اى ثابتان للمثنى المذكر ثبوت الجزئى لكليه ويحتمل
انه اراد بالمثنى الاثنين والمعنى موضعان للاثنين من المذكر والمؤنث
اى الذكر والانثى ورفعا حال من الالف ونصبا وجرا حال من اليه
ويحتمل انه حال من المثنى اى وما ذكر ثابت للمثنى فى حالة الرفع والنصب
والجر والمثنا درمن هذا الكلام اعراب هذه الصيغ وبه قال بعضهم
وعليه ابن مالك وذلك لاختلاف آخرها باختلاف العوامل وادعا
ان كل واحدة منها صيغة مستقلة خلاف الظاهر **قوله** وهو لابن
اوله وكسر آخره ممدودا عند الحجازيين مقصورا عند غيرهم وقد
اشار الى ذلك بقوله بالمد على الافصح قال الرضى وقد يكون مكسورا
والتنوين للتنكير كما فى صه وان كانت او لمعرفة فتكون فايدته
البعد حتى يصير المشار اليه كالمنكورين فيكون او ذاك وليك وقد
يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهولة الاصل فحمل على اليا لاستثقال اكثر

تقيلين

تقلبين للكلمة وهما الصفة في الاول والواو في الاخير وقد تبدل الهمزة الاولى
من اوها فيقال هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولا قوله والاسم
الذي فيه الالف واللام للتعريف خرج به ما ليس فيه الالف واللام
للتعريف فانه ليس من هذا القسم بل قد يكون علما وقد يكون غيره
واعلم ان ابدال اللام ميما لغة حميرية زعم بعضهم انها مختصة بالاسما
التي لا تدعم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس
قال ابن هشام الانصاري ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل
دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام
في امسفر اخرجه احمد قوله والمضاف الى واحد من هذه الاربعة
مشروط بان لا يكون المضاف متوغلا في الابهام وان تكون اضافته معنوية
اي تفيد اثرا في المعنى بخلاف المضاف المتوغل في الابهام كمثل وغير
ونظير وسوا وند وشبه لا شبيه فان المراد بالشبه ما يشبه
الشيء من جميع الوجوه يكون متعينا فلا يتعرف بالاضافة الا اذا تعين المراد
نحو مثلك ان كان لك مثل معين وبخلاف الذي اضافته لفظية نحو جا
ضارب زيد الان او غدا فانه على تنكيره ويستثنى مما ذكر اضافة مثل
حسبك ونهيك وناهيك وكافيك وسرعك وهدك وهمك وكفيك
مثلث الكاف فانها لا تفيد التعريف غالبا والمراد بالمضاف الى ما ذكر المضاف
بلا واسطة او بواسطة فيدخل المضاف الى المضاف الى واحد من هذه الاربعة
قوله غلامي وغلامها الخ اي الغلام المعلوم المعين قال الرضي هذا بحسب
اصل الوضع وقد يستعمل لغير معين على خلاف الوضع قال استاذ شيخنا
وانت لا يعيبر بذلك نكرة فان التحقيق ان التعريف الاضافي يقصد به
احد المعاني الاربعة المعلومة للمعرف باللام على ما تقدم فاحفظه قوله
في درجة ما اضيف اليه اي في رتبته فالمضاف الى العلم في رتبة العلم وكذا

الباقي قوله الا المضاف الى الضمير فانه في درجة العلم وذلك ليلا ينقض القول
بان الضمير اعرف المعارف ويكون اعرفها بثبين المضمر والمضاف اليه وهذا
مذهب سيبويه والا لذلك بينا دليل ذلك مع الجواب عنه في
الاصل قوله الاول المضمر لا يبعث ولا يبعث به اى لا يجوز على الاصح جعل
نعتا ولا منعوتا وكذا اسم الفعل ومصدر حذف فعله وجوبا كسقيا
ومن وما الموصولة واسم الشرط والاستفهام وكم الخبرية اما انه لا يبعث
فلان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى الوصف
وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب واما انه لا يبعث به فلانه ليس في الضمير معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على
قيام معنى بها قوله والثاني العلم يبعث ولا يبعث به اما بعث لارالة
الاشتراك ولم يبعث به لانه ليس بمشتق ولا في حكمه قوله والنكرة
لا تخصص بالعد بل بالحد اعلم ان الناس قد اكثروا من حدود المعرف
والنكرة وليس ذلك فيها حد سالم قال ابن مالك من تعرض لحدهما
عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه قوله كل اسم شايع في جنسه
الخ اى كل اسم شايع في افراد مفهوم كلي موجودة اى حاصلة في الخارج
لوصفه لذلك المفهوم الصادق على كل من تلك الافراد بان لم يختص
ببعضها دون بعض بل يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا كرجل فان
شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرهما من الافراد الموجودة لمفهوم الا
الذكر الموضوع له لفظ رجل فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا
من حيث كونه فردا ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه او غير موجود
اى غير حاصلة في الخارج لكنها بحيث كل ما فرض منها صدق عليه ذا
المفهوم الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص بواحد منها دون غيره

بل تستعمله استعمالا حقيقيا في كل منها كلفظ شمس فانه شايع في افراد
مفهوم الكوكب النهاري لا يختص به واحد منها دون غيره وهي غير حاصلة
في نفس الامر لكنها بحيث كل ما فرض منها اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا
حقيقيا من حيث كونه فردا ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه فعلم انه
لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان بل مايعم النوع والصنف وغيرهما
والمراد افراد المفهوم الكلي واما الجنس فلا يتصور فيه شياع لانه شيء
واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كثير في محله
واما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الاجناس وان قوله لا يختص به
واحد دون اخر تفسير لقوله شايع واشار الشارح بقوله من افراد
جنسه الى ان في كلام المصنف مضافا مقدرا اي في افراد جنسه كما تقدم
التنبيه عليه فان قلت يرد عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد
قلت المراد انها للمفهوم الكلي الصادق على كل اسم شايع في جنسه لا يختص
به واحد دون اخر لظهور ان الموضوع له الماهية لا الافراد فلو اسقط
لفظ كل المشعرة بالافراد كان اوضح لكنه اتى بها لبيان الاطراد قوله
فانه شايع في جنس الرجال اي في افراد جنس الرجال قوله بل
هو صادق على كل فرد من افراد جنسه على سبيل البدل يعني انها تصدق
على كل واحد بدلا عن الاخر قوله فيه غموض اي خفا لما علمت في شرحه
قوله وتقريبه اي مقربه الى فهم المبتدي قوله كل ما صلح دخول الالف
واللام عليه يرد عليه النكرات اللازمة للتنكير كديار وعريب واحد
اذ لم تقدر همزته بدلا من واو واحد فان ما همزته كذلك يقع في الابيات
تدخل عليه الالف واللام نحو قل هو الله احد ويجاب بان النكرات
المذكورة صالحة لدخول الالف واللام عليها بحسب اصل الوضع وعدم
صلاحيتها لما ذكر عارض من جهة ان الواضع التزم استعمالها على وجه

النكرة قوله في فضيح الكلام فيد به حتى لا يرد ما دخلت عليه الالف واللام
من المعارف فان قلت وحتى لا يرد المضارع الداخلة عليه ال نحو ما انت
بالحكم الترضى حكومته قلت ذلك خرج بتفسيرها بالاسم قوله نحو
الرجل والفرس اى نحو الالف واللام من الرجل والفرس في انها للتعريف
فلا اشكال في التمثيل غاية الامر انه تسامح على عادة المصنفين ولا حاجة
الى التكلف الذى ارتكبه الشارح باب العطف قوله
ومراده بالعطف عطف النسق القرينة على ذلك قوله وحروف العطف
عشرة والنسق النظم والمراد به هنا المنسوق يقال نسقت الدراى
نظمته والعطف لغة الرجوع واصطلاحا يقال لعمل المتكلم هذا العمل
الخاص وللمعطوف عطف بيان او عطف نسق وهذا هو المراد هنا وبهذا
يتبين فساد ما قيل ان صواب العبارة المعطوف عطف النسق وسيأتي
في كلام المصنف تعريف المعطوف عطف نسق واما عطف البيان فهو تابع
جامد يوضح متبوعه ان كان معرفة نحو اقسم بالله ابو حفص عمر افضل
ويخصصه ان كان نكرة نحو اوكفارة طعام مساكين وقد يجيء للمدح
كما في قوله ثم جعل الله الكعبة البيت الحرام فان الزمخشري ذكر
ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما جيء
الصفة لذلك وعلى هذا يشكل اعتبارهم في تعريف عطف البيان التوضيح
او التخصيص الا ان يقال انه غالبي قوله وهو العطف بحروف
محصورة قال ابو حيان ولكونه بادوات محصورة لا يحتاج الى حد
ومن حده كابن مالك بكونه تابعا باحد حروف العطف لم يصب
مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف على حروفه ومعرفة
الحرف على العطف انتهى وبه يعلم ما في تفسير الشارح المذكور من الانتقا
قوله وحروف العطف عشرة اى مجموعها عشرة وعدها في التسهيل

ثمانية

ثانية ثم قال وليس منها لكن وفاقا ليونس ولا اما وفاقا له ولابن كيسان
ولا الاخلاف للاخفش والفراء ليس خلافا للكوفيين ونقله ابن عصفور
عن البغداديين ولا اي خلافا لصاحب المستوفى وعدها في الخلاصة تسعة
وابن الحاجب عشرة قوله على القول بان اما المكسورة الهمزة عاطفة القول
القائل بذلك اكثر النحويين وبعض القائل بذلك اما الثانية في س
فولك جاءني اما زيد واما عمرو قال الرضي وشبهة من جعلها حرف
عطف كونها بمعنى او ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية معنى
ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثاني قوله والتحقيق
خلافه اي انها غير عاطفة واليه ذهب يونس وابن كيسان س
ووافقهم ابن مالك على ذلك للملازمة غالبا الواو والعاطفة ولا يدخل
عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه س
بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه
غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك قوله لمطلق الجمع اي موضوعة
لمطلق الجمع اي الاجتماع في شيء من غير تقييد ذلك الاجتماع بكون زمان
ذلك المجتمع واحدا بل اعم من ان يكون بينهما مهملة وترتب او لا وعد
اليه عن قول ابن الحاجب وغير لمطلق الجمع لما قيل من ايهامه تقييد
الجمع بالاطلاق والغرض نفي التقييد والحق ان مؤدى العبارتين واحد
لان المطلق هنا ليس للتقييد لعدم القيد بل لبيان اطلاق كما يقال
الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط والا لم يصدق بترتيب لا معية
وسبب توهم الفرق بينهما الفرق بين الما المطلق ومطلق الما مع الغفلة
مع ان ذلك اصطلاح شرعي في بعض انواع المياه وما نحن فيه اصطلاح
لغوي وما ذكره الشارح من ان الواو لمطلق الجمع هو مذهب البصريين
نبه ان يعطف بها لاحق اي متاخر عن المتبوع في حصول ما شاركه

فيه له وسابق اى متقدم على المتبوع ومصاحب اى موافق للمتبوع فاذا
قلنا جاء زيد وعمرو فهو لاجتماع زيد مع عمرو فى المجئ واذا قلنا جاء زيد
وجاء عمرو فهى لبيان ان مجيئهما مجتمعان فى الوجود سواء كان بين الامرين
زمان ومهلة او لا قال فى التسهيل وينفرد الواو بكون متبوعها فى
الحكم محتملا للمعية برجحان والتاخر بكثرة والتقدم بقلة انتهى قوله
للترتيب والتعقيب اى موضوعة لذلك وهى تدل على ان الاجتماع على
وجه يكون المعطوف عليه مقدما على المعطوف بوجه من وجوه
التقدم فمعنى الترتيب كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب
كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قلت
التعقيب مشتمل على الترتيب ومستلزم له فلم صرح الشارح به قلت
لبيان انه معتبر فى الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب له انه معتبر
فى الوضع معه فلو سكت عنه لم يعلم انه معنى وضعى للفا لانه لا يلزم بل قد
يتبادر من كونه لازما لمعناها انها موضوعة له والتعقيب فى كل شئ بحسبه
تقول قام زيد فعمرو اذا عقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة ثم
الكوفة اذا لم تقم فى البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن
التزوج والولادة الا مع الحمل مع لحظة الوطى ومقدمته قوله
وتضم المثلثة للترتيب والتراخى تقدم معنى الترتيب واما التراخى
فمعناه كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ ولهذا قال
سيبويه ان المرور فى نحو مررت برجل ثم امراة مرورا لاحق تراخى
احد المرورين عن الاخر انتهى وايضا لا تكون ثم للسببية لانه لا يتراخى
المسبب عن السبب التام انتهى وقد تجئ ثم لمجرد التعقيب فى الذكر
والتدرج فى درج الارتقا سواء كان بينهما تراخ ومهلة امر لا وسواء كان
الثانى بعد الاول فى الزمان او لا كقولك ان من سادثم ساد ابوه

ثم قد

• ثم قد ساد قبل ذلك جدي • فقدم سيادة الابن وان كانت متاخرة عن
سيادة ابيه لان سيادة نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيا
دة الجد وفي ثمار يع لغات ثم وفم وثمت وثمت قوله للتخيير او اباحة
ليس المراد الاباحة الشرعية بل العقلية او العرفية لان الكلام في معنى
او قبل ظهور الشرع في اي وقت كان وعند اي قوم كما يوا والفرق
بين التخيير والاباحة ان التخيير يابى جواز الجمع بين ما قبلها وما
بعدها والاباحة لا تاباه الا ترى انه لا يجوز له ان يجمع بين تزوج هند
واختها وله ان يجالس العباد والزهاد قوله بعد الطلب اي بعد
صيغة الطلب لانه لا طلب في الاباحة والظاهر ان المراد صيغة الامر
دون غيره من انواع الطلب فليتامل ثم رايت الرضي قال واما في سايير
اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو والعرض فيه شي
من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي حمارا او فرسا فالظاهر فيه
جواز الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما
معا واما التخصيص نحو هلا تتعلم النحو والفقه وهلا تضرب زيدا او عمرا
والعرض نحو الا تتعلم النحو والفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكلامر في
الاباحة والتخيير بحسب القرينة قوله والابهام والشك بعد الخبر
يعبر عن الابهام بالتشكيك والمراد التعمية على المخاطب مع علم المتكلم بالحال
فالشك من جهة المتكلم والابهام من جهة السامع ويتردد الطرفي ان
المراد بالشك هنا هو المعنى الاصولي او مطلق التردد واعلم ان التخيير
ان اوجد السببين او الاشياء وهذه المعاني المذكورة لها انما يفيدها الصيا
غ والقرايين واعلم ايضا انه لا تنافي بين نسبة هذه المعاني الى او ونسبة
التخيير او الاباحة منها الى صيغة الامر لان كلا منها له دخل فيها لان صيغة
الامر تستعمل للتخيير او الاباحة مجازا لكن لا بد من قرينة تصرفه الى ذلك

وتعلق الفعل المذكور باحد السببين او الاشياء او بدون صيغة الامر
او ما قام مقامها لا يفيد معنى التخيير او الاباحة اى المعنى الذى يمكن
ان يوصف بالتخيير او الاباحة **قوله** نحو وانا او اياكم لعلى هدى او فى
ضلال مبين مثال لا والنبى للابهام وظاهر كلامه ان الشاهد فى
او الاولى واو الثانية لكن قال بن هشام الشاهد فى الاولى قال
الدماميني لا ادرى لما امتنع كون الشاهد فى او الثانية ايضا والمعنى
وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى
او كونه فى ضلال مبين **قوله** وامر لطلب التعيين اى وهى لطلب
التعيين وليس العطف بها مفيدا بكونها لطلب التعيين لانه يعطف
بها ايضا اذا كانت مسبوقة بهمزة التسوية قال فى المغنى وربما
توهم ان المراد بها اى همزة التسوية الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها
وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالى وما ادرى وليت شعرى
ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر
محلها نحو سواء علينا استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالى اقمت
ام قعدت لانه يصح سواء علينا الاستغفار وعدمه وما ابالى ا
بقيامك او قعودك انتهى **قوله** واما المكسورة الهمزة اعلم ان فى ا
اربع لغات كسر الهمزة وهى لغة اهل الحجاز ومن جاورهم وهى
الفصحى ولذا اقتصر عليها الشارح وفتحها وهى لغة قيس واسد
وتميم وابدال ميمها باء مع كسر الهمزة وفتحها واصل اما ان ضمت
اليها ما وقد جاء على الاصل فى قوله وقد كذبتك نفسك فاكذبنه
فان جزع وان اجمال الصبر **قوله** المسبوقة مثلها مقتضاه انه لا بد
من تكرارها وذلك غالب لا لازم **قوله** مثل او فى معانيها اى انها
ترد لما ترد له او من المعانى من التخيير كالمثال الذى ذكره الشارح
والاباحة

والاباحة نحو جالس اما العباد واما الزهاد والنسك والابهام والتفخيم
نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا تزد للاضراب ولا بمعنى
بل ولا بمعنى الى ولا الا ولا الى التعليل بد وان كانت عبارته شاملة
للجميع والعذر عنه انه لم يذكر من معانى او فيما سبق سوى اربعة
المتقدمة فقوله مثل او فى معانيها اى السابقة والاضافة قد تنزل للعهد
كما تقدم لك ذلك غير مرة واعلم ان العرف بين او واما من وجهين
احدهما ان اما لا بد من تكرارها والثانى ان الكلام مع اما مبنى
من اوله على ما جئ بها لاجله بخلاف او وانما فيد بقوله فى معانيها
لما قدمه من ان التحقيق انها ليست بعاطفة **قوله** فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء اى فاسروهم واحفظوهم والوثاق بالفتح
والكسر ما يوثق به وقوله فاما منا واما فدا اى فاما تمنون منا
وتفدون فدا والمراد التخيير بعد الاسر بين المن والاطلاق وبين
اخذ الفدا وهو ثابت عندنا فان الذكر الحر المكلف اذا اسر تخير الامام
بين القتل والمن والفدا والاسترقاق منسوخ عند الحنفية او مخصوص
بحرب بدر فانهم قالوا ينعين القتل او الاسترقاق وقرى فدا كعصى **قوله**
وبل للاضراب اعلم ان حالها فى الاضراب مختلف كما يعلم مما سياتى بد
وللعطف بها عند الجمهور شرطان افراد معطوفها وان تسبق بايجاب
او امر او نهى او نفى ومعنى الاضراب بعد الاولين ان يجعل المتبوع
فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جازنى زيد
بل عمرو يحتمل مجئ زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى
عدم المجئ قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو ما جانى زيد لا بل عمرو فهى تفيد
عدم مجئ زيد قطعا وهى تفيد سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت
عنه وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو ولم يقم زيد بل عمرو وبعد الآخرين

تقرير حكم ما قبلها وجعل ضد لما بعدها كما ان لكن كذلك فالنهي نحو لا تضرب
زيدا بل عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد وتامره بضرب
عمرو فان دخلت على جملة فهي حرف ابتدا اي حرف تبتدا بعده الجمل اي
تستانف وتقطع عما قبلها وخالف في ذلك الديدريني مالك وصرح بانها
عاطفة في قوله فان كان المعطوف بها جملة واعلم انها قد تكرر في الجمل
رجوعا عما ولي المتقدمة نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل
هو شاعر او تنبيها على رجحان ما ولي المتاخرة نحو بل ادرك علمهم في
الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون قوله ولا للنفي للعطف
بها شروط افراد معطوفها خلافا لابن الخباز في النهاية فانه جوز ان
يعطف بلا الجملة نحو زيد قايم لا عمرو قاعد ويقيم زيد لا يسافر عمرو وان
تسبق بايجاب او امر اتفاقا فالمثال زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا
او ندا خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وفي معنى الامر الدعا
نحو غفر الله لزيد لا بكر والتخصيص نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا واجاز
الفرا العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا
منطلق ولا يعطف بها بعد الاستفهام لا يقال اضربت زيدا لا عمرا وان
لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي وهو حق فلا
يجوز جاني رجل لا زيد ولا عكسه ويجوز جاني رجل لا امراة قوله
ولكن الخ ما ذكره المص من ان لكن من حروف العطف هو مذهب اكثر
النحويين وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست لعاطفة ولا
قبلها عاطفة لما قبلها على ما بعدها عطف مفرد على مفرد وللعطف بها
شروط افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي وان لا تقترن بالواو
وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين وقيل انها عاطفة ولا تستعمل
بالواو والواو مع ذلك زايدة وقيل غير ذلك وهي حرف ابتدا ان تلتها

جملة

جملة كقوله • ان ابن ورقا لا تحتى بوادره • لكن وقايعه في الحرب تنتظر •
وتلك واو نحو ولكن رسول الله اى ولكن كان رسول الله وليس المعطوف
معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب
او سبقة بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو
على انه معطوف خلافا للكوفيين قوله وحتى في بعض المواضع ومعناها
التدريج والغاية معنى الغاية اخر الشيء ومعنى التدريج ان ما قبلها
يقتضي شيأ فشيأ الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذا
وجب ان يكون المعطوف بها جزأ من المعطوف عليه اما حقيقة كقولك
اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله • القى الصحيفة كي يخفف رحله •
والزاد حتى نعله القاها • فعطف نعله بحتى وليس جزأها فنلها
تحقيقا لكنه جزء تقديرا لان معنى الكلام الفي ما يثقله والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
ولا يغير الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها
قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي نحو حتى ادم او في اثنائها
نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد
نحو جاني القوم حتى خالد اذا جاؤوا معا ويكون خالد اضعفهم
او اقواهم فان قلت ما وجه تخصيص المصراحتي بقوله في بعض المواضع
مع ان غيرها من حروف العطف كذلك قلت لان العطف بها قليل ولذا
ذهب الكوفيون الى انها ليست من حروف العطف وانما يعرب ما
بعدها باضمار عامل على انه يحتمل عود قوله المصر في بعض المواضع
لجميع حروف العطف وللعطف بها شروط الاول ان يكون المعطوف
بعضا من المعطوف عليه او كبعضه كما في التسهيل نحو اكلت السمكة حتى
راسها واعجبني الحاربة حتى حديثها وبمنع حتى ولدها الثاني ان يكون

غايته في زيادة او نقص نحو مات الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلا
وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله فهربنا كم حتى الكماة فانثنو
نها بونا حتى بيننا الاصاغر الثالث ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو
شرط في مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى انا ذكره
ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره الرابع ان
يكون مفرد الاجلة قوله تكون ابتدائية اى تبتدا بعدها الجمل لا تعلق
لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى قوله
نحو حتى ماد جلة اشكل اى من قول جرير فما زالت القتلى تمج دماها يدجلة
حتى ماد جلة اشكل ودجلة بفتح الدال وكسرها نهر ببغداد قال ثعلب تقو
عربت دجلة بغير الف ولام والاشكل الابيض الذى تخالطه حمرة وما دجلة
مبتدا ومضاف اليه واشكل خبره وجملة المبتدا وخبره مستانفة عند الجمي
ويقع ايضا بعدها الجمل الفعلية نحو سرت الابل حتى يحي البعير يجر بطنه
ومرض زيد حتى لا يرجونه قوله وفي بعض المواضع تكون جارة اعلم ان
الجارة تدخل على الاسم المؤول من ان والفعل المضارع فتكون تارة بمعنى الى
نحو قوله لن نبرح الارض عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وتارة
بمعنى كي التعليلية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وتارة بمعنى الا كما قاله جما
منهم بن مالك كقوله ليس العطا من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك
قليل وهو استثنا منقطع وعلى الاسم الصريح الظاهر وتكون بمعنى الى قوله
تشرك ما بعدها لما قبلها في اعرابه اى انكان له اعراب فلا يرد نحو جا
زيد وقعد عمرو قوله فان عطفت انت انما قال انت دفعا لتوهم ان عطفه
ماض مسند الى ضمير الاحرف قوله تقول في عطف الفعل على الفعل اعلم ان
شرط عطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان وان بصره اختلافهما في اللفظ
فلا يعطف ماض على مستقبل وعكسه ويجوز عطف الماضي على المضارع وعكس

كقوله

قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار وقوله تعالى تبارك الذى
ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
من عطف الفعل على الفعل عند الاتحاد فى اللفظ قوله تعالى ليخفى به بليد
شيئا وينقضه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم وتقول
يا زيد وركب واضرب زيدا وفهم وقال بعضهم عطف الفعل على الفعل جاز
لكونه من عطف الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود بالعطف لانه اعتمد فاعل
فعلين قوله وفهم من اطلاقه انه يجوز عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر
الظاهر على المضمر وعكسه اعلم انه يجوز العطف على الظاهر والضمير المنفصل
الضمير المتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو وانا وعمرو ذاهبان
واياك والاسد وخوجعنا كم والاولين لكم لا يجوز عطف الضمير على الظاهر
المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك ولا يحسن العطف على المرفوع
المتصل بارز اكان او مستترا الا بعد توكيد بضمير منفصل نحو لقد كنتم
انتم وابا وكم او وجود فاصل اى فاصل كان بين المتبوع والتابع نحو يد
ومن صلح او فصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا ابا ونا
وقد اجتمع الفصلان فى نحو ما لم تعلموا انتم ولا ابا وكم وبضعف يد ون ذلك
لمررت برجل سواء والعدم اى مستوهو والعدم وهو فاش فى الشعر
كقوله ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لبنا لا وقد
يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض نحو فقال لها وللارض
ما لوا لعبد الهك واله ابائك وليس بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكو
بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به والارحام وحكاية
تطرب حافيها غيره وفرسه باب التوكيد قوله بقسرا بالواو وبالهمز
بالالف وتاول افضى قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والتوكيد
مصدر سمى به التابع المخفوض لانه يفيده ويقال اكدته تاكيدا وكده توكيدا قوله

خلونها

فبين

لان الفاظ التوكيد كلها معارف اى باضافتها الى الضمير وما لم يضف منها كاجمع وما
بعض فنسب الى سيبويه ان تعريفه بنية الاضافة وقيل تعريفها كتعريف
العلم كاسامة لانها اعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما تتبعه كاسامة
ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع واختاره ابن الحاجب
وصححه الشيخ ابو حيان قوله فلا تتبع النكرات عند البصريين لم يتعرض لهذه
المسئلة ابن الحاجب واختار ابن مالك في جميع كتبه انه يجوز اذا افاد توكيدا
نحو الاخفش والكوفيين فانهم جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وليلة
وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار ولم يجيز وا توكيد النكرة غير
المحدودة كحين ووقت وزمان مما يصلح للقليل والكثير لانه لا فائدة في توكيده
قال البدر ابن مالك وقول الكوفيين اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولا
في توكيد النكرة المحدودة فائدة فان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر
وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال فاذا قال صمت شهرا كله ارتفع الاحتمال
وصار كلامه نصا على مقصوده فلو لم يسمع من العرب لكان جديرا بان يجوز
قياسا فكيف به واستعماله ثابت وقال ابن هشام واذا لم يفد توكيد النكرة
لم يجز باتفاق وان افاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح وتحصل الفائدة
بان يكون المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كما عنكفت اسيو
كله قوله النفس والعين محل كونهما من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة
كما اشار اليه ذلك السلم فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة
نحو ارقت زيدا نفسه اوطرقت زيدا عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض
من كل قوله من التعبير بالبعض اى باسم البعض قوله لدفع المجاز عن الذات
اى لدفع احتمال التجوز عن اسم الذات وظاهر كلامه ان احتمال التجوز باق
وهو ظاهر كلامهم وذهب جمع منهم ابن عصفور الى ان الاحتمال لا يرد
وانما يضعف وهو وجيه جدا واعلم ان المجاز المدفوع يحتمل انه التجوز بما

المضاف

لضاف ويحتمل انه المجاز اللغوي في استعمال اللفظ في غير ما وضع له ويحتمل
انه المجاز العقلي وهو الاسناد الى غير ما هو له فتعيين بعض هذه الاحتمالات
قصورا او تقصير فلا تكن من القاصرين او المقصرين قوله او ثقلة بكسر ثم فتح
ضد الخفة وبالسكون واحد الاثقال التلمساني يجوز فيها السكون في الاول للخفة
قوله يؤكد بهما للاحاطة والشمول افهم انه لا يؤكد بهما الا ذو اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما وقد صرح به ابن الحاجب وغيره اي انفصال بعضها عن بعض بحسب
الحس البصر او بحسب الحكم المفهوم من الكلام بان يكون الحكم ثابتا لبعض الاجزاء
دون بعض نحو اكرمت القوم كلهم فان القوم عبارة عن مجموع اشخاص يصح
افتراق بعض اجزائه وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر
بحسب الرؤية واشتريت العبد كله فان اجزاء العبد وهو النصف والربع
والثلث ونحوها وان لم ينفصل بعضها عن بعض بحسب الرؤية الا انه يصح
انفصال فيها بحسب الشرع لجواز ان يشتري نصف عبد دون النصف
الاخر بخلاف ما ليس له جزء ينفصل عن جزء فانه لا يجوز تاكيده بكل واجمع
وكذا توابعه نحو جاء زيد كله فانه يمتنع عرفا ان يجيء بعض زيد دون
بعضه الاخر وهو متحقق معه فلا حاجه الى التاكيد لدفع توهم عدم الشمول
قوله احتمل ان الجاني لبعضهم اي وان بعضهم لم يجن الا انك لم تعتد بهم
اي اطلقت القوم واردت بهم من عداك البعض كانهم هم القوم فانا نجيب
بدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم او انك جعلت الفعل الواقع من
البعض كالواقع من الكل بنا على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان
قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم قوله بالكل اي باسمه قوله فاذا اردت
التنصيص على مجيء الجميع الخ نقل عن سيبويه انه لا يرتفع المجاز عن المؤكد
حتى يأتي بجميع الفاظ التوكيد وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد الخ قال
في المطول وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد

الملايكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملايكة واستبعاد سجودهم جميعهم مع تفرقهم و
اشتغال
كل منهم بشان ولهذا يزداد التعبير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعين
على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
اي فيما تقدم من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم الشمول انما هو زيادة توضيح
والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلا مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المبين
دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا قوله
وهي اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة عبارة الفاضل الجامي بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل
حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من
بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو
طول العنق مع شدة معروفة ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه
المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق قوله مررت بالقوم اجمعين
منهم منه انه قد يوكد باجمع دون كل والمختار كما قال الشيخ ابو حيان خلاف
للجمهور جواز التاكيد باجمع دونه كثيرا فصيحا لكثرة ورود ذلك كقوله
تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين وفي الحديث واذا صلى
جالسا فصلوا جلوسا اجمعون يروى بالرفع تاكيدا للضمير وبالنصب
على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهي معرفة بنية الاضافة
على ما تقدم قال ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان
النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد
قوله بشرط تقديم النفس على العين وكل على اجمع واجمع على توابعه لم يبين
المقدم من توابع اجمع وفيه خلاف والصحيح انه يجب ان يتبع اجمع وفروعه
اكتع واخوانه ويتبع اكتع واخوانه ابصع واخوانه ويتبع ابصع واخوانه
ابتع واخوانه واختار ابن مالك في التسهيل والتحفة جواز الابتداء بايه

شيث بعد اجمع وهو راى ابن عصفور واختاره ابن هشام في تعليقه واجاز
ابن كيسان ان تبدا باى الثلاثة شئت مع اجمع واكتع وابصع كما هو ظاهر كلامه
في التسهيل فان قلت ما وجه هذا الترتيب قلت قال الرضي اعلم انك لو اردت
الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين
ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان
لهما حاطة صفة النفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفاتها اولى واما
تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ
العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كما وجه في قوله تنع كل شئ
هالك الا وجهه اى ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع
المشتق للجامد اولى لا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو
افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم
اجمع على اخواته فلكونه دال على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما
تقديم اكتع في الصحيح على اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منها لانه
من تقديم قولهم حول كتيع اى تام وهذا المعنى خلاف فيما انتهى واذا اردت
تاكيدين فاكثر فكل ما ذكر تاكيد للموكد الاول كالصفات المتتالية وقال
ابن برهان كل منها تاكيد لما قبله خاصة ونسال الله حسن الخاتمة
تفرد النفس والعين عن الفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زايدة قال
ابن هشام في المغني لعدان ذكر انه يجب تجريد اجمع من ضمير الموكد في باب
التوكيد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك
جمع على حد قولهم فرخ وافرخ والمعنى جاءوا بمجامعتهم ولو كان توكيدا لكانت
الباء فيه زايدة مثلها في قوله هن اوحدكم الصغار بعينه وكان يصح اسقاطها
انتهى وقال الرضي وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن بتا
زايدة تقول جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يوكد به مع الباء ويدونه

نحو رأيته عينه ولحيته انتهى وقال النووى فى التبيان قولهم باجمعهم بضم الميم
ويجوز فتحها لغتان مشهورتان اى جميعهم انتهى **باب البدل قوله**
البدل اعلم ان البدل لغة هو العوض قال تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها
واما فى الاصطلاح فهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه
والمراد بالواسطة حرف من حروف العطف واعلم ان التثنية بالبدل نصبرته
واما الكوفيون فقال الاخفش سيمر نه بالترجمة والتبيين وقال بن كيسان سيمر
بالتكرير **قوله** البدل تابع للمبدل منه فى رفعه ونصبه وخفضه وجزمه
سكت عن تبعيته له فى الافراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها
هنا وفيه تفصيل اما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته
لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد الله
فى قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا
والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة
من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وسيأتى ذلك فى كلامه واما
الافراد والتذكير وفروعهما فان كان بدل كل واتفق متبوعه فيها سالم
يمنع من التثنية والجمع مانع كمكون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق او
قصد التفصيل كقوله : وكنت كذى رجلين رجل صحيحة
• ورجل رمى فيها الزمان فشلت • وان كان غيره من انواع البدل لم يلزم
موافقته فيها **قوله** وهو على اربعة اقسام اى صادق عليها **قوله** اى
بدل شئ من شئ هو مساو له فى المعنى هو الذى تكون ذاته عين ذات المبدل
منه اى يكون المراد منهما شيأ واحدا وان تغاير مفهوماهما وان لم يكن المبدل
صادق واحدا لانهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ما صدق
واحد الزيد اخوك فان المراد منهما شخص واحد ويسمى بدل الكل لان
كل المبدل منه فالاضافة بيانية والفرق بينه وبين عطف البيان ان

المقصود

المقصود بالذات في الكلام النسبة الى البدل والنسبة الى المبدل منه توطئة وتمهيد للنسبة الى البدل ومبالغة في الاسناد بخلاف عطف البيان فان المقصود بالذات المعطوف عليه وانما قصد بالعطف توضيح المعطوف عليه وبيانه والظاهر ان الاضافة في بدل الشيء بيانية اى بدل هو الشيء المبدل منه قوله على المشهور بمقابل المشهور قول السهيلي ان بدل البعض وبدل الاشتمال يرجعا الى بدل الكل لان العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنوبه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر من اسمائنا هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم قوله اى بدل الجزء من كله اى بدل هو جزء المبدل منه ذكر الكل اولا توطئة وتمهيدا وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثبتني اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثبتني هو عين ما صدق عليه الهين وسمي بدل البعض لانه بدل بعض من المبدل منه فاضافته ايضا بيانية واعلم ان بعض الشيء قد يراد به ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الانسان وقد يراد به ما هو جزء له كما يقال اليد بعض زيد قوله قليلا كان ذلك الجزء او كثيرا او مساويا للجزء الاخر مثال الاول اكلت الرغيف ثلثه ومثال الثاني اكلت الرغيف ثلثيه ومثال الثالث اكلت الرغيف نصفه قوله بدل الاشتمال سمي به لان المبدل منه مشتمل على البدل قال الصفار بمعنى اللام وهذا ظاهر على القول بان المبدل منه مشتمل على المبدل واما على القول بان المشتمل هو العامل او البدل فوجه تسميته بدل الاشتمال دلالة اول الكلام بالاجمال على اخر الكلام فكان الاول بمنزلة مشتمل على الثاني فكانك اذا قلت اعجبني زيد سلاه ومعلوم ان ذات زيد لم يكن معجبا لك فكانك قلت اعجبني شيء من زيد وهذا المعنى شامل بالاجمال للعلم وغيره

وهذا الوجه في التشبيه شامل لما اذا كان الاول مشتملا على الثاني كقوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه او الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او لم يكن احدهما مشتملا على الآخر كقولك اعجبني زيد علمه قوله اشتمالا بطريق الاجمال اى من حيث كونه دالا عليه ومنتقلا ضمنا له لوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة له فيجيء بدله مبينا ومكملا لما اجمل او لا فبدل الاشتمال هو الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة غير العينية والجزئية اى لا يكون عينه ولا جزءه بل يكون بينهما علاقة تامة تكون النسبة الى المتبوع منهما يحتمل عرفا النسبة الى البدل والى غيره فيذكر البدل مبينا للمقصود من المبهم ومزيلا للابهام نحو سلب زيد ثوبه فانه يحتمل السلب الى زيد ويراد به سلب ما يتعلق به فيخرج نحو ضربت زيدا حماره فانه لا يقصد من ضرب زيد عرفا ضرب حماره وكذا نحو بني الامير عمالا فانه لا يحتمل عرفا الا البدل ولا يلزم ان لا تكون النسبة الى المتبوع صحيحة حقيقة كما يفهم من كلام الفاضل الجامي فانه منتقض بنحو اكلت الخبز ورفه ورايت زيدا ثوبه او عمامته فانه من بدل الاشتمال هذا هو التحقيق الموافق لكلام المحققين وهو يكفي الاعتماد عليه والله ولي التوفيق فخذ بالنواجز ودع عنك ما قيل او يقال وخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين وامر قومك يأخذوا بأحسنها قوله لاشتمال الظرف على المظروف اى لاشتراط خصوص ذلك لا ان ذلك بضرار لا يكفي بدليل يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه قوله بدل الغلط توضيحه انه بدل تذكره بعد ذكر المتبوع غلطا عمدا او سهوا حتى لذلك الغلط نحو اشتريت زيدا حماره واعلم ان الغلط اما سبق اللسان وهو لا يقع في فصيح الكلام او نسيان ونعم باطل وهو ايضا لا يصدر عن رويه وثقة والثالث ان يوقع نفسه في الغلط عمدا لنكتة كالمبالغة او تذكر المبدل منه عمدا ثم يظهر انك غالط وهو كثير في الشعر

كقولك

كقولك هذه نجم بدر شمس منير وسمي غلطا لان ذكره بسبب الغلط قوله
كذا ذكره في التوضيح ذا في كذا اشارة الى قوله اي الخ والمقول المذكور وان كان
متحدا مع ما ذكره في التوضيح بالنوع الا انه يغايره بالشخص وهو ظاهر
وتلك المغايرة كافية في صحة التشبيه فلا يرد عليه ما يقال هذا بعينه عين
ما ذكره في التوضيح فكيف يصح التشبيه وهو يقتضي المغايرة قوله نحو قولك
جاز يد اخوك اي نحو اخوك من قولك الذي هو جاز يد اخوك وقس على
ذلك نظايره قوله وسميه بن مالك بالبدل المطابق قال في شرح الكافية
وذكر المطابقة اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه والمعنى
بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير مشروط
للاجماع على صحة البدلية في اسماء الله تع كغفرانه عزنا فع وبن عامر الى صراط
العزيز الحميد الله قوله نحو اكلت الرغيف ثلثه لو قيل اكلت الرغيف ثلثه وثلثه
وثلثه فالظاهر انه من بدل البعض ان قدر العطف متاخرا عن الابدال
ومن بدل الكل ان قدر العطف سابقا قوله ومنع المحققون دخول ال على كل
وبعض قال الجوهري كل وبعض معرفتان لم يجيء عن العرب معرفا باللام لان
فيها معنى الاضافة ونقل التلمساني عن ائمة النحو منع تعريفه بال لكن
جوزه النحرري فشاع في السنة المصنفين ومتاخري النحاة حتى استعملوا
في بحث البدل بدل الكل وبدل البعض كثيرا قوله واما في الفعل فقال الناظم
تجري فيه الاقسام الاربعة اسند اليه اشعارا بعدم الدخول في عهدته ولذلك
قال بعد ذلك والدرك عليه وشرط في بدل الفعل من الفعل كما قال الرضي
ان يكون الثاني راجح البيان كيلق اثاما مع يضاعف له العذاب فان ساواه
كان تاكيدا لا بدلا نحو تنصر تغز انصرك ولا اعرف له شاهدا ويشترط
ايضا ان يكون بينهما ملابسة ومناسبة فلو قال من سينتعن بنا لا يعن ومن
يستعن بنا فيقتل لم يجز البدل قوله يلق اثاما اي جزاء اثم او اثما باضمار

الجزا وقرى ايامًا اى شدايد يقال يوم ذو ايام اى صعب قوله يضاعف له العذ
بدل من يلق لانه فى معناه كقوله متى تاتنا تلمم بنا فى ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تاججا وبعضهم مثل ابدل الكل بالبيت ومثل بالاية
لبدل الاشتمال وقرا ابو بكر برفع يضاعف على الاستيناف او الحال قوله
فان معنى مضاعفة العذاب هو لقى الاثام مثله فى البيضاوى واعلم
ان ابدال الفعل من الفعل بدل كل متفق عليه كما فى البسيط ومثال بدل
البعض من الكل نفاه جمع منهم السيوطى مدعيا عدم الخلاف فيه فقال لا بدل
بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض منهم انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى
واقول ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم كذلك وان اراد ان معناه
لا يتبعض فهو متصور فى معنى الفعل اى الحدث بلا شبهة قوله يسجد
بدل من تصل بدل بعض من كل لان السجود بعض الصلاة قوله ومثال
بدل الاشتمال قوله ان على انسان تابعا نوحد ذكرها او نخل طائعا
قائله الراجز قاله فى شخص تقاعد عن مبايعة الملك وان تابعا اسم ان
وخبرها على وهو مقدم من تاخير ولفظ الله منصوب بنزع الخافض وهو
واو القسم والشاهد فى نوحد حيث نصب لانه بدل من تابعا ولم يذكر المبدل
عليه وكررها منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اى اخذ كرها او على الحال
اى كارها وفى البيت نفسه وهى ان الفعل ينصب بثلاثة اسباب الحرف والبدل
والعطف وقد اجتمعت الثلاثة فيه وما ذكره من ان بدل الاشتمال يكون فى
الفعل هو الصحيح قوله وبدل الغلط ان تاتنا تسالنا تعطك قال فى
البسيط جوزه سيبويه وجماعة من البصريين والقياس تقبيحه والشاهد
فى تسالنا حيث جزم لانه بدل من تاتنا قوله حاصله من ضرب اربعة
فى ستة عشر اى من ضرب اربعة وهى بدل الشى وبدل البعض وبدل
الاشتمال وبدل الغلط فى ستة عشر قوله او مختلفا هما اى يكون الاول

نكرة

نكرة والاخر معرفة وبالعكس واذا كانت النكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب عند ابن الحاجب كما صرح به في بعض تصانيفه لئلا يكون المقصود اتقص من غير المقصود من كل وجه فاتوافقه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة وقال غيره ان الاولى ذكر الصفة قال الشيخ الرضي وذلك الوجوب انما هو في بدل الكل وقال ابو علي الحق انه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وخثع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس وان لم تفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون لها ما بعد التفسير كقولنا زيد رجل ولا فايدة فيه قوله فهذه اربعة وستون مثلة المعرفتين في الاقسام الاربعة للبدل جاني زيد اخوك وضربت زيدا راسه وسلب زيد ثوبه ورايت زيدا الحمار وامثلة النكرتين في هذه الاقسام جاني شخص رجل صالح وضربت رجلا راسه وسلب رجل ثوب له ورايت رجلا حمارا وامثلة المختلفين في هذه الاقسام يزيد اخ له ويرجل اخيك ويزيد راس له ويرجل راسه ويزيد علم له ويرجل علمه ويزيد حمار ويرجل الحمار وامثلة المظهرين في هذه الاقسام ما تقدم وامثلة المضمرين في هذه الاقسام ضربته اياه وراس زيد ضربته اياه بان يكون ضمير ضربته راجعا الى زيد وضمير اياه الى الراس وعلم زيد اعجبني هو بان يكون فاعل اعجبني راجعا الى زيد وضمير هو راجعا الى علمه ورايته اياه فيما اذا سبق ذكر زيد وحمار ويكون الضمير الاول راجعا الى زيد والثاني الى الحمار وامثلة المختلفين في بدل الكل اخوك لقيته زيدا اياه واخوك لقيته زيدا والاخ هو زيد وفي بدل البعض وكسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها وزيد قطعته يده وفي بدل الاشتمال كرهت جهالة زيد وابغضت

اسم للباطل

زيدا اياها وزيد كرهته حهالته وفى بدل الغلط كرهت زيدا اياها مع تقدم
ذكر الدابة وزيد كرهته الدابة قوله فهذه اربعة وستون اى قسما
وهذا باعتبار الامكان واما باعتبار الوقوع فهى اقل قوله وتفاصيلها
من الجواز والامتناع مذكور فى المطولات التفاصيل جمع تفصيل وهو التبيين
وقطع بعض الامور عن بعض ويطلق على المفصل وجمع باعتباره اى التبيينات
او المبينات وحاصله انه يبدل الظاهر من الظاهر ولا يبدل المضمر من
المضمر ونحو قمت انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا وكذلك نحو رايتك
اياك عند الكوفيين وابى مالك وكذلك لا يبدل مضمر من ظاهر اذ لم يسمع
رايت زيدا اياه واما ابدال الظاهر من المضمر فلا يخلو اما ان يكون المضمر
لغايب او لحاضر ان كان لغايب جاز مطلقا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
فى احد الاوجه وان كان لحاضر متكلم او مخاطب جاز بشرط ان يكون بدل
بعض نحو اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى او بدل اشتمال نحو اعجبنى
علمك واعجبتك علمى او بدل غلط نحو ركبت الحمار وركبنى الحمار او بدا
كل معنده الاحاطة نحو يكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وان لم يفد معنى
الاحاطة نحو صربته زيدا فذاهب احدها المنع وهو مذهب جمهور
البصريين والشرح رحمه الله تعالى ترك هذا التفصيل رواما للاختصار
وانما ذكرناه نحن لان التنبيه عليه يوجب للنفس تشوفا اليه فاذا لم يذكر
كان فى النفس شئ من التحسر على فوات ذلك باب منصوبات الاسماء
قوله المنصوبات يجرى فيه ما تقدم فى المرفوعات فلا تغفل قوله
خمسة عشر كذا فى النسخ التى رايناها والموجود فى الكتاب اربعة عشر
فلعل المراد المنصوبات خمسة عشر فى قصدى ثم لم يذكر الخامس عشر نسيانا
ويمكن ان يقال على بعد ان عد المخصوص بالحرف منصوبا وان كان
بواسطة قوله على سبيل الاجمال والتعداد اى على سبيل وصفه هى للاجمال

والتعداد

والتعداد والاجمال من احمل الحساب اذا رده الى الجملة واجمل الامر ابهم
والجمل لغة هو المجموع وحملة الشئ بمعنى مجموعه من الجمل بالفتح وهو
الخلط والجمع والمشهور اطلاق الاجمال والجمل مقابله التفصيل والمفصل
والظاهر ان عطف التعداد على الاجمال تفسيري قوله نحو ضربت
زيدا اى نحو زيدا من قولك ضربت زيدا وقس على ذلك نظائره قوله
والمصدر اعلم ان المصدر مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد هنا
وبين اسم الحدث الجاري على فعله اى المشتمل على حروف فعله قوله
الناقصة للجنس اى لصفته وحكمه واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما
للشئ الى التنه قوله في بعض احواله قيد به لما سياتي من انه يكون منصو
بغيره قوله نحو حتك قراءة للعلم التمثيل بذلك للمفعول من اجله مبني على انه
لا يشترط فيه ان يكون قلبيا اى فاعله معناه بالقلب وسياتي ما فيه قوله
تقدم ذكرها في المرفوعات يرد عليه انه لو كان ما ذكر علة للاسقاط لاسقط
خبر كان واخواتها والتابع لتقدم ذكرها في المرفوعات فليتامل قوله
وكونها داخلين في قسم المفعول به يرد عليه انه لم يسقط المنادى مع دخوله
في قسم المفعول به وكان المنادى احكاما تخصه لمفعولي ظننت واخواتها
حكما تخصها قوله والهاء من المفعول به تعود على ال الموصولة في المفعول
اى الذي يفعل به فعل اى يقابل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا
قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه
واقرب من ذلك ما قاله اسنا ذشيخنا من ان مثال هذه العبارة كالمحكوم عليه
والاسناد اليه والمفعول فيه لعلة الاشتمال صار كالعلم فلا يقتضي الضمير
هذا وقد يقال ان كلام السيد لا ينافي كلام الاسنا ذبان يكون مراده انه عاد
في الاصل على ال الموصولة فان الجار والمجرور كان في الاصل نائب الفاعل
لقوله المفعول لان معناه الذي فعل به وصار الان جزء الاسم المصطلح عليه

والضمير المجرور عايد في الاصل الى ال الموصولة في المفعول وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وينبغي ان تكون الباقي به للالصاق اي الذي الصق الفعل به اولملابسة كما قال الرضي قوله وحتوما الجايز بنه لم يذكره المصنف ولا الشارح في التفضيل الاتي قوله وسنمر بك في ابواب متعددة بابا بابا هذا مثل علمية النحو بابا بابا قال العيد رالدماميني ولم تزل الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب على انه صفة للاول يريد على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل هذا وهذا لايشمل الباب الاخير وقدره بعضهم ببعد اي بابا بعد باب وهذا لايشمل الباب الاول والقصد دخول الابواب كلها وقد يقدر بمغارف اي بابا مغارف باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لايخرج شيء من الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه توكيد والاول بمعنى مرتبا فان قيل فلم انكر الثاني مع انه موكد قلنا لان ذكره امارة على المعنى الذي قصد بالاول ورب شيء لايلزم افادته يلزم لعارض انتهى والمختار في ذلك ان الاسمين منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر الزمان حلو حامض قوله على ترتيبها في التعداد اي العدد لعل مراده التعداد في التفضيل لا التعداد السابق لان اسم لا فيه مذكور قبل المستثنى وفي التفضيل الاتي بعد المستثنى باب المفعول به قوله المفعول به بدا به لانه احوج الى الابواب لانه الذي يلتبس بالفاعل ولانه اكثر استعمالا قوله هو الاسم لابنا فيه قوله الذي يقع بعا ي عليه فعل الفاعل لان الذي يقع عليه فعل الفاعل المعنى لا اللفظ اما لانهم يجرون صفات المدلولات على المطابقة على الالفاظ الدالة عليها واما لانه يقدر مضاف بين الذي والها اي بمعناه قوله المنصوب اي بواحد من اربعة الفعل المتعدي

ورث سليمان داود فلما جا سليمان ووصفه بحوان الله بالغ امره ومصدره
بحو ولولا دفع الله الناس واتم فعله وكونه مذكورا هو الاصل كما في هذه
الامثلة وقد يتم جوازا اذا دل عليه دليل قالي او حالي فالاول نحو قالوا
خيرا اي انزل ربنا خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن
تاهب لسفر مكة باضمار اتريد ولمن سدد سهما الغرض باضمار اتصيب
نصيب واتم المرحمه الله تعالى الناصبه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال
في ناصبه والصحيح ان ناصبه الفعل او شبهه بنا على انه به يتقوم المعنى
المقتضي للنصب اي المفعولية قوله اي عليه اشارة الى ان الباء بمعنى على
والمراد الذي يقع على مسماه او عليه نفسه ليلا يخرج نحو قلت زيد وقلت
زيد قايم قوله الفعل فان قيل يخرج هذا الحد بعض افراد المفعول
به نحو ما ضربت زيدا فان زيدا مفعول به ولم يقع عليه الفعل بل نفي
الفعل عنه قلت معنى قوله الذي يقع به الفعل الذي يتعلق به الفعل تعلق
الوقوع عليه بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل
المضروب ونحو ذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو
ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع
عليه فتامل وليس المراد بالوقوع عليه المباشرة ولولا هذا التفسير
لخرج ايضا منه نحو اردت السفر وبهذا التفسير ايضا يندفع ما قيل في
تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم وللثاني في باب اعلم تطرازه
لعلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فلم تامل وخرج بالتعريف الفاعل
والاربعة الباقية اما المفعول فيه فلان الفعل يقع فيه لا عليه واما المفعول
له فلان الفعل يقع لاجله لا عليه واما المفعول معه فلان الفعل يقع معه
لا عليه واما المفعول المطلق فلانه نفس الفعل الواقع وجعل المفعول به
الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التاثير بنا على انهم لا يميزون

الفعل

بينهما ولذا حكوا بان المفعول المطلق هو المصدر قوله نحو ضربته زيدا قال
في الحصول الضرب اساس حبسم لجسم حيواني لعنف قال القرافي في شرحه
الظاهر انه لا يشترط في المضروب ان يكون حيوانا لقوله تعالى اضرب
بعصاك البحر وفي الاية الاخرى ان اضرب بعصاك الحجر الظاهر ان هذا
حقيقة والاصل عدم المجاز قوله من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس
لما تقدم ذكره والمراد بنحو زيد والفرس كل اسم لعين بضمير قوله قسم
متصل اي بعامله وقسم منفصل اي من عامله قوله هو الذي لا يتقدم
على عامله ولا ينفصل بينه وبينه بالا اي هو الذي لا يصح لغة عند الفصحى
ان يتقدم على عامله ولا ان ينفصل بينه وبين عامله بالا ومراده المتصل من
حيث هو لا المتصل الذي هو قسم من الضمير المفعول والا لزم انتقاض
التعريف المذكور للمتصل بالمتصل المرفوع بارزا كان او مستترا لا بقال
لا فائدة في الجمع بين قوله لا يتقدم على عامله وبين قوله ولا ينفصل
بينه وبينه بالا اي في الاختيار لان زيادة الايضاح لا تنه يلزم من احدهما
الاخر لانا نقول ممنوع بل فائدته بيان حكم المتصل ولو اقتصر
على احدهما لم يعلم منه الاخر قوله ضربك قال الرضي وبعض
العرب يلحق بالكاف المذكورة اذا اتصل بها الضمير الفاعل بكاف المؤنث
كما حكاه سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالها نحو
اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي قد تلحق الكاف التاء المؤنث مع الها
كرميتيه قوله ضربكم اعلم ان في البم من نحو ضربتم ضربكم
مربهم ضربهم اربع لغات احسنها السكون ومقابلة الضم باشباع وباث
والضم قبل هزة قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متصل
فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه
وليونس نحو ضربتموه ومنه انلزمكموها وقرئ انلزمكمها بالسكون

تلحق

ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها غالبا والاصل في ضمير الجمع
الاشباع بالواو كما اشبع ضمير التثنية بالالف وانما ترك للتخفيف س
قوله فالها ضمير المفعول به الخ ما ذكره من ان الضمير هو الها وحدها
هو الصحيح كما قال ابو حيان ان الالف زايدة لتقوية لحركة الها لما تحركت بالفتح
للفرق بين المذكر والمونث وقال قوم ان الضمير مجموع الها والالف
وبه جزم ابن مالك وادعى السيرافي انه لا خلاف فيه للزوم الالف
سواء اتصلت بضمير نحو اعطيتها ام لا وقد اجاز قوم حذفها في الوقف
وحملوا عليه والكرامة ذات اكرمكم الله به ونهنهت نفسي بعد ما كدت
افعله اي لها وافعلها قوله هو الصحيح قدمنا ان الصحيح عند
ابن مالك وقوم مجموع الها والالف وادعى السيرافي انه لا خلاف فيه
قوله ولا تقع الكاف والها المتصلتين في موضع رفع اصلا كان
المراد في موضع رفع فقط من غير استعارة فلا يرد انهما قد يقعان فاعلا
للمصدر نحو اعجبني ضربك زيدا وضربه عمرا لانهما في محل جر ايضا
ولا انهما قد يقعان في موضع رفع بعد لولا الامتناعية في قول بعضهم
لولاي ولولاك ولولاه قال في المغني في ابحاث لولا واذا اولى لولا
مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا
لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة
للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشئ
وموضع المجرور بها رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش
الضمير مبتدا ولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع
كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ومثل الكاف والها فيما ذكره
يا المتكلم فكان ينبغي له ذكرها معهما قوله وهو الذي يتقدم على عامله
او يقع بعد الا او ما في معناها اي هو الذي يصح لغة عند الفصحا ان

ان ينفرد على عامله او يقع بعد الا او في معناها في الاختيار فالضمير في ضربته
لا يصح فيه لغة ذلك بخلاف الضمير في هم ضربوا فانه يصح فيه لغة
ذلك وهذا ان قلنا ان الضمير في نحو ضربتهم مجموع الهاء والميم واما ان
قلنا ان الضمير الغايب هو الهاء فقط والحروف اللاحقة لها ليست منه
بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا
من العامل بمنزلة الجزء منه فامتناع تقدمه ووقوعه بعد ما ذكر في غاية
الظهور بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير
في ضربتهم الهاء فقط وفي هم ضربوا كلمة هم وجميع ذلك فض الرضي عليه
وغيره وكذا السكاكي كما علمته والذي بعني الا انما فان قلت لا فايدة في الحكم
بين التقدم على العامل والوقوع بعد ما ذكر الا زيادة الايضاح لانه يلزم
من احدهما الاخر قلت ممنوع بل فايدته بيان حكم المتصل ولو اقتصر
على احدهما لم يعلم منه الاخر فتامل قوله اياي قال الرضي وقد
تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء انتهى وفي سبع لغات فرى بها تشد
الياء وتخفيفها مع الهمز وابدالها مكسورة ومفتوحة فهذه ثمانية يسقط
منها فتح الهمزة مع التشديد والتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور قوله
والكاف والميم والالف علامة المثنى الذي يظهر ان علامة المثنى الميم
والالف فقط واما الكاف فعلامة المخاطب وقد يقال مراده
ان الكاف والميم والالف علامة المثنى المخاطب فلا بنافي ما ذكرنا ويجري
نظير ذلك في نظايره الاتية فلا تغفل وفي كلامه فيما باتي المصرح بما
ذكرنا قوله وما ذكرته الخ ما ذكره مذهب سيبويه وجماعة واختاره
الفارسي وغيره في الكشاف الى الاخفش والمحققين وهو المختار عند
قال ابو حيان وهو الذي صححه اصحابنا وشيوخنا فالاخ حروف كما علمت
من الاعراب باب المصدر قوله المنصوب على المفعول المطلق اعلم ان له

بين المفعول المطلق وبين اسم الحدث الجاري على فعله اي المشتمل على حروف
فعله فبين بقوله المنصوب على المفعولية المطلق ان المراد به المعنى الاول
قوله هو الذي يجيء الخ ليس مراده به تعريف حقيقته وانما مراده به الايضاح
على حسب ما جرى في عرفهم من تقديم الماضي وتاخير المضارع عنه والتثليث
بالمصدر والا فلا بعد في ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي واشار بقوله حال كونه
الى ان ثالث الحال وسمي مطلقا لانه يتبع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت
ضربا فالضرب مفعول لانه ليس الشيء الذي فعلته بخلاف ضربت زيدا فان
زيدا ليس الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي
مفعولا به وكذا سائر المفاعيل ولكن جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول
مطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه
وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم اطلقوا على ذلك
اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق قوله وهو قسمان لفظي ومعنوي بني
على مذهب من يقول ان جلوسا من قعدت جلوسا منصوب بقعد وسيأتي
ما فيه قوله في حروفه الاصول ومعناه التقييد بذلك يدخل وابتت ابتكم
من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا وسيأتي ما فيه قوله محذوف قتل هي
حروف قتلا بعينها اي نوعها وليس المراد بها الشخص لانه يستحيل حصوله
بجلس قتال او بحروف قتل مثل حروف قتلا بعينها اذ يبعد عينها مما لا يتصور
لان الشخص لا يوجد بعينه بجلس قوله كجلسته تقعد المثال المذكور انما
صح بنا على ان الجلوس والقعود بمعنى واحد كما ذكره الشم وفي شرح المصابيح
ان القعود من الاضطجاع والجلوس من القيام انتهى وعكسه بعضهم بان القعود
هو الانتقال من العلو الى السفل والقيام الانتقال من السفل الى العلو قوله
بحروف جلس الجيم واللام والسين الاخبار عن حروف جلس بانها الجيم
واللام والسين كالاخبار في زيد قايم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمى

حروفه وهو جنة وله كالاخبار في رسيدن اجم اذ هو باعتبار المسمى والجمل اذا سمي
وسنة هو مسمى الجيم واللام والسين او يقال هو على تقدير مضاف محذوف اى
مسمى الجيم واللام والسين وقس عليه ما بعد قوله انما يستثنى اى بنائي ويتصور
قوله على مذهب المازني الخ يشير بذلك الى الخلاف فيما اذا كان المصدر غير
ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق كما مثل به ومذهب سيبويه انه منصوب
بفعله المقدر اى قعدت وجلست جلوسا وكذا مذهبه ايضا فيما اذا كان المصدر
ملاقيا للفعل المذكور في الاشتقاق نحو وتبتل اليه تبتيلا ونحو والله انبتكم
من الارض نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل
الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة
اليه **باب ظرف الزمان** وظرف المكان في عطف ظرف
المكان على ظرف الزمان اشارة الى ان ظرف الزمان اصل بالقياس الى
ظرف المكان لشدة احتياج الفعل اليه قوله هو اسم الزمان مراده باسم
الزمان ما دل على الزمان ولو حكما فيدخل في ذلك اسم العين والمصدر اذا
انتصبا على الظرفية نحو اكلك الثمار طين او خفوق النجم لانهما في حكم
الزمان من حيث انه حذف اسم الزمان واقيم مقامه في الاعراب فاندفع
ما يقال من ان التعريف لا يتناول ذلك قوله باللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه فان قيل هذا يخرج بعض افراد المحدود نحو ما صمت يوم
الخميس فانه لم ينصب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بل باللفظ الدال
على المعنى الذي تفي وقوعه فيه قلت معنى قوله باللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه باللفظ الذي تعلق به اللفظ الذي دل على المعنى الواقع فيه
بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة في كالصوم
فيه وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو
ما صمت يوم الخميس فانه وان لم يكن دالا على المعنى الواقع فيه للن تعلق

تعلق م

وعمل فيه

وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه فليتامل قوله بتقدير معنى في وذلك بان يكون
مذكور الواقع فيه من فعل او شبهه وخرج به مثل شهدت يوم الجمعة فان يوم
الجمعة فيه لم يذكر لاجل امر وقع فيه وان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
وانما ذكر لاجل انه وقع عليه الشهود وهو مفعول به لا مفعول فيه واحترز
بالم بقوله بتقدير في عن التصريح بها فان اللفظ بها يوجب الجر وخرج من التعريف
نحو ونذر عمرو ان تنكحوهن اذ لقدر في فانه ليس باسم زمان ونحو تخافون
يوما فانه ليس بمعنى في فانتصابه على المفعول به قوله على الظرفية اعلم ان
الظرفية التي هي بمعنى في كون الشيء بحيث يستقر فيه شيء آخر وكون الشيء
زمانا او مكانا الشيء قوله سواء فيه المبهم والمختص المراد بالمبهم ما دل على
زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا والمختص
ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت
يوم الجمعة او بال كسرت اليوم وافت العام او باضافة كحين زمن الشتاء
ويوم قدم زيد او غير معلوم وهو النكرة كسرت يوما او يومين او
اسبوعا او وقتا طويلا وقال الرضي والمبهم من الزمان هو الذي لا حد
له يحصره معرفة كان او نكرة كحين زمان والحين والزمان والموقت
منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم
الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان انتهى قوله اجيئك يوم الجمعة سحرا
او سحر يوم الجمعة ان قلت يلزم عمل اجيئك في ظرفين متضادين وذلك
باطل قطعا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع تمامه في زمنين وقصدا واما
عمل عمل واحد في زمان لم يتضاد فجائز قال في المغني وعمل
العامل في ظرف زمان كوز اذا كان احدهما اعم من الآخر كواتيك يوم
الجمعة سحرا وليس بدلا لجواز سر عليه يوم الجمعة سحرا برفع الاول ونصب
الثاني نص عليه سيبويه قال السمني يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل

له ولغيره شمول الكل لجزيئه او الكلي لجزيئه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل
ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك وفي شرح
المغني للدماميني السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع
الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شئ منهما يصادق على شئ من
الاخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه انتهى
واقول قوله اللهم الخ يقتضي ان سحر بمعنى اول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة
وليس كذلك بل هو مباين لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق
كل منهما على شئ ما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق
سحر على شئ من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شئ من افراد سحر غاية
الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان
المراد سحر يوم الجمعة واما طلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما
صدق عليه يوم الجمعة فلنا مل الى هذا كلام السمني رحمه الله تع **قوله**
وهو الزمان المستقبل الخ قال الراغب في مفرد ابد عبارة عن
الزمان الممتد الذي لا يتجزى كما يتجزى الزمان وذلك انه يقال زمان
كذا ولا يقال ابد كذا وكان حقه ان لا يثنى ولا يجمع اذ لا يتصور حصول
ابد اخر يضم اليه فيثنى ولكن قد قيل اباد وذلك على حسب تخصيصه في
بعض ما ينتاوله كتخصيص اسم الجنس في بعضه ثم يثنى ويجمع على انه ذكر بعض
الناس ان اباد مولد وليس من كلام العرب العربا انتهى وفي الارتشاف ولا
تقول ما صحبتك ابدا انتهى **قوله** وهو ظرف لزمن مستقبل **قوله** امد الدهر
الدهر الذي يبقى على وجه الارض فكان المعنى ما بقي في الدهر دهر **قوله**
وما اشبه ذلك تقدم الكلام على نظيره في باب معرفة علامات الاعراب فلا
تغفل **قوله** واعلم ان هذه المسئلة الخ قال الرضي المراد بغير المتصرف
من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر مع

لا بالى وحتى ايضا وبجرا بن بالى ايضا مع عدم تصرفها ومن الداخلة على الظروف
غير المتصرفة اكثرها بمعنى فى نحو جيت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك
حجاب واما جيت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف
من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى فى او غيره بمن التى ما اردناه منه
والمراد انه فى حال نصبه على الظرفية يوصف بانه ظرف متصرف او غير متصرف
لظهور انه اذا خرج عنها لا يكون ظرفا فضلا عن كونه ظرفا متصرفا او غير
متصرف لان الظرف على تضمين معنى فى وهو فى حال غير نصبه ليس كذلك
وقال ابو حيان فى شرح التسهيل التصرف فى الاسماء ان يستعمل بوجوه
الاعراب فيكون مبتدا ومفعولا ومضافا اليه ويقابله ان يقتصر فيه على
بعض الاعراب كاقتصارايمن على الابتداء وسبحان على المصدرية وعند فى
على الظرف ونحو ذلك والتصرف فى الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف
زمانه نحو ضرب يضرب اضرب وقال السلسبيلى فى شرح الجزولية
والاعلم فى شرح الجمل التصرف وعدمه فى عبارات النحويين يقال على ثلاثة
معان فمرة يقال منصرف وغير منصرف ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف
الازمنة وهو المختص بالافعال ومرة يقال منصرف وغير منصرف ويراد به
الظرف الذى يستعمل مفعولا فيه وغيره واذا اراد والظرف الذى
لا يستعمل الا منصوبا على انه مفعول فيه خاصة او مخفوضا مع ذلك
ممن قالوا فيه غير متصرف ومرة يقال منصرف وغير منصرف ويراد به
ما تتصرف ذاته وعادته على ابنية مختلفة كضارب وقاسم واما ما لا يكون
كذلك كاسم الاشارة قوله اذا كان ظرفا لليوم بعينه اى اسما لمسمى يوم
بعينه او اسما لوقت بعينه لان اليوم قد يطلق بمعنى الوقت قوله
نحو غدوة وبكرة علمين فان قلت قوله نحو غدوة وبكرة علمين يشعر
بان ثم غيرهما فما هو قلت شعبان ورمضان من هذا القبيل وقد دخل

المرادى فى شرح التسهيل عن ذلك وقال لا نظير لهما وعدوة ما بين صلاة
الغداة وطلوع الشمس والجمع غدًا وبكرة للباكر قوله المبهم بسر بعض النحاة
المبهم بالجهات الست التى ليست لها حد ونهاية معينة نحو فوق وتحت وقدام
وخلف ويمين ويسار وحمل على المبهم المذكور لفظ عند ولدى وشبههما
لانهما نوع ابهام وحمل لفظ مكان لكثرة وقوعه فى الكلام فالتحقيق فيه
مطلوب فقوله المبهم اى حقيقة او حكما ولا يجوز جلست الدار والمسجد والبيت
لان هذه الظروف غير مبهمة ولا محمولة عليه وفسر بعض اخر من النحاة المبهم
بما كان له اسم بسبب اسم لم يدخل فى المسمى وعلى هذا التفسير تكون الجهات
الست وعند ولدى والمكان والمربع والميل ونظائرها كلها مبهمات
فان اسماها بسبب اسم لم يدخل فى مسمياتها بخلاف البيت والمسجد والدار
والبلد والمدينة فان اسماها لاسم داخل فى مسماها فالارض ويستثنى
من المبهم جانب وما معناه من جهة ووجه وكنف ودرى فانه لا يقال زيد
جانب عمرو وكنفه بل فى جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال
زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل فى خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار
وحروف البيت بل فى داخلها وفى حروفه انتهى قوله باللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه اى باللفظ الذى تعلق به تعلق اللفظ الدال على المعنى الواقع
فيه بان تطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة فى
وذلك اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى نحو ما جلست امام
زيد فانه وان لم يكن دالا على المعنى الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه
مثل تعلقه بما وقع فيه فليتامل قوله الدالة على الظرفية تقدم بيان
معنى الظرفية واعلم انه خرج عن التعريفين نحو وترعبون ان
تنكحوهن اذا قدر لفى فانه ليس باسم زمان ولا مكان ونحو يخافون
يوما ونحو والله اعلم حيث يجعل رسالاته فانها ليست بمعنى فى فانتصاب

الاولين

الاول لين على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوف لان افعل التفضيل لا ينصب
المفعول به اجماعا قوله وعند وهو لما قرب من المكان عبارة ابن هشام
في شرح بانت سعاد عند اسم لمكان حاضر او قريب فالاول نحو فلما راوه
مستقرا عنده والثاني ولقد راه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عنده هاجة
الماوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو قال الذي عنده علم من
الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا وقد تنتج فاوه وقد تضم ولا تقع الا
منصوبة على الظرفية او مخفوضة من وعنها الفراء الجر يرى بقوله وما سعوا
ابدا على الظرف ولا يخفضه سوى الجر وقول العامة ذهبت الى عنده
لحن انتهى وقد ترد للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى قوله
ومع وهو اسم لمكان الاجتماع قال ابن هشام لمع ثلاث معان احدها
موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه
نحو جيئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وهي من الظروف العادمة
التصرف ويدل على اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول من عليها في
قولهم ذهب من معه وقرى هذا ذكر من معي باب الحال
قوله الحال اعلم ان الحال يذكر ويونث وهو الافصح يقال حال حسنة
وحال حسن وقد يونث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

هم على حالة لون في الفؤاد حائم ٭ على حوده لضن بالماء حائم ٭

والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة
واشتقاقها من التحول وهو الانتقال قوله هو الاسم ان قلت يرد عليه
ان الحال قد تقع جارا ومجرورا وقد تقع جملة وليس شيء من ذلك باسم
قلت الجملة الواقعة حالا اسم تاويلا لانها واقعة موقع المفرد لان لها
محلا من الاعراب والجار والمجرور اذا وقع حالا فالحال متعلقه وهو اسم
اسم حقيقة او تاويلا قوله الفضلة المراد بالفضلة هنا ما ليس جزاء

من الكلام لا ما يستغني الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه وانتم سكارى من قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ولا عبثين من قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وانتم يستغني الكلام عن الكلام الحال في ذلك وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد صاحك فان ضاحك وان كان اسما مبينا للهيئة وهو عمدة لا فضلة قوله المنصوب بالفعل وشبهه ان قلت في هذا الحد نظر لان المنصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد الماخوذ فيه الحكم فجا الدور قلت الجواب انا لا نسلم ان تصور المنصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لان المنصب لا ينحصر في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا على الحد نعم منصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال لا ان الماخوذ في التعريف ليس منصب الحال بل المنصب المطلق ولو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخذ غير الحد فليتامل والمراد بشبهه ههنا ما يعمل عمل الفعل ويشاركه في الحروف الاصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلا او ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه في الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة قوله المفسر لما انبهم من الهيات اي الصفات قال ابن هشام في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة الممسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان اراد والصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل جا زيد والشمس طالعة وجا زيد وعمرو جالس انتهى واجيب بانهما جا في معنى مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التاويل لا يخرجان لانهما جيئ بهما لبيان الصفة وخرج بذكر المفسر لما انبهم من الهيات اي المقصود منه بالذات تغيير ما انبهم من الهيات التمييز في نحو لله دره فارسا والنفث في نحو رايت رجلا راكبا فان فارسا وراكبا

وان حصل بها بيان الهيئة فليسا مقصودين بالذات لذلك قوله
من الفاعل نحو جاء زيد راكبا فان راكبا بين هيئة الفاعل الذي هو
زيد اي صدر المجيء منه حال كونه راكبا فدلت على الحال الثابتة له حين
صدور الفعل عنه قوله ومن المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا
فان مسرجا بين هيئة المفعول اي وقع الركوب عليه حال كونه مسرجا
ومن المفعول المنادى ومجيء الحال منه على الاصح نحو يا ربنا مسلما ونحو من
المفعول معه ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا اي احدثت
الضرب حال كونه شديدا قوله ومحتملة لان تكون من الفاعل والمفعول
نحو لقيت عبد الله راكبا مثله في المعنى حيث قال من الحال ما يحتمل كونه من
الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا صاحكا ونحو قاتلوا المشركين
كافة قوله ولا تجيء الحال من المبتدا هو الصحيح وجوز سيبويه مجيء الحال من
المبتدا وصححه ابن مالك وتجيء من الخبر نحو هذا زيد قائما وفي مجيئها من
اسم كان خلاف قوله اجب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قال الزمخشري
هو تمثيل وتصوير لما ناله المغتاب في عرض المغتاب على اقطع وجه
واخشنه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها
جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصوفا بالمحبة ومنها اسناد الفعل
الى احدكم والاشعار بان احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم
يقتصر على تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان حتى جعله ميتا وقال
الدماميني كراهة هذا اللحم يدعوا اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعوا اليها
العقل وهو احق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل فان قيل
ما العامل في الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف غير عامل قلت
قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ان اتبع
ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز

ذلك اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه
مثل اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف رايت
غلام هند فانه واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما
فيها من معنى الحال المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا
والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور
واما العجبي ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف
نفسه هذا كلامه قوله والغالب ان تكون الحال الا مشتقة منتقلة اي وصفا
غير ثابت ماخوذ من فعل مستعمل وانما كان الغالب فيها ان تكون منتقلة
فلا يقال جاء زيد طويلا او ابيض لعدم القابلية فيه وانما كان الغالب فيها
ان تكون مشتقة لانها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك
لا بد ان يكون مشتقا او موولا بالمشتق نحو مررت بقاع عرفج اي خشن
وبناقة علاه اي قوية وكقول الشاعر

يا فلو لا الله والمهر المفدى ، لرحت وانت عرضة للاهاب ،

اي ممزق الجلد قوله ولا يكون الحال الا نكرة وذلك لان الغرض من الحال
انه يبين هيئة الفاعل او المفعول به او الخبر او المبتدا على مذهب سيبويه
كما في نحو جاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا وهو الحق مصدقا وكان ذلك
البيان حاصلا بالنكرة التزموا تنكير الحال احترازا عن العبث والزيادة
لا لغرض وعلل ذلك ايضا بان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال وحق الخبر
ان يكون نكرة قوله ولا يكون الا بعد تمام الكلام اي الاصل فيه ذلك بمعنى
ان يتاخر عن صاحبه لان الحال في الحقيقة خبر عن صاحبها وحق الخبر ان
يتاخر وقد تاتي الحال قبل تمام الكلام بان تتقدم على صاحبها لان
المراد بتمام الكلام ان تتقدم صاحب الحال وقد يقال ان المصنف استعمل لفظة
بعد في حقيقتها ومجازها لانها في المتاخر بعديه حقيقية وفي المتقدم بعديه

تقديرية

تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة الحال متاخرة عن رتبة صاحبها فلا يكون
ذلك خارجا من كلام المص قوله ولا يكون صاحبها الا معرفة يعني الاصل
فيه ذلك لانه محكوم عليه بالحال حقيقة والاصل في المحكوم عليه التعريف
كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحديث
المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها في
جميع الاحوال اذ في جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها
في بعض الاحوال وفي جعلها صفة لا مخالفة اذ الصفة على وفق الموصوف
في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخولا
في حد المناسبة وما ذكره من انه لا يكون صاحبها الا معرفة هو راي
الجمهور واما سيبويه فجوزه نكرة قياسا بلا شرط واستثنى من هذه المسائل
ذكرناها في الاصل قوله ومن تخلف التنكير اي صورة قوله معرفة
اي صورة والا فهو نكرة معنى كانه بمعنى منفردا وقيل ان وحد مصدر
لفعل محذوف اي ينفرد وحد اي انفراده فهو مفعول مطلق للحال المقدر
وقد ياتي الحال ايضا بلفظ المعرف كقولهم ادخلوا الاول فالاول وارسلها
العراك وجاؤا الجما الغفير اي جميعا قال في ذلك كله رايت وقد ياتي بلفظ
المعرف بالعلمية كقولهم جاء الخيل بداد اي متبددة فان بداد في الاصل
علم على جنس التبدد كما ان فجار علم للفجرة اي الفجور قوله ومن تخلف
وقوع الحال بعد تمام الكلام تقدم جواب هذا الايراد قريبا قوله كيف
جاز بد كيف تستعمل على وجهين احدهما ان يكون شرطا غير جازم نحو كيف
تصنع اصنع الثاني ان يكون استفهاما عن الحال اما حقيقيا نحو كيف زيد
او غيره نحو كيف تكفرون فانه اخرج مخرج الانكار والتعجب زاد الرضي
انها قد تخرج عن المعنيين نحو قولك انظر الى كيف يصنع زيد فانه لا يصح
ان تكون استفهامية لسقوطها عن الصدر وكان معناها هنا انظر الى كيفية

صنع زيد ثم هي ظرف عند الاخفش وعند سيبويه هي اسم غير ظرف فان جاءت بعدها جملة فعلية فهو منصوب المحل على الحال فان جاء بعدها اسم نحو كيف زيد فهو في محل رفع على انه خبر المبتدا **قوله** والمراد بتمام الكلام اي الاولى والمراد بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال **قوله** فاصله الاولى مرفوعه اي ان كان صاحب الحال فان كانت الحال من المفعول فحكمها ان تنتا خر عنه

باب التمييز قوله اي التفسير اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين الفاظ مترادفة لغة واصطلاحا وهي في اللغة بمعنى فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ اي تنفصل بعضها من بعض وفي الاصطلاح ما ذكره المص ويقال له ايضا المفسر والمميز والمبين **قوله** هو الاسم اي الصريح لان التمييز لا يكون جملة **قوله** المفسر لما انبهم اي خفي احترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم النحية فهو ليس بمفسر ويرفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين ودخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبهها **قوله** من الذوات احترز به عن الحال فانها ترفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها ولذا الفهنكهري القهقري في قولك رجع القهقري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب منه لكن الصفة في نحو رايت رجلا طويلا او طريفا تدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراده فيذكر احدا وصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وطويل رفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو رايت العالم زيدا وكذا البدل من الضمير الغايب في نحو رايته زيدا انه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نحو نعم رجلا

وربه رجلا سواء قوله او من السنبة زاده لادخال التمييز المفسر لما اسلم
من النسبة وقد يقال ان يقول لا حاجة في ادخاله الى ذلك بل هو داخل بدون
ذلك بان يراد بالذات ما يتناول الذات المذكورة والذات المقدرة
فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة هو ما يرفع الابهام عن
مفرد مقدار عاديا اما في عدد كقولك عشرين درهما واما في غيره سواء
كخو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا وسكيلا تمر قفيزا برا ومقياسا كخو
على التمرة مثلها زبدا فان عشرين والرطل والمن والقفيز والمثل يحتمل
امورا كثيرة والتمييز يعرف المراد ويزيل الخفاء قيل المراد بالمقادير
ههنا المقدرات اذ المراد المعدود والموزون والمذروع لا غير فافهم
وعن مفرد غير مقدار مثل قولك عندي خاتم حديدا وباب ساجا والثاني
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة هو ما يرفع الابهام عن نسبة كانت
في جملة او ماضاها فالاول مثل ما طاب محمد نفسا والثاني نحو زيد
طيب نفسا وابا وابوه ودارا وعلما وهذا القسم يرفع الابهام المستند
عن ذات مقدرة لان طاب زيد معناه معناه طاب شيء زيد ونفسا مميز
شيء وهو ذات مقدرة وعلى هذا القياس حال زيد طيب نفسا واعجبني
طيبه نفسا ومن النحاة من قال ان المراد من الذات المقدرة هي النفس
التي في الاشياء الثلاثة فان نسبة الطيب الى زيد في طاب زيد مبهمة تحتاج
الى بيان انها من اي جهة فهذه النسبة تسمى ذات مقدرة ولا احتياج ههنا
الى تقدير شيء قال السيد المحققين والقول الاول اصح لان اطلاق الذات
المقدرة على الشيء المبهم المقدر اولى من اطلاقها على نفس الشيء قوله تصبب اي
تحدر قوله وتفقأ اي تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها اي تشققت
كذا قيل والشارح فسره بقوله اي امتلأت قوله وغرضه تمييز الابهام نسبة
التصبب الى زيد اي تفسير لخفاء نسبة التصبب الى زيد اي مفسر ومزيل

لخفا ما ذكر فان فى نسبة الطيب الى الفاعل خفاء لا يعلم ان طيبه من جهة نفسه
او ابيه او ابويه او عمله وداره او نحو ذلك وبذكر التمييز ارتفع الخفا قوله
وشحما تمييز الخ اى تفسير لخفا ما ذكر وقس على ذلك ما اشبهه قوله اوقع فى
النفس اى اسد وقعا وتمكنا فيها لما جبل الله تعالى عليه النفوس من ان
الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها قوله فعلا ما تميز الخ اى تفسير
للخفا الحاصل فى جنس ذات مذكورة بعشرين وقس عليه ما اشبهه قوله
ومنه تمييز المقادير اى من الاول الذى هو تمييز الذوات قوله بعدد
الاعداد والمقادير فيهم من عطف المقادير على الاعداد ان الاعداد ليست
من جملة المقادير قال ابن هشام فى شرح القطر وهو قول المحققين ان
المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه تصح اضافة المقدار اليه
والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقول
عندى مقدار عشرين رجلا الا على معنى احر انتهى وقال بعضهم الاحسن
ما ذهب اليه بعضهم من جعل ما دال على عدد من قسم المقادير وهى ما يعرف
بها كمية الشئ قوله ويكون التمييز الا نكرة وذلك لانه لما كان الغرض
من التمييز التفسير وازالة الابهام وكان ذلك حاصلا بالنكرة التزموا
تنكير التمييز احترازا عن العبث والزيادة لا لغرض رابط فان التمييز ملازم
للفضلة فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات
الحال يفارق الفضلة ويقوم مقام الفاعل فلصاحبه ما سوى التمييز
والحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال
قوله خلافا للكوفيين ان قلت على ما انتصب قوله خلافا قلت
يجوز فيه وجهان احدهما ان يكون مصدر خالف اى خالفوا فى ذلك
خلافا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا او اجماعا تقديره اتفقوا على ذلك اتفاقا
واجمعوا عليه اجماعا فان قلت فما هذه اللام الواقعة بعد خلافا فيها

لا يصح تعليقها بهذا المصدر اذ هو موكد ولا بفعله اذ هو متعد بنفسه قلت
هي لام التبيين مثلها في سقيا لك فتتعلق بمحذوف اى ارادتي للكوفيين
وبانبهما ان تكون حالا والتقدير افول ذلك خلافا للكوفيين اى مخالفا
لهم وحذف القول كثير جدا قال ابو علي الفارسي هو من حديث البحر قل
ولا حرج ودل على هذا المحذوف ان كل حكم جزم به المصنفون فهم قائلون
به فكان القول مقدرا قبل كل مسئلة وكذا قال ابن هشام الانصاري في
بعض تعاليقه قوله في قوله وطبت النفس قوله وطبت النفس بعض
بيت قاله رشيد بن شهاب اليشكري وهو انك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وان زايدة والوجوه الانفس
والذوات وصددت اى اعرضت وعن عمرو اى الذي قتلناه وكان جميم
قيس اى طابت نفسك عن قتله باب الاستثنا قوله
الاستثنا هو ما خرج من الشي وهو العطف تقول ثنيت الحبل اذا عطفت
بعضه على بعض وقيل من ثنيته عن الشي اذا صرفته عنه ويقال ثنيت عنان
الدابة اذا صرفها لان المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه قال
المولى سعد الدين وينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاءني القوم الا زيدا فالاستثنا
يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع
لفظ الا زيد وليست الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب
ان يحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الاربعة انتهى والمناسب ان يراد به
بالاستثنا في الترجمة معنى المستثنى الذي هو اللفظ لانه الذي من المضربات
قوله وهو اى الاستثنا بالمعنى المصدري ففيه استخدام قوله الاخراج
اى الدلالة على خروج شي من حكم الكلام وهو جنس يشمل كل اخراج بالبدل كخذ
الكل الرغيف ثلثه فان الثلث مخرج للثلثين وبالصفة كاعتق رقبة مومنة
فان المومنة مخرجة للكافرة وبالشرط كاقتلوا المشركين ان حاربوا فان

ان حاربوا يخرج لمن لم يحاربوا والغاية كوا تموا الصيام الى الليل ونحو استثنى زيد وبالاستثنا كو قصّروا منه الا قليلا قوله بالا واحدى اخواتها اى نظايرها يخرج لما عدى الاستثنا فلا ينسى بنى منه استثنا فى الاصطلاح قوله مالولا اى شئ لولا اخراج موجود فلولا جارة للضمير الواقع فى محل الرفع بالابتدا والخبر محذوف هذا قول سيبويه وقال ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرتفع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع قوله لدخل فى الكلام السابق اى لدخل ذلك الشى فى المخرج منه بالذى حقه ومرتبته السبق وهذا الحد الذى ذكره الشارح للاستثنا المتصل وهو ما يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه وسكت عن المنقطع وهو ما لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه كو جا القوم الا الحمير ويمكن ان يوجه سكوته عنه بالاقتصار على ما هو الاصل لقصد الاختصار او على ما هو المعنى الحقيقى للفظ الاستثنا فانه فى المنقطع مجاز على الاصح بنا على ما ذهب اليه الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع تبعا لمقتضى كلام العلامة القطب الشيرازى فى شرح المختصر من ان محل الخلاف لفظ الاستثنا وان انكر ذلك السعد فى التلويح على انه يمكن حمل حد الشارح ايضا للمنقطع بان يحمل الاخراج على ما يشمل الاخراج من مفهوم الكلام والدخول على ما يشمل الدخول فى حكم ما يفهم منه بواسطته ولو عرفا وفى الاستثنا المنقطع اخراج من حكم مفهوم الكلام فانه اذا قيل جا القوم فهم عرفا مجى ما يتعلق بهم ايضا فقوله الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك العلامة الدردير مالكى فى شرح الا لفيه وكانه قيل جا القوم وجا ما يتعلق بهم ايضا الا الحمير فالمستثنى فى القسمين غير داخل فى الحكم ولم يثبت له الحكم الا ان المتصل كان داخلا فى مفهوم المستثنى منه والمنقطع لم يكن كذلك اصلا قوله ادواته اى الا لفيه قوله وهى فى الحقيقة ثلاثة اقسام اى قضى التغيير بالحروف تغليبا كما قال

والضمير

والضمير في قوله وهي عايد على ادوات الاستثنا المذكورة في هذا الكتاب فلا يراد انه بقي ليس ولا يكون هذا وقد قال الصفار في شرح كتاب سيبويه الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل فاطلاق الحروف على الكلم من اطلاق احد نوعيه على الجنس فلا تغليب قوله وغير وسوى قال ابن هشام الانصاري غير وسوى اشتركا في انهما اسمان وحبلان في الاستثنا محمولان على الا وان المستثنى بهما مجرور باضافتهما اليه وافترقا في اعرابهما فاما سوى فلازمة للنصب على انها ظرف مكان مجازي والدليل على ظرفيتها وصل الموصول بها فيقال قام الذي سواك ولا يقال قام الذي مثلك ولا غيرك ويقال سوى على وزن هدى وسيوى على وزن عنب وسواء على وزن سلام وسيا على وزن سنان فمن قصره فعلامة النصب فتحة مقدرة على الالف للعدل ومن مد اظهر الفتحة والذي يظهر من كلام النحويين ان الاستثنا بهذه اللغات مسموع وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يسمع من هذه اللغات معنى الاستثنا الا سوا المقصور السين يعني المقصود فانه هو هو واكثرهم لم يذكر القصر قال فان استثنى بما سواها فعلى القياس عليها قوله لنصب وجوبا ظاهر كلامه وجوب النصب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاها الشيخ ابو حيان وخرج عليها قراءة قسربوا منه الا قليلا وابهم الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال التي ناصبه وسيأتي بيان الاصح في ذلك قوله والمراد بالتمام الخ المناسب لسابقه ولاحقه والمراد بالتام ما لم يذكر فيه المستثنى منه ثم رايته كذلك في نسخة قوله منصوب بالا هو الاصح واليه ذهب المبرد والزجاج ومن صرح بانه الاصح الدماميني مالك وجهد ما قاله الرضي ان الا مقوية لمعنى الاستثنا ومحصلة والعامل ما به تقوم المعنى المقتضي للاعراب وان الا نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه

متوسط الا لانه شئ يتعلق به الفعل معنى وقد جا بعد تمام الكلام فشابه
المفعول قوله منفيا بان تقدم عليه نفى مثل النفى والاستفهام
مثاله بعد النهى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك قرا ابو عمرو وابن
كثير على انه بدل من احد وقرا الباقون بالنصب واستشكل بعضهم اجتماع
الا كثير على غير الاوجه فجعله مستثنى من اهلك وفيه بحث تضيق عنه الحواشى
ومثاله بعد الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون والضالون
مستثنى من الضمير المستتر فى يقنط العايد على من وهو بدل ولو قرى
الا الضالين لكان جايزا قوله جاز فيه البدل والنصب على الاستثنا
اعلم ان للمستثنى فيما اذا كان الكلام منفيا حالتين احداهما ان يكون متصلا
ويغنى به ان يكون المستثنى منه شاملا للمستثنى وهذا النوع فيه وجهان
اللذان ذكرهما المصنف والاتباع هو الاكثر فى كلامهم ولهذا بدا المصنف به والاخر عربى
جيد لكن لترجيح الاتباع على البدل شروط ذكرناها فى الاصل والثانية
ان يكون منقطعا ويغنى به ان لا يكون المستثنى منه شاملا له كقولنا ما فيها
احد الا حمار لان الاحد مختص بالعاقل قوله ويجب فى بدل البعض من
الكل الخ قال فى المغنى وبيعد يعنى قول البصريين بانه بدل بعض
من كل انه لا ضمير معه فى نحو ما جانى احد الا زيد كما فى اكلت الرغيف ثلثه
وانه مخالف للبدل لصحته فى النفى والايجاب انتهى واجاب السيد عن الاول
بان الضمير مقدر والدماميني عنه بانه لم يشترط الضمير فى بدل البعض
من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابطة فاذا وجد الربط
بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الربط
متحقق بدونه وذلك لان الاول وما بعدها من تمام الكلام الاول والاول
لاخراج الثانى فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى ضمير والثانى
بان الرضى قال ولا مانع من التخالف مع الحرف المقتضى لذلك فان قلت

عن م

هل

هل يجوز التخالف في غير الاستثنا قلت قال ابن الدهان في الغرة ليس
في المبدلات ما يخالف حكم المبدل منه الا في الاستثنا وحده وذلك انك اذا
قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبت القيام لزيد
قوله تنبيه على ان البدل على نية تكرار العامل على الصحيح قال الاعلم
في شرح الجمل الدليل على ان البدل على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي
ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال
الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم واللغوي
قول الشاعر • اذ اما مات مبتن من تميم • فسرك ان يعيش فجيء بزاد •
• بخبز او بتمر او بسمن • او الشيء الملفف في البجاد • والقياسي
يا الخانزيل لو كان في غير نية النداء لقال يا الخا زيدا قوله ويجب تقدير
الضمير معه على ما مر فيه ما مر قوله منفيا انما اعتبر في المستثنى منه
حينيذ ان يكون منفيا ليفهم منه معنى صحيحا غالبا كما مر في ما ضربني الا زيد
وهو معنى صحيح فلما صح المعنى في غير الموجب غالبا حكم بصحة التركيب مطلقا
طرد للباب وان لم يصح نادرا نحو ما مات الا زيد وهو صحيح لفظا فاسد معنى
واما اذا كان الكلام مثبتا فيفسد فيه المعنى غالبا نحو ضربني الا زيد اذ المعنى
ضربني كل احد الا زيدا وهو فاسد فلم يجز فيه مطلقا الا ان استقام المعنى
فحينيذ يعرب بحسب العوامل في الاثبات ايضا وذلك بان تقوم قرينة ظاهرة
على ارادة تقدير امر خاص نحو قرات الا يوم كذا اذ من المعلوم ان المراد قرات
جميع الاسبوع او الشهر او العمر او الدهر او يصح المعنى مع تقدير العام وهو
قليل جدا فلما لم ينضبط الامر في الاثبات جوزنا ذلك فيه حيث صح المعنى
ولم يجز حيث فسد قوله فزيد مرفوع على الفاعلية بقام اعلم ان
النحاة يسمون المستثنى فاعلا ومفعولا على سبيل المسامحة لا الحقيقة اذ الفاعل
حقيقة هو المستثنى منه المقدر الا انه لما حذف واقيم المستثنى مقامه سمي

باسه قوله ان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها فيه اشارة الى ان المفرغ
في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء مجازا والتوجيه المذكور غير مطرد
لتخلفه في ما في الدار الا زيد الا ترى ان ما قبل الا فيه ليس عاملا فيما بعدها
بل ما بعدها عامل فيما قبلها واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ
الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة ما جاءني منهم رجل الا
يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما تقع الحال بعد
الا ساذجا مجردا عن قد والواو قوله اي لا يجوز فيه غير الجر تفسير معنى
لا تقدير اعراب وربما ظن بعض ضعفة الطلبة ان غير فاعل في الصيف
كانه فاعل في المعنى وقد عقد ابن جني في الخصائص للفرق بين تقدير
الاعراب وتفسير المعنى بابا وتقدير الاعراب لا غير الجر موجودا فاتى
قلت قوله لا غير لحن فقد قال ابن هشام في المغني وقوله لا غير لحن وقال
في شرح الشذور ويجوز حذف ما اضيف اليه غير الا بعد ليس فقط كما
مثلنا واما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب فاما
انهم قاسوا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة قلت ما قاله
ابن هشام مردود فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهما ذلك
وانشد ابن مالك في شرح التسهيل جوابا به نحو اعتمد فوربنا لعن
عمل اسفلت لا غير شال قوله تشبيها بقبل وبعد اي في الابهام قال
الرضي ولا بهام غير لا تتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم تبن
مثل على الضم قوله لكن على الحال هو ما قاله الفارسي واختاره ابن مالك تبعا
لجماعة قال ابن هشام في شرح اللمحة واختلفت في نصب غير حيث تنصب
في غير تفريغ فقال ابن خروف انتصب بما قبلها على الاستثناء كما انتصب
الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا
ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وقال الفارسي على

الحال

الثانى ع

الحال وفيها معنى الاستثناء وهى حال من المستثنى منه وصرح ذلك لان
غير لا تتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما
الابهام انتهى قوله لكن على الحال فيه ما سلف فلا تغفل قوله ومن الاجزا
على حسب العوامل الخ ما ذكره من ان سوى تتصرف هو ما ذهب اليه ابن
مالك واستدل على ذلك بوقوعه فى كلام العرب نثرا ونظما ومذهب الخليل
وسيبويه وجمهور البصريين ان سوى من الظروف اللازمة لانها لا توصل
بها الموصول حرفا الذى سواك كما سلف قالوا ولا تخرج عن الظرفية الا فى
الشعر وقال الرمانى والعكبرى تستعمل ظرفا وغير ظرف قليلا وهذا عدل
ولا يتم بما استدل به ابن مالك حجة لاكثر من ذلك لان بعضه لا يخرج الظرف
عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتاويل قوله والمستثنى بخلا وعدا
وحاشا يجوز جره ونصبه اعلم ان خلا وعدا يستعملان حرفين من ما
ومقترنين بها فالاول نحو قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا والاشهر نصب
المستثنى بهما ويجوز الجر ولم يحفظه سيبويه وحفظه الاخفش وانتصاب
المستثنى بهما على انه مفعول والفاعل مستتر كما ذكره الشارح فان قلت
هذا ان صح فى عدا لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اى
تجاوزه لم يصح فى خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب المفعول قلت اجيب
بانهم ضمنوها فى الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كلا من خلا ومتى
فقد جاوز فان قلت فعلى مرجع الضمير المستتر فيهما قلت فى ذلك
خلاف فعند اكثر البصريين انه ضمير البعض المدلول عليه بكله السابق وفيه
نظر بينا وجوابه فى الاصل وان قرن بما فالنصب عند الجمهور واجب لان
ما المصدرية وما والفعل فى تاويل المصدر وذلك المصدر فى تاويل وصف
وذلك الوصف حال وذلك الحال فيه معنى الاستثناء هذا قول السيرافى
وقيل منصوب على الظرف وما وقتية نابت هى وصلتها عن الوقت فالمعنى

على الاول قاموا محاذين زيدا وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثناء فانتصاب غير في قاموا غير زيد قوله على تقدير الحرفية والفعلية تشديد مرتب وانما جر المستثنى بكل منهما على تقدير الحرفية ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل للفرق بينها حروفا وبينها افعالا واعطى الحرف الجر والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجر ولان عمل الحرف النصب بالحمل عليه واذا جرت فهي متعلقة بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة حروف الجر فتكون في موضع المفعول به كمررت بزيد فهي معدية ما قبلها لما بعدها الا انها تعدية على جهة السلب قاله الجرجاني وعلى تقدير الفعلية اختلف في جملة الاستثناء فقيل هي حال فمحلها النصب وقيل مستانفة فلا محل لها وصح ان عصفور الثاني قوله مستتر فيه وجوبا انما وجب استتاره في هذه الافعال ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وكذا لم تظهر معها قد وان قلنا ان جملة الاستثناء في محل النصب على الحال كذا قيل وقد يقال ان ظهور قد لا ينافي المقصود من كون ما بعدها في صورة المستثنى بالا الا ان يقال ظهور قد يصرف عن صورة الاستثناء صريحا باب لا قوله النافية للجنس اي الماهية والحقيقة اي لصفته وحكمه والنافية للجنس عن جنس الاسم اذ لا رجل ضارب مثلا لنفي الضرب عن الرجل لا لنفي الرجل واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشيء الى الله لان النافي حقيقة هو المتكلم والمتبادر انها نافية للجنس فقط اي نصا فيخرج لا النافية للوحدة والنافية للجنس ظهورا وفي المغني ما حاصله ان لا العاملة عمل ليس يحتمل نفي وهو الظاهر ونفي الوحدة وغلط من زعم انها لا تكون الا لنفي الوحدة قوله اعلم انما عبر بهذه الصيغة هنا مع ان العلم جميع ما في الكتاب مطلوب اشارة الى الاهتمام والتفات البال الى ما يرد بعدها لاحتياجه الى تنبيه لغموضه قوله تنصب النكرات اي ولو صورة او تاويلا فدخل نحو

لا ابا له ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جايز بدون شذوذ مع انها مضافة الى
الضمير واللام معجمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه
وجمهور النحاة واعلم انه قد يزول العلم المشهور ببعض الحلال بنكرة
فينتصب بلا التبرية وينزع منه لام التعريف ان كانت فيه وتنوينه
بالنكرة وجهان اما ان يقدر مضاف ومثل فلا يتعرف بالاضافة لزوله
في الابهام واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الحلة كانه اسم جنس موضوع
لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها يصكّ لها قوله
وجوبا قيد به لقول المص ولم تتكرر لانها اذا تكررت يجوز النصب والرفع
كما ذكره المص قوله لفظا او محلا اى لفظا ان كانت النكرات مضافة او
شبيهة بالمضاف ومحلا ان لم تكن كذلك واراد بالنصب لفظا ما ليس محلا
بقرينة المقابلة فدخل في النصب لفظا النصب تقديرا قوله بغير تنوين
مخصوص بغير الشبيهة بالمضاف عند جمهور البصريين قوله اذا باشر
الخ بقي من شروطها ان لا يدخل عليها جار وان يكون خبرها نكرة وان
يكون نفيها نصا فان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جيت بلا زاد وعجبت
من لا شيء وشذ جيت بلا شيء بالفتح وان كانت لنفي الوحدة او لنفي الجنس لا على
سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر قوله فتنصب النكرة اذا كانت النكرة
مضافة لمثلها اى او شبيهة بالمضافة وقوله مضافة لمثلها ليس بقيد بل مثله
ما اذا كانت مضافة لمعرفة وكان المضاف مما لا يتعرف بالاضافة كما تقدم
عن الرضي وفاك ايضا في قولهم لا كزيد بان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون
كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثلة موجود ويجوز ان يكون كزيد خبرا اى
لا احد مثل زيد وان جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد
انتهى قوله مبني معها على الفتح انما بني اسم لا اذا لم يكن مضافا ولا شبيها
به لتضمنه معنى من بدليل ظهورها في قوله

فقاموا يزودون الناس عنها بسيفه • وقال الاخفش سبيل الى هند •
وقيل علة البناء تركيب الاسم مع الحرف تركيب خمسة عشر واختار الرضي الاول وقال انه الحق قال وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فينصب الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب انتهى لكن يضعف هذه العلة ان من اذا ظهرت يحكم عليها بانها زائدة موكدة لتخصيص عموم النفي ويدفعه الادعوى ان كلا من لا ومن بعض في النفي الاستغراقي فاذا وردت من بعد لا كانت زائدة موكدة واذا لم ترد تضمن الاسم معناها وفيه من الضعف ما لا يخفى واورد على الاول ايضا ان التضمن لمعنى من هو لا الاسم قوله وهو ظاهر كلام المصنف انما قال ظاهر لانه يحتمل ما حمله عليه الشارح من النصب لفظا او محلا لكن ينافيه قوله من غير تنوين بالسنبة للتشبيه بالمضاف فانه ينصب وينون نحو لطالعا جبلا حاضر قوله ووجب اي في الصورتين وانما وجب تكرير لا ليكون التكرير خبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة وليكون تكرارها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات بخلاف ما اذا علمت عمل ان فان عملها كاف في هذا التنبيه لانه لا يعمل عمل ان الا النافي لنفي الجنس قوله نحو لا في الدار رجل ولا امراة لا فيه نافية للجنس لكن الظاهر انه ظهور لا نصا اذ لا تنصيص والا تضمن مع عمل ليس لكن في كلام بعضهم ما يقتضي ان تضمن من موجود ضمن مع الفصل فليتامل قوله على الالغاء المراد بالالغاء عدم اعمالها عمل ان قوله وتوجيه كل منها مذكور في المطولات قال الشارح في شرح التوضيح ولكل منها توجيه يخصها ما فتحها فوجهه ان تجعل لا مركبة مع اسمها كالو افردت فعلى مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدها خبر لها معا لان مذهبه ان لا مع المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع واما رفعها فوجهه ان تجعل

لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتدا او عاملة عمل ليس فيكون
ما بعدها مرفوعا بها واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل
ان ولا الثانية زايدة وما بعدها معطوف على محل اسم الاولى مع اسمها ويجوز ان
تجعل لا الثانية غير زايدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول
وفتح الثاني فوجهه ان الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس والثانية عاملة
عمل ان واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا
الثانية زايدة وما بعدها منصوب منون انتهى ما اردناه منه **فائدة**
لو عطفت ولم تتكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب
عطفا على محل الاول والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم تركيب
ما كقولك • فلا اب وابنا مثل مروان وابنه • اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا •
روى بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش
لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين شاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا ويبنى
المنادى لحاله على بنيته لا **باب المنادى قوله** بفتح الدال لانه جيء
به عن المنادي بكسر الدال وهو طالب الاقبال **قوله** المنادى فيه الاظهار في موضع
الاضمار لنكتة الايضاح وهو ماخوذ من النداء بكسر النون وضمها لان كل ما جا
على فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فايه وضمها والهمزة في اخره بدل من
الواو بدليل قولهم تداعوا القوم اذا جلسوا معهم في النادي وهو مجلسهم
الذي ينادي فيه بعضهم بعضا ثم النداء لغة الدعا واصطلاحا الدعا بيا ء
واخواتها والمنادى لغة المدعو واصطلاحا ما ذكره الشارح بقوله هو المطلوب
اقباله بيا واحدى اخواتها اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سما ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت او نزلت من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء
وقصد نداؤها فهي في حكم ما يطلب اقباله وكذا يا الله والمراد طلب الاجابة

المقصود من المواجهة بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه اذا دخل عليه حرف النداء المجرد
المتفجع لا لتنزيله والمراد بالاخوات النظائر بشبه النظائر بالاخوات لما بينهما من
التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه
ويسمى بالاستعارة للصرح بها وياواخواتها ثمانية احرف قوله والمراد بالمفرد هنا
الخ يدخل فيه المركب المزجي والمثنى والجمع بين نحو معدى كرب ويا زيدان ويا زيدون
ونحو يا موسى بضمة مقدرة واذا اردت اثنى عشر واثنتى عشرة قلت يا اثنى
عشر ويا اثنتى عشرة بالالف وانما بنى على الالف لانه مفرد في هذا الباب كما
عرفت وقال الكوفيون يا اثنى عشر يا اثنتى عشرة بالياء اجراها مجرى المضاف
ولما كان المفرد مشتركا بين جملة معان والمراد بعضها فسره بما ذكره قوله
وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه ان اريد بالشئ اللفظ وهو بوصف بالاتصال
حقيقة ففيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا ان يقدر مضاف اى مفهم تمام وان
اريد به المعنى ففى وصفه بالاتصال تجوز ومن التشبيه بالمضاف المكمل
قبل النداء بعطف نسق نحو يا زيد او عمرا فى المسمى بهما واما الموصول نحو يا
من فعل كذا ففضية كلام بعضهم خروجه عن الشبيه بالمضاف وفضية ذلك
تقدير الضم فى اخره قوله فاما المفرد العلم الخ انما بنيا لوقوعهما موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا
وتغريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى لمشابهة الحرف او الفعل ولا
يبنى لمشابهة الاسم المبنى وقد يقال عليه انه يوجب الاستعارة من
المستعير وذلك ممنوع وجوابه ان كاف ادعوك وكاف ذلك متماثلان
فى الصورة والمعنى فكانهما متحدان وليس احدهما مستعيرا من الاخر
وكان البنا على حركة للاعلام بان البنا غير اصل وكانت على صورة الرفع
للفرق بينها وبين المنادى المضاف لياء المتكلم فى بعض لغاته اذ لو كان

البنا على الكسر لحصل الالتباس به عند حذف يايه اكتفا بالكسرة عنها او على الفتح
لحصل الالتباس به عند حذف الفه اكتفا بالفتحة عنها ومراده بالنكرة المقصودة
المفرد بقرينة المقابلة بالمضاف والشبيه بالمضاف وذكره للضم يدل على ارادة
المفرد في باب الاعراب مع تعدى البنا الى كل ما ليس مضافا ولا شبيها به فينادى
ويبنى على ما يرفع به لان البنا على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف
ايضا ولو قال على ما يرفع به لعم الحركة والحرف اللهم الا ان يراد الضم حقيقة
او حكما فيشمل نائبه وهو هنا الالف والواو نحو يا زيدان ويا زيدون قوله
في حالة الاختيار احترز به عن حالة الضرورة فانه يبنون نحو قول
القايل سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
ويجوز نصب المضموم عند الاضطرار الى تنوينه نحو يا عديا لقلبك الهناج
قوله لعين حال من رجل اى حال كونه معينا وانما قيد بكونه لمعين
اذ لو قصد به غير معين صار نكرة غير مقصودة بالنداء فيكون منصوبا
قوله فان كانت موصوفة اى بمفرد نحو يا رجلا كريما اقبل او بجملة
او ظرف او بجار ومجرور وما ذكر من ان الجملة والظرف صفة هو مذهب
الفارسي ومالك والشيخ الرضي وقال المرضع في الحواشي ليست الجملة بعدنا
لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب
بالنداء او عامل الحال هو عامل صاحبها وتقدم ذلك وما يتعلق به فلا
تغفل قوله فالعرب تؤثر نصبها على رفعها فيه نظر لان الضم ليس رفعا
بل هو بنا فكان الصواب ان يقول على ضمها بدل على رفعها لان المنادى لا يرفع
بحال وظاهر كلامه عدم وجوب النصب وكذا هو ظاهر لتعبير التسهيل
وفي كلام السيوطي رحمه الله تعالى تعين النصب وان جواز النصب والبنا
قول الكسائي فلا تغفل قوله يا رجلا كريما افعل فيه وصف المعرفة
بالنكرة وتقدم الكلام فيه فلا تغفل قوله والثلاثة الباقية منصوبة

اى لفظا او تقديرا والا فالمفرد المعرفة لقسميه منصوب محلا لان المنادى مطلقا
مفعول به لفعل محذوف والكلام فى المنصوبات الشاملة للمنصوب محلا بدليل
تقسيمه المفعول به الى الظاهر والى مضمر ومن المعلوم انما المضمر انما هو منصوب
محلا قوله اى لا يجوز فيها غير النصب تقدم الكلام فى نظيره فى باب الاستثنا
فلا تغفل قوله يا غافلا والموت يطلبه يصح ان يكون مثالا للشبيه
بالمضاف ايضا لان جملة والموت يطلبه حال من الضمير المستتر فى غافلا والعامل
فى الحال هو العامل فى صاحبها قوله وبالثلاثة وثلاثين لمن سميته بذلك
اى حال كونه مفعولا لمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم
لانه من العلم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتها
ايضا او معينة ضممت الاولى وعرفت الثانية بال ونصبته او رفعته
الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده فى ال باب المفعول له
قوله ويسمى المفعول لاجله يعنى ان له ثلاثة اسما قوله الاسم اى الصريح
او المؤول كما يعلم مما سنذكره وخرج به الفعل والجملة قوله المصدر خرج
به اسم الذات لان الذات لا تكون علة غالبا فلا يجوز جئتك السمن والعسل
بالنصب لانه اسم لا مصدر وهذا ما قاله الجمهور قوله المنصوب اى جوازا
لانه يجوز جره بلام العلة وبهم ناصبه ليكون كلامه جاريا على كل
الاقوال فى ناصبه ومذهب جمهور البصريين انه منصوب بالفعل على
تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون وزعموا انه مفعول مطلق
قوله الذى يذكر علة الخ قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل
على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب
الثانى مالسين كذلك كالتبين للعقوبة والاول يكون بحسب تعلقه للفعل
وبحسب وجوده فى الخارج معلولا له والقسم الثانى يكون بحسب وجوده
فى الخارج علة للفعل انتهى وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط فيه ان

يجيء مع ما هو علة له في الزمان وفي ذلك خلاف والذي قاله الاعلم والمتأخرون
ان ذلك بشرط ولهذا امتنع في نحو قولك ذاهب امس للسفر غدا ولم
يشترطه سيبويه وهو احد المتقدمين فعلى هذا يجوز جيئتك امس طمعا
في معروفك الان وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه الاتحاد في الفاعل والبه
ذهب بعض حروف وهو ظاهر كلام سيبويه وذهب المتأخرون الى اشتراطه
فلا يجوز جيئتك مجيئك اياي قال الرضي ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما
بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما
في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجيئتك طمعا وقعدت عن
الحرب جبنا او يكون اول زمان المصدر نحو جيئتك خوفا من فراقك او
بالعكس نحو جيئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين
واذا كان الحدث علة تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تأديبا
واعطيته مكافأة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل
هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء
فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافأة والعلة ههنا في الحقيقة ليس
هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته
لتأديبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم تنصب عند النحاة لعدم المشاركة
في الفاعل وفي الزمان اذ بها يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يقم الثقف
منه ما التوى وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته
الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا ذلك انتهى وظاهر كلامه ايضا
انه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا قال الرضي وشرط بعضهم كونه
من افعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم
عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة

على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها ينتفي انتفي ما اردنا منه **باب المفعول معه وقوله** المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام وقد تقدم ما فيه واعتذر عن لفظه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر وقيل المعنى الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدر والضمير المجرور للموصول **قوله** لا اسم خرج به الجملة نحو جاء زيد والشمس طالعة والفعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن قيل الموضح فى شرح اللمحة ينصب تشرب ثم قال فلا يكفى الاسم تاويلا خلافا لبعضهم وقال حقيقة ينبغى ان يكون ذلك فى غير نصب تشرب والا فهو بمنزلة الاسم فينبغى ان يعطى حكمه وقد صرح بعضهم بانه مفعول مطلق وهو الحق انتهى **قوله** المنصوب ايهم الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال فى ناصبه والصحيح ان ناصبه ما تقدمه من فعل وشبهه وبه قال الجمهور البصريين والكوفيين **قوله** استوى الماء والخشبة اى ارتفع الماء فيها حتى اى صاحبتها فى ارتفاعه اى ارتفع حتى وصل اليها فاستوى بمعنى ارتفع كما فى قوله تعالى ذو مرة فاستوى والخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته **قوله** وخبر اخواتها لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعنى خبر كان بان يكون لفظ اخواتها مرفوعا باقا منه مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاه على اعرابه لان تثنية الضمير فى قوله فقد تقدم ذكرها لا بلا عمه وانما اراد به الاشارة الى انه معطوف على كان وليس المعنى فى خبر كان على العلمية بل المراد

حتى له زيادة تعلق بكال فلا يلزم من عطف واحواتها على كان العطف على جزء العلم ولا من رجوع الضمير في اخواتها رجوعه الى جزء الكلمة والمراد باخواتها نظائرها سمية النظائر بالاخوات لما بينها من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه وليس بالاستعارة المصرح بها قوله عقيب بالباء للعقد قليلة والكثير ترك الياء ذكره النووي رحمه الله تعالى في تحريره قوله فقد تقدمت هناك تصريح بوجه الشبه باب مخفوضات الاسماء قوله لبيان الواقع اي لا للاحتراز لان المخفوض لا يكون الا اسما حقيقة او تاويلا قوله المشهورة اشارة الى الجواب عما يقال بقي على المصنف في ظاهر الامر مخفوضات اخران احدهما المخفوض بسبب الجوار كقولهم هذا جحر ضبة خرب بخفض الخرب لمجاورته الضب وان كان الخرب انما هو صفة للجحر وكان الفارسي يتبرك في ذلك فيوجد الجار بحرم الجار والثاني المخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر كقوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا بجر سابق على توهم دخول الباء في قوله مدرك وهذان النوعان يرجعان عند التحقيق الى المخفوض بالحرف والمخفوض بالاضافة قوله على ثلاثة اقسام اي صادقة على ثلاثة اقسام ولو اسقط كلمة على لكان احصر واظهر قوله مخفوض بالاضافة ظاهر هذه العبارة ان الاضافة عاملة في المضاف اليه وهو احد الاقوال والقول الثاني ان العامل الحرف المقدر واختاره ابن الحاجب والثالث انه العامل المضاف واختاره ابن مالك وغيره وقد ذكر هذه الاقوال ابو حيان وغيره والاول ضعيف واجيب بان الباقي قوله بالاضافة للسببية فتكون الاضافة سببا لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة اذ كون الشيء سببا اعم من كونه عاملا والاعم لا يلزم صدقه باخص معنى ويجاب ايضا بان اضافة بمعنى مضاف من اطلاق اسم المصدر على المفعول والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب

اى مالك واضيفت ظهرى الى الحايط اى املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييد بين اسمين توجب لثانيهما الجر والاول الاضافة الى الجمل لانها فى تاويل الاسم والمشهور ان المضاف اليه هو الثانى وان المضاف هو الاول وهذا مصطلح سيبويه وبن مالك وقيل عكسه وقيل يجوز فى كل كل قوله وقد اجتمعت اللامات فى البسملة وبيان ذلك ان اسم مجرور بالحرف وهو الباء ولفظ اسم الله تعالى مجرور باضافة اسم اليه والرحمن والرحيم بالتبعية لانهما صفتان والصحيح ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع لا البدل فان العامل فيه مقدر لانه على نية تكرار العامل وقد سبق العامل الكلام على ذلك فى باب التوابع وكان ينبغى للمصنف ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر فى باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها كجاء زيد الفاضل او يذكر الرفع والنصب بالتبعية كما ذكر الجر بها قوله وهو ما يخفض من الخ ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما يعبر بها عنها واما الباء والكاف واللام والتاء فذكرها باسمائها لوجودها قال فى التسهيل وقد يقال منا انتهى وهذا هو الاصل عند الكسائى والفراء قال وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وسمى هذه الحروف حروف الجر لانها تجر معنى الافعال الى الاسماء قال الرضى والاظهر انه لو قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب انتهى وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اى تربطه به وحروف الصفات لانها تحدث فى الاسم صفة من ظرفية وتبعيض وغيرهما وبدا المصنف بالمخفوض بالحرف لانه الاصل واسقط من حروف الخفض خلا وعدا وحاشا لانه ذكرها فى الاستثناء فاستغنى بذلك عن اعادتها واسقط منها لعل ومتى وكى ولولا لغواية الجر بهن فلم يلتفت اليهن بعد ما نبه بالجر عليهن قوله وهى ام حروف الخفض اى اصلها لانها اقوى حروف الجر ولذلك دخلت على عالم يدخل

عليها

عليها غيرها نحو من عندك وبدا بها المم قال في التسهيل وتنفرد من بين ظروف لا تتصرف لقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وعن وعلى اسمين انتهى وتخفض مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب والتاء والله بالله وشذ فيه من الله وتربي انتهى قوله ورب اعلم ان رب ليست للتقليل دائما خلافا للاكثر وعليه الزمخشري وابن الحاجب ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وعبارة بعضهم ورب في الاصل للتقليل اي لانشاء التقليل اي ان ما بعدها وقع قليلا في الاخبار عنه ثم استعمل كثيرا في انشاء التكثير ويحتاج الاول الى القرينة مثال التكثير قوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وذلك لان الحديث مسوق للتخويف ولا يناسبه التقليل ومثال التقليل قوله الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده الوان يرد بذلك ادم وعيسى عليهما الصلاة والسلام وقيل لم يوضع للتكثير ولا للتقليل وانما يفاد احدهما بالقرينة وعليه السعد التفتازاني قوله بضم الراء قال في التسهيل ويقال رب ورب ورب ورب ورب ورب ورب ورب ورب ولست اسما خلافا للكوفيين والاخفش في احد قوليه بل هي حرف للتكثير وفاقا لسيبويه والتقليل بها نادر ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضي ما يتعلق بها بل يلزم تصديرها وتنكير مجرورها وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف الى ضمير بهما وقد يجر ضمير ما يفسره بما تأخر منصوب على التمييز مطابق للمعنى ولزوم افراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه اشهر من المطابقة انتهى وعلى قول المبرد اكثر المتأخرين وفي البسيط انه راى البصريين وعلل الرضي اختصاص رب بالنكرة بانها علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في احد المحتملين والمعرفة اما دال على القلة

ها

فقط كالمفرد المعرفة او الكثرة فقط كالجموع واما النكرة فصالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اى واحد وما جاءني رجل اى هذا الجنس انتهى ملخصا

قوله بالمنديل المنديل بكسر الميم هو المعروف الذى يجعل فى اليد بالاعراب وابن فارس وغيرهما مشتق من التدل وهو النقل لانه ينقل من واحد الى واحد وقيل من التدل وهو الوسخ لانه يتدل به قال اهل العربية يقال تندلت بالمنديل قال الجوهرى ويقال ايضا تمندلت قال وانكرها الكسائى قال ويقال تمندلت ايضا انتهى وعبارة ضيا الحلوم فى النون والدال المهملة قيل التدل الوسخ ولم يات منه فعلة والمنديل معروف وجمعه مناديل

قوله كالاسد الاسد معروف وجمعه اسود واسُد واسَد واساد والانثى اسدة وفى حديث ام زرع زوجى ان دخل فهد وان خرج اسد قال ابن خالويه له خمسمائة اسم وصفة وزاد عليه على بن قاسم بن جعفر اللغوى مائة وثلاثين اسما وهو انواع كثيرة ارسطوا بث نوعا منها يشبه وجه الانسان وجسمه شديد الحمرة وذنبه شبيه بذنب العقرب ولعل هذا هو الورد ومنه نوع على شكل البقر له قرون هود كوشبر واما السبع المعروف فان اصحاب الكلام فى طبايع الحيوان يقولون ان الانثى لا تضع الا حرا واحدا وتضعه لحمة ليس فيه حس ولا حركة فتحرسه كذلك ثلاثة ايام ثم ياتى ابوه بعد ذلك فينفخ فيه المرة بعد المرة حتى يتحرك وتنفس ويتفتح اعضاؤه وتتشكل صورته ثم تاتى امه فترضعه ولا يفتح عينه الا بعد سبعة ايام من تخلقه واذا مضت عليه بعد ذلك سنة اشهر كلف الاكتساب لنفسه بالتدريب والتعليم

قوله اليمين ماخوذ من اليمين الذى هو العضو المعروف لانهم كانوا عند الحلف يضع الحالف يمينه فى يمين صاحبه وقيل من القوة لانه يقوى الحث على الوجود او العدم وسمى العضو يمينا لقوته ومنه اخذنا منه باليمين اى بالقوة

قوله ولو اريد ما ذكره من

ان الجر بواو ورب مذهب الكوفيين والمبرد والصحيح ان الجر برب مضمرة وهو
مذهب البصريين وقد يجر برب محذوفة بعد الفاء وبل وبدون هذه الاحرف
كقوله • فثلثت ثلثي قد طرقت ومرضع • وقوله الاخر • بل مهمه قطعت بعد مهمه •
وقوله الاخر • رسم دار وقفت في طلله • كدت اقضي الحياة من جلله
ومهمه ورسم جر برب محذوفة قال في التسهيل يجر برب محذوفة بعد الفا
كثيرا وبعد الواو الكثير وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ومراده بالكثرة مع
الفا الكثرة النسبية اي كثير بالنسبة الى بل وقال فيه ايضا وليس الجر
بالفا وبل بالتفاق وحكى بن عصفور ايضا الاتفاق لكن في الارتشاف وزعم
بعض النحويين ان الجر هو بالفا وبل لنيابتهما منابه قال ابن هشام
قال ابن هشام في شرحه على الشافية اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا
ونادرا ومطردا فالمطرد لا يتخلف والغالب اكثر الاشياء ولكنه يتخلف والكثير
دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون بالنسبة الى الثلاثة
وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير غالب والثلاثة قليلة
والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه كثير وغالب ونادر وقليل
قوله وبعد ومنذ اعلم انهما ان دخلا على ماض كان بمعنى من الابتدائية
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة اي لبيان ان ما بعدهما اول زمان
الفعل المثبت او المنفي وان دخلا على زمان حاضر كانا بمعنى في الظرفية يعني
انهما بمعنى في من غير اعتبار معنى الابتدا بل المراد ان جميع زمان الفعل هو
ذلك الحاضر وقد يدخلا على مستقبل وان كان المجرور بهما نكرة معدود نحو
ما رايته مذ اربعة ايام كانا بمعنى من والى معا فيدان على الابتدا والانتها
قوله فنحو قولك غلام زيد اي فنحو زيد من قولك غلام زيد والعلما
كثيرا ما يتسامحون اتكالا على ظهور المعنى المراد قوله ما تقدر باللام اي
يستفاد من الاضافة اليه الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا

ذكر مع المضاف اليه وان لم يتحد المعنى للفرق الظاهر بسبب تعريف المضاف
الى معرفة في الاضافة وتنكيره مع اللام بل قد لا يجوز اظهار اللام كيوم
الاحد وانما الدار على افادة المناسبة المخصوصة بين المضاف والمضاف اليه
وتنوين عليه ما ياتي قوله كغلام زيد اى والمفوض بالاضافة الذي
يقدر باللام كغلام لزيد في علام زيد فانه يفهم منه من المناسبة بين الطرفين
ما يفهم من غلام لزيد الا ان المراد من الاول غلام معلوم دون الثاني
ولم يبين المصور الا الشم مواضع ما يقدر باللام وما يقدر بمن ولم يبين
الشم مواضع ما يقدر بفي وقد بين ابن الحاجب ما ذكر بما حاصله ان الاضافة
بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون المضاف اليه جنسا
للمضاف اى ضادا فاعليه وعلى غيره ولا يكون زمانا او مكانا له كنحو نعض
الفرم وبمعنى من في الاضافة الى جنس المضاف اى امر صادق على المضاف
وعلى غيره ولما لم يجز ان يكون المضاف اخص من المضاف اليه كما ذكره الشيخ
الرضي وجب ان يكون المضاف ايضا صادقا على المضاف اليه وعلى غيره
وبمعنى في في الاضافة الى ظرف المضاف اى زمانه ومكانه من حيث انه
ظرف اى اذا قصد بيان الظرفية فان اضيف الى الظرف لقصد الاختصاص
والمناسبة كما في مضارع مصرف بيع الدار فالاضافة بمعنى اللام كما
صرح به ابن الحاجب في امالي ومنه يعلم ان معنى قوله فيما عدا ظرفه فيما
لم يقصد افادة الظرفية فاحفظ ذلك فانه عزيز واعلم ان الظرف
عند النحاة انما ينسب الى المصدر وما يتضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار
بمعنى في وظاهر كلام ابن الحاجب كالكلام ابن مالك في الالفية وكلام ابن هشام
ان اللام لا تقدر الا حيث لا تصلح من ولا في وليس كذلك ففي شرح الكافية
معنى اللام هو الاصل وكذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها
وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه ومع صحة

تقديرها

تقديرها دون غيرها كخمرة اردبد هذه عبارته مع حذف ما مثل به للاول
لان فيه نظرا وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه
ولا على نيته وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال ويوجه
بان كلا من الظرف والبعض يصح فيه معنى الام الاختصاص قوله بمن
الدالة على بيان الجنس اى فمن هذه بيانية قال استاذ شيخنا رحمهما
الله واقول التحقيق انه عندهم لبيان ان المضاف اى جنس من اجناس
الامور وانواعها المجردانه هو احترازهم عن اضافة الشئ الى نفسه ولا
لانه اصل للمضاف كما شرطه بعض الشارحين لانه مما لا يدل عليه كلامهم
ولا يلزم من اطلاقهم ونصريحهم بان اضافة المقادير والاعداد بمعنى من كشبر
ارض ومائة رجل قوله اى ثوب من خز وباب من ساج يعنى انه من
جنس ذلك والاظهر ان خز ثوب وساج باب ايضا كذلك ان قصد بيان
الجنس لتحقق الشرط المعتبر في كلامهم واختلف في اضافة الاعداد الى
المعدودات كعشرة رجال فذهب الفارسي انها بمعنى اللام اى الاختصاصية
وذهب ابن السراج الى انها بمعنى من واختاره ابن مالك في شرحي التسهيل والكافية
فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه
ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المعدودات
كقفيز بر ورطل زيت وقد اتفقنا فيما اذا اضيف عدد الى عدد كخمسة اثواب
على انها بمعنى من وقد يوجه ما اتفقنا عليه بان العدد من مقولة المقدار
والمقدار وصف بالنسبة الى ذي المقدار وهو المعدود ونفس بالنسبة
الى المقدار والوصف يناسبه لام الاختصاص فلذا اختلفنا في الاول والتعيين
يناسبه البيان فلذا اتفقنا في الثاني ولك ان تقول ما المانع من معنى لام
الاختصاص فيما اتفقنا عليه وفيما اتفقنا عليه نظرا نه لا يصلح المضاف اليه
للاخبار به عن المضاف اذ لو قيل هذه الثلاثة اثواب لم يكن مطابقا للمعنى المراد

قال شيخنا رحمه الله تعالى وبحث بان ذلك يصح بتصرف في المضاف اليه
من جهة الجمعية فيقال هذه اللامية والاحتياج لمثل ذلك لا يضر واختلفوا
ايضا في الاضافة اللفظية فالجمهور لم يقدروا فيها حرفا وقال ابو جيان
وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه وسكت عن
الاضافة الى الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير لام زايدة وقيل بتقدير من
فانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان اى شئ منه حسن فبين بالاضافة
انه من حيث الوجه وقيل غير ذلك واما الاضافة البيانية وهي اضافة
الشئ الى مرادفه كسعيد كرز وبابه فلسيت على تقدير حرف ولا هي من
قسم المحضة عند الاكثرين بل هي اما غير محضة على راى الفارسي وغيره
او واسطة بين المحضة وغيرها على راى ابن مالك كذا قاله الجلال السيوطي
في فتاويه ويخالف ما قاله من ان الاضافة البيانية هي اضافة الشئ الى
نفسه ما صرح به غير واحد كالمصام من ضبط البيانية بان يكون بين
المضاف فيه عموم من وجه وقوله لسعيد وبابه يخالفه ايضا ما صرحوا
به من ان الاضافة في ذلك من اضافة المسمى الى الاسم قوله وزاد ابن مالك
تبعا لطايفة قسما ثالثا وهو ما يقدر بفي اى لانه ثابت في فصيح الكلام وارجاع
الاضافة فيه الى معنى اللام تكلف واكثر النحاة ردوها الى اللام فان معناها
المناسبة بين المضاف والمضاف اليه وكذا يكتفي بادنى ملابسة نحو كوكب
الخرقا اسم امراة والطرفية مناسبة ظاهرة قوله اى مكر في الليل اى
مكر واقع في الليل قوله ونربص اربعة اشهر اى تربص واقع في اربعة
اشهر قوله من اسئلة الخ من فيه اما للتبعيض واما للبيان على تقدير
مضاف اى من بقية اسئلة الخ وتقدم نظير ذلك وصرح ما تقدم ان الاحرف
المذكور ضعيفة وصرح بذلك الجزولي وقول ابن الحاجب وهي اى الاضافة
بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في عبر به ابن مالك في التسهيل وبينهما فرق

ان ابن درستويه رد على من قال بذلك بان يلزم عليه ان يكون كل مضاف
نكرة لانه يصير ثوب الخز وغلام زيد على معنى ثوب من الخز وغلام لزيد
وهو بلا شك نكرة ونحن اذا اضفنا الى معرفة لا تبقى نكرة فدل على ان الاضافة
ليست على معنى حرف واجيب بانه لا يلزم ما قاله ابن درستويه الا لو
قيل انها على تقدير من وتقدير اللام لان المقدر كالثابت وبهذا يعلم ان
التقييد بالمعنى اولى فليتامل هذا الحرف ما اردناه من الفوائد
وتمام ما قصدناه من الفرائد وهو بالاعتماد حقيق عسى الله الموفق
الصديق في هذا الزمن الذي فيه النظر مفقود والعيون طاب
لها الرقود ونار البخت زايلة الخمود والقرائح ظاهر فيها الكسل والجمود
تاب الله علينا اكرمه ووفقنا لاداء شكر نعمه ويصرنا بعيوب انفسنا
الابية واجزل لنا من سوابغ جوده المواهب العلية والحمد لله الموفق
للتمام وتحقيق المرام والصلاة والسلام على سيد الانام محمد خاتم الانبيا
وفاتح دار السلام وعلى اله واصحابه البررة الكرام شمس الهدى ومصابيح
الظلام وكان الفراغ من تاليفها ثالث عشر جمادى الاول سنه خمسة
عشر بعد الالف والحمد لله على كل حال وقد فرغ كتابة هذه النسخة
المباركة في يوم الثلاثا قبل الظهر خامس عشر خلت من شهر
محرم الحرام افتتاح سنه ثمانيه وستين والف على يد افقر العباد
واحوجهم الى الملك الجواد الفقير الحقير المعترف
بالعجز والتقصير احمد بن محمد بن
محمد المادح الحنفي غفر الله له
ولوالديه ولمشايخه
ولكل المسلمين
اجمعين

اطالب علم النحو ارشدت فاستمع مسايل شتى تحتمى فوائد فالفظ امر وهو يصلح ماضيا
وكتقبلان شيئت واللفظ واحد وماواحد يبنى وتبنى جموعه ويعرب اسما وذلك ماهد
وبالفظة تالى فتنصب اختها وتجزمها الاخرى وفى النصب شاهد وهو اذا ماشيت بالجزم قلته
والاخرى فاحمد فاسد وما مضمرا تى وليس مفسرا وليس اى ما قيل هو عائد
وبالفظة من شانها انهم فاعل والاسم مفعول اذا ما قاصد وما ان يضف طرفا الى محركه
وان لم يضف طرفا اليه فجامد وبالفظة بهما تضفها فمعرب والا فبنى فافهنه ساقد
واية لام تمنع الشرط حكمه وتبطل عنه جزمه وتباعد وواوا تتى الفعل واتصلت به
ولا حكم للاعراب فيه شاهد واى مثنى وافق الجمع فى الضحا على حالة ما فيه يجد جاحد
وما ناصب للفعل او جازم له ولا حكم للاعراب فيه بشاهد ومنتصب لفظا ومعناه فاعل
وهذا عجيب نادرى جاهد وما ان على حرف وما هو مضمر ولا كاف تشبيه ليس فيه زوائد
وفعل على حرف وعند بعض حرف ولا علم بالنحو الا وفيه قواعد

قيل ان الاعلم بن البيتى
يا رب ان الالف منك تسئلنى
فاصرفنى